النَّحْو

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب

النَّحْـــو

الدكتور
إبراهيم عبد الله
أستاذ في قسم اللغة العربية

الدكتور
أيمن عبد الرزاق الشوّا
مدرس في قسم اللغة العربية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مسرد مباحث الكتاب

مقدمة الكتاب	١٣
الجملة في الدراسات اللغوية	١٤
البلاغة العربية بلاغة الجملة	١٥
بين النحو وعلم المعاني	١٥
النحويّ ودراسة الجملة	١٦
معنى الجملة	١٧
الشّبه بين المفرد والجملة	١٩
أسرار الإخبار بالجملة مكان المفرد	٢٠
بين الترتيب والتأليف	٢٠
بين التأليف والتركيب	٢١
التركيب على نوعين	٢١
مراتب تأليف الكلام	٢١
صور تراكيب الكلام مفصّلة في أقسام	٢٢
صور ارتباط الجمل	٢٣
بين دراسة اللفظ المفرد ودراسة الجملة	٢٤
تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها	٢٦

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة	٢٩
ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه	٣١
انقسام الجملة إلى صُغرى وكُبرى	٣٦
انقسام الكبرى إلى ذات وجهٍ، وذات وجهين	٤٠
الجمل التي لا محل لها من الإعراب	٤١
الأولى: الابتدائية	٤١
الثانية: المعترضة	٤٩
الثالثة: التفسيرية	٦٨
الرابعة: المجاب بها القسم	٧٦
الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم	٨٥
السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف	٨٦
السابعة: التابعة لِمَا لا محلّ له	٨٨
الجمل التي لها محل من الإعراب	٨٩
الأولى: الواقعة خبراً	٨٩
الثانية: الواقعة حالاً	٩٠
الثالثة: الواقعة مفعولاً	٩٢
الرابعة: المضاف إليها	١٠٤
الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم	١١١

السادسة: التابعة لمفرد	١١٤
السابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب	١١٨
الجملة المستثناة والجملة المسند إليها	١١٩
حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات	١٢٢
ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور	١٣٠
هل يتعلّقان بالفعل الناقص	١٣٦
هل يتعلّقان بالفعل الجامد	١٣٦
هل يتعلّقان بأحرف المعاني	١٣٧
ذكر مالا يتعلّق من حروف الجر	١٤٢
حكمهما بعد المعارف والنكرات	١٤٥
حكم المرفوع بعدهما	١٤٦
ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف	١٥٠
هل المتعلق الواجب الحذف: فعل أو وصف	١٥٢
كيفية تقديره باعتبار المعنى	١٥٤
تعيين موضع التقدير	١٥٨
ذكر أمور كُلِّيَّة يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية	١٥٩
القاعدة الأولى: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه، أو فيهما	١٥٩

القاعدة الثانية: أن الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره	١٧٣
القاعدة الثالثة: قد يشربون اللفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمّى ذلك تضميناً	١٧٧
القاعدة الرابعة: أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو لختلاط	١٨٠
القاعدة الخامسة: أنهم يعبّرون عن الفعل بأمور	١٨٤
القاعدة السادسة: أنهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر	١٨٨
القاعدة السابعة:أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدّر على تقدير آخر	١٩٠
القاعدة الثامنة: كثيراً ما يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل	١٩٢
القاعدة التاسعة: أنهم يتّسعون في الظرف والمجرور مالا يتّسعون في غيرهما	١٩٤
القاعدة العاشرة: من فنون كلامهم القلب	١٩٨
القاعدة الحادية عشرة: من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام	٢٠٣
الجملة بين الحذف والإثبات	٢٠٨
حذف جملة القسم	٢١٠
حذف جواب القسم	٢١١
حذف جملة الشرط	٢١٣
حذف جملة جواب الشرط	٢١٥

حذف الكلام بجملته	٢١٨
حذف أكثر من جملة	٢٢٠
روابط الجملة بما هي خبر عنه:	
الضمير	٢٢٢
الإشارة	٢٢٥
إعادة المبتدأ بلفظه	٢٢٦
عموم يشمل المبتدأ	٢٢٧
أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس	٢٢٧
العطف بالواو	٢٢٨
شرط يشتمل على ضمير	٢٢٨
أل النائبة عن الضمير	٢٢٩
كون الجملة نفس المبتدأ	٢٢٩
الأشياء التي تحتاج إلى رابط:	
الجملة المخبَرُ عنها	٢٣٠
الجملة الموصوف بها	٢٣٠
الجملة الموصول بها الأسماء	٢٣٢
الجملة الواقعة حالاً	٢٣٣
الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتغَل عنه	٢٣٥

بدلا البعض والاشتمال	٢٣٦
معمول الصفة المشبهة	٢٣٧
جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء	٢٣٨
العاملان في باب التنازع	٢٣٩
ألفاظ التوكيد الأول	٢٤٢
عطف الخبر على الإنشاء	٢٤٤
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس	٢٤٩
نصوص تتعلّق بإعراب الجمل	٢٥٢
أقسام الجملة	٢٥٢
الجملة الواقعة خبراً	٢٥٨
رابط الجملة الواقعة خبراً	٢٥٨
الجملة الواقعة صفة	٢٦٠
الجملة الواقعة حالاً	٢٦٤
جملة الصلة	٢٧٠
نظرات في معاني الأدوات والحروف:	
تمهيد	٢٧٧
في حدّ الحرف	٢٧٨
في تسميته حرفاً	٢٨١

في جملة معانيه وأقسامه	٢٨٢
في بيان عمله	٢٨٣
في عدة الحروف	٢٨٤
من مزايا الحروف	٢٨٥
الغَرَض من حروف المعاني دراسة بعض الأدوات:	٢٨٧
لمّا	٢٨٨
يا	٢٩٧
السين المهملة	٢٩٩
سوف	٣٠١
نظرات في أسماء الأفعال في اللغة العربية:	٣٠٣
أسماء الأفعال	٣٠٣
هل لأسماء الأفعال قسم خاص بالكلمة	٣٠٤
تقسيم أسماء الأفعال من حيث وضعها	٣٠٦
أقسام الأفعال من حيث زمانها	٣١٠
أحكام اسم الفعل	٣١١
الفائدة من أسماء الأفعال	٣١٧
تعريف المعاصرين	٣١٨

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة الكتاب

هـذا كـتاب الـنحو للسنة الثانية في قسم اللغة العربية في لبوسه الجديد، يسـتوفي مفردات المنهاج المقررة، آثرنا أن نقدم مواده بأسلوب قديم على لسان ابـن هشام الأنصاري، إذ تخيرنا من كتابه ((مغني اللبيب)) ما يستوعب المادة العلمية التي يرغب القسم تزويدها للطلاب، وتتمثل هذه المادة العلمية بما يلي:

إعـراب الجمـل، وتعلـيق أشباه الجمل والقواعد الكلية، ودراسة بعض الأدوات، ورأيـنا أن نزود هذا الكتاب بأبحاث متخيرة من كتاب شرح المفصل « لابن يعيش » تتصل بإعراب الجمل وترسيخ هذا المفهوم لدى الطالب.

وتمثل منهجنا في هذا الكتاب بما يلي:

١- ضبط الألفاظ والعبارات التي تحتاج إلى ضبط .

٢- إيضاح بعض عبارات ابن هشام وبيان مقصوده منها.

٣- إتمام الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن هشام.

٤- الوقوف عند كل شاهد ذكره ابن هشام وبيان موطن الشاهد وشرح بعض الكلمات المستغلقة فيه.

٥- تذكير الطالب ببعض القواعد النحوية التي تعينه على فهم النص الذي بين يديه.

ورأينا أن نزود الطالب ببحثٍ موجزٍ عن أسماء الأفعال في العربية تناول أهميتها وأنواعها وأحكامها وإعرابها؛ ذلك لكثرة السؤال عنها.

ونـرجو أن نكـون بإخراجـنا هذا الكتاب على هذا النحو قد لبَّينا حاجة الطالب المخـتصّ في قسم العربية من حيث إيقافه على النص القديم وتيسير فهمه وكسر الحاجـز بيـنه وبين كتب التراث، وإكسابه الدربة والتمرس في قراءة المصادر النحوية القديمة، وإعداده إعداداً علمياً توثيقياً لحمل راية العربية والذود عنها.

أهمُّ ما يختص به كلُّ علم مصطلحاته وتصوراته وتحديد دلالاتها. هذا هو الأساس الذي ينبني عليه تقدُّم العلم ونماؤه، ونحن في هذا الكتاب نريد أن نجلو التصورات الأساسية لفهم الجملة العربية.

أهمية فهم الجملة العربية:

الحديثُ عن المبادئ الأساسية لفهم الجملة لـــه أكبر أهمية في الدراسة النحوية؛ ذلك أن تعلّقَ الجُمل بعضها ببعض، وبيانَ أوجه إعرابها، وما تتضمنه من المعاني الدقيقة؛ لا يُدرك إلا بثاقب الرَّأي، ودقيق النظر، وقُوَّة الطبع، وجودة القريحة، واستقامة الذهن، وليس لهذا الباب قانونٌ يُحفظ، فهو واسعٌ وسْعَ العربية، غنيٌّ غنى أساليبها وبيانها، ولا يحيطُ بأسرار اللغة وبيانها إنسان، ولكنه لا يذهب منها شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها، ومن هنا نهضت عزائمُ الغُيرِ من العلماء؛ نحاة وبلاغيين ومفسرين نحو فَهم الجملة في اللغة العربية فهماً دقيقاً واسعاً.

الجملة في الدراسات اللغوية الحديثة:

من الأمور المؤكَّدة في الدراسة اللغوية البُنْيَوية اليوم تخصُّصُ النحو بدراسة الجملة، وذلك باعتبار هذا النحو أفضل نموذج نحوي في الوقت الراهن، وظهور فاعليته الحقيقية في تحليل الجملة وتحديد خصائصها استحساناً ورفضاً، ولهذا فإن معرفة الرّاوي اللغويّ بأساليب صياغة الجملة صياغةً مستحسنة تَضْمَنُ تفعيل العمل في هذا المجال، وتَضْمَنُ تحقيقَ نتائج دقيقة في حدود الجملة، وهو ما ينظر إليه أيضاً عالم البلاغة وهو يوجّه أنظارنا إلى أسرار البلاغة في الجملة ويشير إلى مواطن الجمال في النّص من تقديمٍ وتأخيرٍ وحذفٍ ووصلٍ..

وما تركيز عالم النحو على الجملة واقتصار تحليلاته عليها إلا نتيجة حقيقية لنظرته إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته نموذجاً

متخصصاً بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمتكلم والمستمع المثالي؛ نموذجاً يصف قدرة المتكلم على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته، وقدرته على فهمها، ولهذا تجلّى موقف هذا الاتجاه البُنيوي في أمرين مهمَّين:

أولهما: أن اللغة هي إجمال الجمل كلها.

والثاني: أن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة[٢].

البلاغة العربية بلاغة الجملة:

البلاغة العربية في أبرز دلائلها بلاغة الجملة، ثم هي بلاغة النظم والأسلوب. وأوفرُ مصدر وأغنى تقسيم لهذه الجملة هو ما تجده في البيان القرآني، ومن الأولَى في دراسة الجملة العربية استقراء أساليب الجمل، واستعمالاتها، وبيان آراء علماء التفسير والمعربين في ضوء أساليب القرآن العظيم، ومن ثَمَّ نُمهِّد لوضع القواعد والقوانين، ونصحِّح النحو على أساس القرآن وشواهده الغنية في الوجوه الإعرابية التي تشعُّ في الآية القرآنية؛ لتبرز أن أبلغ الكلام ما تعددت وجوه إفادته، وتحقق الفائدة منوطٌ بتضافر علم المعاني مع علم النحو العربي بصلةٍ قويةٍ.

بين النحو وعلم المعاني:

الدرسُ النَّحوي الحق قام به علماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون؛ ذلك أنهم نظروا نظرةً كليةً إلى تراكيب الكلام، وإسناد الألفاظ بعضها مع بعض، مما يكوِّن الجملة العربية، فدرسوا هذه الجملة من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير أو ذكر وحذف أو إضمار وإظهار ومن حيث ما يطرأ عليها من استفهام، أو نفي، أو توكيد، مؤكدين أن النحو نظمٌ وتأليفٌ، غايته إبرازُ المعنى بوضوح.

---

[٢] نحو نظرية أسلوبية لسانية: فيلي ساندرس ص ١٤٥.

قال الدكتور مازن المبارك:« فالنحوي الذي يُخرِّج وجهاً من وجوه الإعراب غير مراعٍ إصابة المعنى المقصود، هو نحويٌّ لم يفهم صنعته، ولم يتمثل الغاية من علمه [1].

وعلى الرغم من أن علماء العربية كانوا قد فرقوا بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني، نرى الاختصاص واحداً، والتفرقةَ بين صحة الكلام وفصاحته مبنيّاً على اعتبارات عقلية محضة.

يقول الإمام أبو الفتح عثمان بن جنّي متحدثاً عن الفرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: « فإذا مر بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا- أي عن الفرق- فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيءٌ منها عليك، وإياك أن تسترسلَ فتفسد ما تؤثر إصلاحه »[2].

النحوي ودراسة الجملة:

النحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبّع سيرتها، ويفقه أساليبها.

ووظيفة النحوي: أن يسجل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصولٍ وقواعدَ تمليها عليه طبيعة هذه اللغة واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلاً ما يطرأ على الكلمة أو الجملة وأوضاعها المختلفة، مستنداً إلى استقراء واعٍ، وملاحظة دقيقة، ونظرٍ صائب في الأساليب العربية.

---

[1] النحو العربي: الدكتور مازن المبارك ١٦٠.

[2] الخصائص: ابن جنّي: ١/٢٣٨ و ٢٨٤ .

معنى الجملة:

لا شك أن تحديد المصطلحات، وبيانَ مدلولاتها من أهم مبادئ العلوم والفنون، وقد قيل:

إنَّ مبادي كل فنٍّ عَشْـرَهْ الحدُّ والموضـوعُ ثمَّ الثمره

ومن هنا فلا بدّ من جمع كلِّ تعريفٍ أو وصف وتقسيمٍ يتعلق بالجملة، وبيان مدلولاتها من بطون كتب اللغة والمعاجم وكتب النحو وعلم المعاني؛ لنقفَ معها عند المبادئ الرئيسية لمفاهيمها التي تضيء لنا درب الحديث عن معالم الجملة في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية.

١- قال ابنُ منظور[١]:

جَمَلَ الشيءَ: جَمَعَهُ. والجملةُ: واحدةُ الجمل. والجملةُ: جَمَاعةُ الشيء. وأجملَ الشيءَ: جَمَعَهُ عن تَفْرِقَةٍ.

٢- وقال الزمخشري[٢]:

- أجْمِلِ الحسابَ والكلامَ، ثم فصله، وبيّنه.

٣- وقال ابن فارس[٣]:

- الجيم والميم تدلان على كثرة الشيء واجتماعه.
- الجيم والميم واللام.. تجمّع وعظم الخلق.
- أجملتُ الشيء، وهذه جملةُ الشيء، وأجملته: حصّلْتُه.

---

[١] لسان العرب: مادة جمل: ١/٢٤٠.

[٢] أساس البلاغة: جمل ٩٦.

[٣] مقاييس اللغة: ١/٢٢٤.

٤- وقال العُكْبَري: والجملةُ هي الكلام الذي تحصلُ منه فائدةٌ تامَّة، واشتقاقها من: أجملتُ الشيء إذا جمعته، وكلٌّ محتمل للتفصيل جملة، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل بهذه الصفة[1].

٥- وقال الراغبُ الأصبهاني[2]:

وأجملتُ في كذا، وجَمالك، أي: أجملْ.واعتبر منه معنى الكثرة، فقيل لكلّ جماعةٍ غير منفصلة: جُملةٌ.

قال تعالى: ﴿ وقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي: مجتمعاً، لا كما أُنزل نجوماً مفترقة. وحقيقةُ المجمل: هو المشتمل على جملة أشياءٍ كثيرةٍ غير مُلخَّصة.

٦- وقال ابن القواس:

« الجملة والكلام مترادفان في عُرف النحاة، وهي من أجملت الشيء إذا جمعت أجزاءه، وكلُّ ما احتمل التفصيل هو مجمل وجملة »[3].

٧- وقال الشريف الجرجاني[4]:

« الجملةُ: عبارةٌ عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواءٌ أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك: (إن يكرمني) فإنه جملةٌ لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمَّ من الكلام مطلقاً ».

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٨/١.

[2] المفردات في غريب ألفاظ القرآن: ٩٨ ، وانظر بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي: ٣٩٥/٢.

[3] شرح ألفية ابن معطي: ٨٢٩/٢.

[4] التعريفات: ٧٨.

وقد وضع الدكتور مهدي المخزومي بالاعتماد على مفهوم الوظيفة تعريفاً عاماً للجملة، هو أنها: الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّ لغةٍ من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورةً ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع[1].

الشبهُ بين المفرد والجملة:

قال ابن جنّي: « إن بين المفرد والجملة أشباهاً:

منها: وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة، والخبر، والحال؛ فالصفة نحو مررت برجلٍ وجهُهُ حَسَنٌ، والخبر نحو: زيد قام أخوه، والحال كقولنا: مررت بزيد فَرسُه واقفةٌ.

ومنها: أن بعض الجمل قد تحتاجُ إلى جملة ثانية احتياجَ المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه.

فالشرط نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو، والقَسَم نحو قولك: أقسم ليقومنَّ زيد، فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو زيد أخوك، وقام أبوك.

ومنها: أن المفرد قد أُوقع موقعَ الجملة في مواضع؛ كَنَعمْ، ولا، ولأنّ كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة؛ ألا ترى إلى قولك: (نعم) في موضع: (قد كان ذاك)، و (لا) في موضع (لم يكن ذاك). وكذلك: صَهْ ومَهْ وإيهِ وأفٍّ وأوّتاه، وهيهات: كلٌّ واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل، يدل على ذلك أنّه لما ظهر

---

[1] النحو العربي نقد وتوجيه ٣١.

في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل، وذلك في قول الله سبحانه: ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾ [الحاقة: ١٩]. وأنت لا تقول في الفعل: اضربُم ولا ادخُلْمْ ولا اخرجُمْ، ولا نحو ذلك[١].

أسرار الإخبار بالجملة مكان المفرد:

الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، لأنّ الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو مُنَزّلٌ منزلته، وإنما أُخبر بالجملة مكان المفرد لثلاثة أشياء:

أحدهما: الحاجة إلى توسيع العبارة في النظم والنثر.

والثاني: أن ذلك قد يزيل اللّبس في بعض المواضع، كقولك زيد قام أبوه، لو قلت: قام أبو زيد، لجاز أن يظن أن في هذه كنية له، لا أن له ولداً، فإذا قدمت بطل كونه كنية.

والثالث: أنّ في ذكر الشيء مظهراً ومضمراً تفخيماً[٢].

اتّسعَت آراءُ اللغويين وتنوّعَتْ في تحديد الفروق الدقيقة بين المصطلحات المتشابهة؛ كالترتيب والتأليف والتركيب والجملة والكلام ونحو ذلك، ولا بدّ من بيانها:

بين الترتيب والتأليف:

الترتيب: هو جمعُ الأشياء المختلفة؛ بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبةٌ إلى بعضٍ بالتقديم والتأخير في النسبة العقلية، وإن لم تكن مؤلّفة، فهو أعم من التأليف من وجهة؛ لأن التأليف ضمُّ الأشياء مؤتلفةً، يرشدك إليه اشتقاقه من الألفة سواء أكانت مرتبة الوضع أم لا، وهما أخصُّ من التركيب مطلقاً؛ لأنه ضم الأشياء مؤتلفةً كانت أم لا، مرتبة الوضع كانت أم لا.

---

[١] الخصائص ٣ / ١٧٧.

[٢] اللباب ١ / ١٣٩.

وقد يُستعمل الترتيب أخصّ مطلقاً من التأليف، وقد يُجْعَلان مترادفين[1].

بين التأليف والتركيب:

قال الإمام بهاء الدين بن النحاس: « الفرق بين التأليف والتركيب أنه لابد في التأليف من نسبة تحصّل فائدةٌ تامةٌ مع التركيب، فالمركب أعمُّ من المؤلَّف. وقال ابن القواس: التأليف أخص من التركيب، وهو من الألفة، وهي الملائمة[2].

التركيب على نوعين:

قال ابن يعيش: التركيب نوعان: تركيب إفراد، وتركيب إسناد؛ فتركيب الإفراد: أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو: معد يكرب، وحضر موت، وقالي قلا. ولا تفيدُ هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى، نحو: معد يكرب مقبلٌ، وحضر موت طيبةٌ.

وتركيب الإسناد: أن تركِّب كلمةً مع كلمةٍ تنسب إحداهما إلى الأخرى، على سبيل يحسن به موقع الخبرُ، وتمام الفائدة[3].

مراتب تأليف الكلام

نظر السيوطي إلى الصور الشاملة لأنواع الكلام العربي فوجدها خمساً:

الأولى: ضمّ الحروف المبسوطة بعضها إلى بعضٍ لتحصّل الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف.

---

[1] فروق اللغات للحسيني: ٨٣.

[2] الأشباه والنظائر: السيوطي: ١ / ٩٢ –٩٣.

[3] شرح المفصّل: ابن يعيش: ١/ ٢٠.

الثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض لتحصل الجملُ المفيدة؛ وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعاً في مخاطباتهم وقضاء حوائجهم، ويقال له: المنثور من الكلام.

والثالثة: يضمُّ بعض ذلك إلى بعض ضمّاً له مبادٍ ومقاطعُ ومداخلُ ومخارجُ، ويقال له: المنظوم.

والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيع، ويقال له:المُسَجَّع.

والخامسة: أن يُجْعَلَ مع ذلك وزن، ويقال له: الشعر والمنظوم؛ إما معاودة ويقال له: الخطابة، وإما مكاتبة، ويقال له: الرسالة[1].

صور تراكيب الكلام مُفَصَّلةً في أقسام:

لعلَّ أهم عمل للنحويين هو: إبراز تراكيب الكلام، من خلال الإسناد، وارتباط مفردات الألفاظ بعضها ببعض، ويتجلى هذا الارتباط في الأقسام التالية:

أولاً- ارتباط اسم مع اسم نحو: العلمُ نورٌ؛ فإنهما اسمان: الأول مبتدأ والثاني خبر.

ثانياً- ارتباط فعل واسم نحو: قام زيد.

ثالثاً- ارتباط فعل واسمين نحو: كان زيد قائماً.

رابعاً- ارتباط فعل وثلاثة أسماء نحو: ظننتُ زيداً قائماً.

خامساً- ارتباط فعل وأربعة أسماء نحو: أعلمتُ زيداً عمراً قائماً.

سادساً- ارتباط فعل القسم وجوابه نحو: أقسم بالله إنَّ زيداً قائم.

سابعاً- ارتباط الشرط وجوابه نحو: إنْ قام زيد قمت.

ثامناً- ارتباط اسم وجملة نحو: زيد أبوه قائم.

---

[1] الإتقان: السيوطي: ١٢٠/٢، معترك الأقران: السيوطي: ٦/١.

صور ارتباط الجمل:

قال أبو البقاء الكفوي:

اتفاق الجملتين يرتقي إلى صور، تبرز واضحة في التقسيم التالي:

١- الجملتان خبران لفظاً ومعنىً، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣ - ١٤].

٢- الجملتان إنشائيتان لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ ﴾ [الأعراف: ٣١].

٣- الجملتان خبران معنىً وإنشائيتان لفظاً، نحو قولك للفخور: ألم تكن نطفةً ؟ وألا تكون جيفة ؟

٤- الجملتان مختلفتان لفظاً، بأن يكون لفظ الأولى إنشاء والثانية خبراً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. أي: أخذ عليهم.

٥- أو بالعكس نحو: ﴿ وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [هود: ٥٤]. أي: وأشهدُكم.

٦- ٧- الجملتان إنشائيتان معنىً وخبران لفظاً، أو مختلفان كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانا ﴾ [البقرة: ٨٣]. على اختلاف القراءة والتقدير. والمقصود قراءة ابن عباس: لا تعبدوا إلا الله، بحذف النون[1].

---

[1] الكليات: أبو البقاء الكفوي: ٢/١٥٦.

بين دراسة اللفظ المفرد ودراسة الجملة:

قال أستاذنا العلامة سعيد الأفغاني: « للجمل في نص ما، ما للكلمات في الجملة، فهي أجزاء تؤلِّفُ النَّصَ، وإعرابها هو معرفةُ علاقاتها بعضها ببعض، العلاقة التي يُحدِّدها المعنى، وعلى المعرب أن يلتفت إلى الروابط اللفظية بين الجمل التفاته إلى العلاقات المعنوية، فمتى استوعب المعنى وأجزاءه استطاع أن يطبق القواعد تطبيقاً سديداً يزيدُ المعنى وضوحاً وتحديداً في ذهنه.

وعليه- حين تقسيم الفقرة إلى جملها- ألا يحكم على ابتداء جملة إلا بعد استيفاء الجملة السابقة ركنيها (المُسندُ والمسندُ إليه: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل) وعندئذٍ ينظر في علاقاتها بما قبلها ليتبينَ إعرابها بناءً على ذلك »[1].

ونلفتُ الانتباه إلى أنه كما يكونُ للجملة الواحدة إعرابٌ يكونُ لمجموع من الجمل إعراب كذلك؛ فمقولُ القول مثلاً مجموعُهُ في محل نصب مفعول به لـ (قال)، لكنّ كل جملةٍ فيه يجبُ أن ينظر إليها مُستقلةً؛ فجملته الأولى ابتدائية لأنها أول ما تكلم به القائل، والتي بعدها بحسب علاقتها بها وهكذا.

ومن هنا تبرز غايةُ عمل النحوي في بيان القاعدة اللغوية والنحوية؛ وهو الاستقراءُ السليمُ لموارد العربية أولاً، ثم بيان هذا الاستقراء وتعليله وفق المعنى الحقّ الذي عليه مدار الكلام. فطريقه هو الاستقراء لا العقل، ولا يذهبُ عليك أن الغرض من الاستدلالات النحوية هو التوجيه، وإيجاد الأوجه المرضية والمقبولة للمسألة أو العبارة؛ بعد الوقوع على طريق الإيضاح، لا الإثبات على طريق العقل، فإنَّ ذلك غيرُ جائز.

فاللفظ المفردُ مستقلٌ بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى أمر آخَر يُذكَر معه يتعلَّق به، فيكون الحرفُ محتاجاً في الدلالة إلى غيره، والاسمُ

---

[1] الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد الأفغاني: ٤٠٤.

والفعل مستقلان في الدلالة من غير احتياج إلى غيرهما، هذا في دلالة المفردات. وأما النسب المفيدة فلا تكونُ إلا من تركيب اسمين، أو من فعل واسم، ونحو ذلك...

وإنَّ فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها، بل لابدَّ من التوجه إليها وتدبرها والالتفات إليها وتصوّر ألفاظها من خلال النظم الذي يحقق الفائدة.

قال ابن جني[1]:

« إن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجنَى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنَى من الجمل ومدارج القول ».

---

[1] الخصائص: ١ / ٢٨ .

تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أن الكلام أخصُّ منها لا مرادفٌ لها

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه[1].

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ « قام زيد » والمبتدأ وخبره، كـ « زيد قائم »، وما كان بمنزلة أحدهما[2] نحو « ضُرب اللصّ »[3] و« أقائم الزيدان »،[4] و « كان زيد قائماً » و « ظننته قائماً ».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا[5] مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو[6] ظاهر قول صاحب المفصل[7]؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: « ويسمى جملة » والصواب أنها[8] أعم منه[9]؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها[10]، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

---

(١) أي عند تمام المعنى.

(٢) أي بمنزلة الفعل مع فاعله أو بمنزلة المبتدأ مع خبره.

(٣) الفعل المبني للمجهول مع نائب فاعله بمنزلة الفعل والفاعل.

(٤) يحتمل أن تكون هذه الجملة بمنزلة الفعل مع الفاعل لأن إعراب ((الزيدان)) فاعل لاسم الفاعل « قائم » ويحتمل أن تكون بمنزلة المبتدأ والخبر.

(٥) أي الكلام والجملة.

(٦) أي ترادف الكلام والجملة.

(٧) صاحب كتاب المفصل هو الزمخشري.

(٨) أي الجملة.

(٩) أي من الكلام.

(١٠) أي بخلاف الجملة.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ۞ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾[1]: « إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ معطوف على ﴿ فَأَخَذْنَاهُم ﴾ وردَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن من عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ إلى ﴿ وَالأَرْضِ ﴾ جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقِّه أن يعدَّها ثماني جمل، إحداها ﴿ وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ وأربعة في حيز لو- وهي « آمنوا، واتقوا ، وفتحنا » والمركبة من أنَّ وصلتها مع ثَبَتَ مقدراً، أو مع ثابت مقدراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية- والسادسة ﴿ وَلَكِن كَذَّبُواْ ﴾ والسابعة ﴿ فَأَخَذْنَاهُم ﴾ والثامنة ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾.

فإن قلت: لعلَّه بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أنَّ وصلتها مبتدأ لا خبرَ له، وذلك لطولِه وجَرَيان الإسناد في ضمنه.

قلت، إنما مُراده أنْ يبين ما لزم على إعراب الزمخشريِّ، والزمخشريُّ يرى أنَّ « أنَّ » وصلتها هنا فاعل بثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقِّه أن يَعدَّها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿ وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ جملة؛ لأنَّها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة

---

[1] الأعراف٧: ٩٥ – ٩٧.

برأسها، ويعدّ « لو » وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قدّر « ولو ثبت أنّ أهل القرى آمنوا واتقوْا أو اسمية إنْ قدّر ولو أنّ إيمانهم وتقواهم ثابتان »، ويعدّ ﴿ وَلَكِن كَذَّبُواْ ﴾ جملة، و ﴿ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ كلّه جملة، وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مُطْلَق الجملة بل في الجملة، بقَيْد كونها جملةَ اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسميَّة وفعليَّة وظرفيَّة

فالاسميَّة: هي التي صَدْرُها اسم، كزيدٌ قائم، وهيهات العقيق[1]، وقائمٌ الزيدان، عند من جوَّزه[2] وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: هي التي صَدْرُها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً[3]، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقُمْ.

والظرفية: هي المُصَدَّرة بظرف أو مجرورٍ، نحو: « أعِندَكَ زيد » و« أفي الدار زيد » إذا قدَّرتَ « زيداً » فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف[4]، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك[5] بـــ« في الدار » في قولك « زيد في الدار » وهو مبني على أنَّ الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حُذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه[6].

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية[7]، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

---

(1) هذه جملة اسمية لأنها مصدرة باسم فعل ماض وهو هيهات ومعناه بَعُدَ.

(2) أي جوَّز أن يقع اسم الفاعل مبتدأ و يرفع فاعلاً يسد مسدَّ الخبر دون أن يعتمد على نفي أو استفهام، وهذا مذهب الأخفش والكوفيين.

(3) أي أن كان دالة على الحدوث والزمان، فهي فعل حينئذ.

(4) أي لا بـــتقدير « أمســـتقر عندك زيد » و « أمستقر في الدار » ولا بتقدير أستقر عندك زيد واستقر في الدار زيد.

(5) أي لما ذكر من الظرفية.

(6) أي بعد أن عمل الظرف في ذلك الضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله.

(7) أي الجملة الواقعة فعل الشرط.

تنبيه

مرادُنا بصَدْرِ الجملة المسنَدُ إليه؛ فلا عبرةَ بما تقدَّم عليهما من الحروف، فالجملةُ من نحو « أقائم الزيدان، و أزيد أخوك، ولعلَّ أباك منطلق، وما زيدٌ قائماً » اسميةٌ[1]، ومن نحو أقام زيد، وإنْ قَامَ زيد، وقَدْ قام زيد، وهلاَّ قُمْتَ » فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملةُ من نحو « كيف جاء زيد» ومن نحو ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[2] ومن نحو ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾[3] و ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[4] فعلية، لأن هذه الأسماء في نيَّة التأخير، وكذا الجملةُ في نحو « يا عبد الله » ونحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[5]، ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾[6]، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾[7] لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً[8]، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم و الليل[9].

---

(1) لأن هذه الجمل مصدرة في الحقيقة بأسماء.

(2) ﴿ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ غافر ٤٠: ٨١.

(3) ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً .. البقرة٢: ٨٧.

(4) تتمتها ﴿ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ القمر ٥٤: ٧.

(5) تتمتها ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ التوبة٩: ٦ ، « إن » دخلت على فعل محذوف لأن أدوات الشرط تختص بالأفعال.

(6) تتمتها ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ النحل ١٦: ٥.

(7) الليل٩٢ :١.

(8) السياق يقتضي: أدعو عبدَ الله.

(9) الصواب « أقسم بالليل » لأن فعل القسم إذا ظهر فإن المقسَم به يجر بالباء.

لاحتماله[1] الاسميةَ والفعليةَ؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.

ولذلك أمثلة[2]:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو « إذَا قَامَ زَيْدٌ فأنا أكْرِمُهُ » وهذا[3] مبني على الخلاف في عامل إذا[4]، فإن قلنا جوابُها فصَدْرُ الكلام جملة اسمية، وإذا مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد إذا مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك[5] قَولُكَ « يَوْمَ يُسَافِر زَيْدٌ أنا مُسَافِر » وعكسه[6] قوله:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أتَانَا.

إذا قَدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية؛ فإنَّ صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، العاملُ في إذا فعلُ الشرطِ وإذا غيرُ مضافة؛ فصدْر الكلام جملة فعليّة قُدِّم ظرفُها كما في قولك « مَتى تَقُمْ فَأَنَا أقُومُ »[7].

الثاني: نحو « أفي الدَّار زَيْدٌ » و « أعندَكَ عَمْرٌ » فإنّا إنْ قدَّرنا المرفوعَ مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر؛ فالجملة اسمية ذاتُ خبرٍ

---

(1) أي لاحتمال المسؤول عنه.

(2) أي وللمسؤول عنه الذي يحتمل الأوجه التي ذكرها آنفاً أمثلة.

(3) أي احتمال صدر الكلام للاسمية أو الفعلية.

(4) أي الخلاف فيما تعلّق به « إذا » أهو فعل الشرط أم جوابه؟

(5) أي نظير الجملة السابقة في أن الظرف مضاف لجملة فعلية ورتبته التأخير وأن صدر الكلام جملة اسمية.

(6) أي أن الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية.

(7) أي إذا علقنا « متى » بالفعل « تقم » والتقدير:
تقم متى فأنا أقوم، فالجملة فعلية، وقدمت « متى » لأنها من ألفاظ الصدارة.

في الأولى[1] وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية[2]، وإن قدرناه فاعلاً باستَقَرَّ ففعلية، أو بالظرف فظرفية.

الثالث: نحوُ « يومان » في نحو « مَا رَأَيْتُه مُذْ يَومَانِ »، فإنَّ تقديره عند الأخفش والزَّجَّاج « بَيْني وبين لقائه يومان» وعند أبي بكر وأبي عليّ « أمَدُ انتفاء الرؤية يومان »، وعليهما فالجملة[3] اسميةٌ لا محلَّ لها، و « منذ »[4] خبرٌ على الأول[5] ومبتدأ على الثاني[6]، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان، فمنذ ظرفٌ لما قبلها، وما بعدها جملةٌ فعلية فعلُها ماض حُذف فعلُها، وهي في محل خفض[7]، وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء، وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محلَّ لها لأنها صلة.

الرابع: « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ »[8] فإنه يَحْتمل معنيين: أحدُهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسميةٌ قُدِّم خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه[9].

---

(1) على أن يكون التقدير « أعمرو عندك » وعندك متعلق بالخبر.

(2) على أن يكون التقدير « أمستقر عندك عمرو »، وعمرو حينئذ فاعل لمستقر سد مسد الخبر.

(3) أي جملة « مُذْ يومان ».

(4) أي مذ لأنها مخففة عن منذ.

(5) أي خبر عن يومان على تقدير بيني وبين لقائه يومان.

(6) أي على تقدير « أمد انتفاء الرؤية يومان ».

(7) لأنها سبقت بالظرف « منذ ».

(8) أي أن منذ مركبة من « من » وذو الطائية التي بمعنى الذي على حد قول الراجز:
وبئري ذو حفرت وذو طويت، أي الذي حفرت والذي طويت.

(9) « ما » الاستفهامية خبر مقدم عند الأخفش والذي مبتدأ، وعند سيبويه « ما » مبتدأ والذي خبر.

والثاني: أيَّ شيءٍ صنعتَ[1]، فهي فعليةٌ قُدِّم مفعولُها، فإن قلت « ماذا صنعتَه » فعلى التقدير الأول الجملة بحالها[2]، وعلى الثاني[3] تحتمل الاسميةَ بأن تقدَّر « ماذا » مبتدأ، و« صنعته » الخبر، والفعلية بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير[4]، ويكون تقديره[5] بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدر.

الخامس: نحو ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[6] فالأرجحُ تقدير« بشر» فاعلاً ليَهدي محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾[7] أرجح منه في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها للاسمية، وهي ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ وتقديرُ الفعلية في قوله[8].

فقمتُ للطيف مُرْتاعاً فأرّقني فقلتُ: أهي سرت أم عادني حلمُ؟

أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو « قاما أخواك » فإنَّ الألف إنْ قُدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في « قامت هندٌ » أو اسماً وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قُدم خبرها.

---

(1) أي أن « ماذا » كلمة واحدة

(2) أي أن « ما » مبتدأ أو خبر، فالجملة اسمية.

(3) أي أن « ماذا » كلمة واحدة.

(4) أي تقدير « ماذا » اسم استفهام منصوباً على الاشتغال.

(5) أي تقديـــر الفعـــل المحذوف وذلك على النحو التالي « ماذا صنعت صنعته » لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام.

(6) **التغابن:** ٦ / ٦٤.

(7) **الواقعة:** ٥٦ / ٥٨ -٥٩ ، همزة الاستفهام يجوز أن تباشر الفعل والاسم لأنها أم الباب.

(8) **الشـــاهد فـــي البيت** هو أن إعراب « هي » فاعلاً لفعل محذوف تقديره « سرت » أرجح من إعرابه مبتدأ لأن الجملة التي عطفت بأم جملة فعلية وهي « عادني حلم ».

السابع: نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زيْدٌ » فإنْ قُدر « نعم الرجلُ » خبراً عن زيد فاسميةٌ، كما في « زيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل » وإن قُدر « زيد » خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان فعليةٌ واسميةٌ.

الثامن: جملة البَسملة، فإنْ قُدر: ابتدائي باسم الله، فاسميةٌ، وهو قول البصريين، أوْ أبدأ باسم الله ففعليةٌ، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشريُّ غيره، إلا أنه يقدِّر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جُعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدِّر باسم الله أقرأ، باسم الله أَحلُّ، باسم الله أَرتَحلُ،ويؤيده الحديث { باسمكَ ربي وضعتُ جنبي }[1].

التاسع: قولهم « ما جاءت حاجتُكَ ؟ » **فإنَّه يُروَى برفْع** « حاجتك » فالجملة فعلية، وبنصْبها فالجملةُ اسمية، وذلك لأنَّ جاء بمعنى صار، فعلى الأول[2] « ما » خبرُها و « حاجتُك » اسمُها. وعلى الثاني[3] ما مبتدأ واسمُها ضمير « ما » وأُنِّثَ حملاً على معنى[4] ما، وحاجتُك خبرها.

ونظير « ما » هذه « ما » في قولك « ما أنت وموسى » فإنها أيضاً تَحتمل الرفعَ والنصبَ، إلا أنَّ الرفع على الابتدائية أو الخبرية[5]، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قدَّرتَ موسى عطفاً على أنت، والنصب[6] على الخبرية[7]أو المفعولية[8]،

---

(1) صحيح البخاري: كتاب الدعوات.

(2) أي على رفع « حاجتك ».

(3) أي على نصب « حاجتك ».

(4) لأن معناها الحاجة .

(5) أي على أن « ما » مبتدأ أو خبر.

(6) أي نصب ما.

(7) أي نصب ما على أن تكون خبراً لفعل ناقص محذوف تقديره « تكون »

(8) أي أن تكون « ما » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « تصنع ».

وذلك إذا قدَّرته[1] مفعولاً معه، إذ لا بدَّ من تقدير فعل حينئذٍ، أي ما تكونُ أو ما تصنع.

ونظير« ما » هذه في هذين الوجهين[2] على اختلاف التقديرين « كيف » في نحو « كيفَ أنتَ وموسى » إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد[3]، وأما النصبُ فيجوز كونه على الخبرية[4] أو الحالية[5].

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو « قعد عمرو وزيد قام »[6] فالأرجحُ الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يُوجب توافُقَ الجملتين المتعاطفتين.

وممَّا يترجَّح فيه الفعليةُ نحوُ « موسى أكرِمه » ونحوُ « زيدٌ ليقُم وعمرٌ لا يذهب » بالجزم، لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلٌ، وأما نحو « زيدٌ قام » فالجملة اسمية لا غيرُ لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليَّتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت:« زيدٌ قامَ وعمرو قعدَ عنده» فالأولى اسمية عند الجمهور[7]، والثانية محتمِلةٌ لهما[8]على السَّواء عند الجميع.

---

(1) أي إذا قدرتَ « موسى » مفعولاً معه، وأنت على تقدير تصنع فاعل، وعلى تقدير « تكون » اسم للفعل الناقص، وظهر في النطق لأن الفعل حذف.

(2) أي في الرفع والنصب.

(3) على أن تعرب « كيف » خبراً مقدَّماً للمبتدأ « أنت ».

(4) أي أن كيف خبر لفعل ناقص محذوف تقديره « تكون » وظهر الضمير ألت لأن الفعل حذف، كما سلفت الإشارة إلى ذلك.

(5) أي أن كيف حال على تقدير فعل محذوف هو « توجد »
وفي حال تقدير كيف منصوباً فموسى مفعول معه .

(6) على أن يعرب زيد فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو قام.

(7) أي جملة « وعمرو قعد عنده ».

(8) أي الاسمية والفعلية، إذا عطفت جملة « وعمرو قعد عنده »
على جملة « زيد قام » فهي اسمية، وإذا عطفت على جملة قعد عنده فهي فعلية.

انقسام الجملة إلى صُغرى وكُبرى

الكُبْرى: هي الاسمية التي خبرُها جملةٌ نحوُ « زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائم»

والصُّغرى: هي المبنيَّةُ على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارَيْن، نحو « زيدٌ أبوه غُلامُهُ مُنطلق » فمجموعُ هذا الكلام جملة كبرى لا غيرُ، و « غلامه منطلق » صغرى لا غير، لأنها خبر، و « أبوهُ غلامهُ مُنطلقٌ » كبرى باعتبار « غلامه منطلق » وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثلهُ ﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[1] إذ الأصل « لكنْ أنا هو الله ربي »، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر ﴿ هُوَ ﴾ ضميراً لـه سبحانه ولفظُ الجلالة بدلٌ منه أو عطفُ بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدر ضمير الشأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدعمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان

الأول: ما فسرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضَى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو « ظننت زيداً يقوم أبوه ».

الثاني : إنما قلت صغرى وكبرى موافقةً لهم، وإنما الوجه استعمال فُعْلَى أفعلَ[2] بأل أو بالإضافة، ولذلك لُحِّن مَنْ قال:

كأنَّ صُغرى وكُبرى مِنْ فقاقعها ... حصباء دُرٍّ على أرضٍ من الذهب[3]

---

(1) الكهف: ١٨/٣٩ .

(2) أي فُعْلَى الذي مذكره أفعَل.

(3) لُحِنَ الشاعر عندما استعمل صُغْرى نكرة. بلا أل أو الإضافة وكان عليه أن يقول الصغرى والكبرى، وهذا النوع من الصفات التي مؤنثها فُعْلى ومذكرها أفعل لا يستعمل إلا معرَّفاً، وهذا البيت لأبي نواس وهو شاعر مولَّد لا يستشهد بشعره.

وقولُ بعضهم: إنَّ مِنْ زائدة وإنَّهما مُضافان على حدِّ قوله:

يـــا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ به بين ذراعي وجـــبهـــة الأســـدِ[1]

يردُّه أن الصحيح أن ((مِنْ)) لا تُقحم في الإيجاب، ولامع تعريف المجرور، ولكنْ ربما استعملِ أفعلُ التفضيل الذي لم يُرِدْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً قال:

إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتمُ كـــراماً، وأنتـــمْ ما أقـــامَ ألائمُ[2]

أي لِئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقولُ النحويين صغرى وكبرى[3]، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى[4].

وقد يَحْتمِلُ الكلامُ الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو ﴿ **أَنَا آتِيكَ بِهِ** ﴾[5] إذ يَحْتمِل ﴿ آتِيكَ ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه مثل ﴿ **وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ** ﴾[6]،

---

[1] الشاهد في البيت أن الشاعر فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: وجبهة الأسد، والأصل بين ذراعي الأسد وجبهته.

والرابط بين هذا الشاهد وبيت أبي نواس السالف أنه إذا قيل بزيادة من فيه فإنه يـــؤول إلى ((كأن صغرى وكبرى فقاقعها)) فيصبح من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل كأن صغرى فقاقعها وكبراها، والعارض: السحاب الذي يتعرض الأفـــق، وذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر.

[2] الشاهد في البيت أن واحد ألائم وهو ألأم ليس للتفضيل، وإنما جاء وصفاً بمعنى لئيم.

[3] أي جملة صغرى وجملة كبرى.

[4] الفاصلة الصغرى في العروض ثلاثة أحرف متحركة يأتي بعدها حرف ساكن نحـــو كتبا، والفاصلة الكبرى أربعة أحرف متحركة يأتي بعدها ساكن نحو كتبتا.

[5] النمل: ٢٧/ ٤٠.

[6] هود: ١١ /٧٦ وتتمة الآية ﴿ **غَيْرُ مَرْدُودٍ** ﴾

﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾[1] ويؤيده[2] أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميلُ الألف من ﴿ آتِيكَ ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو « زيد في الدار» إذ يَحْتمل تقدير استقرَّ وتقدير مستقر[3].

الثالث: نحو « إنما أنت سيراً » إذ يَحتمل تقدير تسير وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف[4] الذي في المسألة قبلها.

الرابع: « زيد قائم أبوه » إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ[5]، وأن يقدر فاعلاً بقائم[6].

تـــنبيه

يتعيَّن في قوله:

ألا عُمــرَ ولَّى مُستطاعٌ رجوعُه فَيــرْأبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

تقديرُ « رجوعه » مبتدأ ومستطاعٌ خبره والجملة في محلِّ نصب على أنها صفة، لا في محلِّ رفع على أنها خبر، لأنَّ « ألا » التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل « ألا ماء » كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً ورجوعه نائب فاعل لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاع صفةً

---

(1) مريم: ١٩ / ٩٥.

(2) أي كون ﴿ آتِيكَ ﴾ اسم فاعل.

(3) فتكون الجملة كبرى.

(4) أي الخــلاف فــي تقديــر المحذوف فعلاً وهو « تسير » فالجملة كبرى، أو تقدير المحذوف اسم فاعل هو « سائر ».

(5) وقائم خبره، والجملة كبرى.

(6) فلا يكون جملة كبرى.

على المحلِّ، أو تقدير « مستطاع رجوعه » جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ « **ألا** » مُجرى « ليت » في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

القسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين

ذاتُ الوجهين: هي **اسميّةُ الصَّدْر** فعليةُ العجز، **نحو** « **زيدٌ يقوم** أبوه » كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد عكس ذلك في نحو « ظننتُ **زيداً أبوهُ قائم** » بناءً على ما قدمنا.

وذات الوجه: نحو « زيد أبوه قائم » ومثله على **ما قدمنا** نحو « ظننت زيداً يقوم أبوه ».

Damascus University

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع[1]، وبدأنا بها لأنها لم تحلَّ مَحلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

١- فالأولى الابتدائية

وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن **الجملة الابتدائية تُطلقُ أيضاً** على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلٌّ[2]، **ثم الجمل المستأنفة نوعان:**

أحدهما: الجملة المفتتح بها النطقُ، كقولك ابتداءً « زيدٌ قائم » ومنه **الجمل المفتتَح بها السُّور**[3].

والثاني: الجملة المنقطعة عمَّا قبلها نحو « مات فلان، رحمه الله » وقوله تعالى: ﴿ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۞ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾[4] ومنه جملة **العامل الملغَى لتأخُّره** نحو « زيدٌ قائم أظن » **فأما العامل الملغى لتوسُّطه** نحوُ « زيد أظنُّ قائم » فجملتهُ أيضاً لا محلَّ لها، إلا أنها من باب جُمل الاعتراض.

ويخصُّ البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدَّر[5] نحوُ قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ

---

(١) ١- الابتدائية أو المستأنفة. ٢- المعترضة. ٣- التفسيرية. ٤- المجاب بها القسم. ٥- الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية. ٦- الواقعة صلة لاسم أو حرف. ٧- التابعة لما لا محل له.

(٢) نحـو « جاء زيد ويَدُه في رأسه »، فجملة « يده في رأسه » ابتدائية لأنها مصدرة بمبتدأ وهي في محل نصب حال.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾.

(٤) الكهف ١٨: ٨٤.

(٥) والـنحاة يذهبون إلى أن الجملة المستأنفة هي الجملة المنقطعة عما قبلها سواء كانت جواباً عن سؤال أم لم تكن، فالاستئناف عندهم أعمُّ.

قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[1] فإنَّ جملة القول الثانية[2] جواب لسؤال مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصلتْ عن الأُولى فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ جملتان، حُذِفَ خبرُ الأُولى ومبتدأُ الثانية، إذ التقدير سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكَرون، ومثلُه في استئناف جملة القول الثانية ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾[3] وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾[4] ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله:

زَعَمَ العَواذِلُ أنَّني في غَمرَةٍ صدَقوا، ولكنْ غَمرَتي لا تَنْجلي[5]

فإنَّ قولهُ « صدَقوا » جوابٌ لسؤالٍ مقدر تقديره: أصدقوا أم كذَبوا ؟ ومثلُه قولُه تعالى:﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾[6] فيمَنْ فتَح باء ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ [7]

تنبيهات

الأول: من الاستئناف ما قد يَخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۞ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى ﴾[8] فإنَّ الذي يتبادر إلى الذهن أنَّه[9] صفة لكلِّ شيطان،

---

[1] الذاريات: ٥١ /٢٤ – ٢٥.

[2] وهي« قَالَ سَلَامٌ ».

[3] الحجر:١٥ / ٥١ – ٥٢.

[4] هود: ١١ / ٦٩.

[5] الغَمرة: الشدَّة.

[6] النور: ٢٤ / ٣٦ – ٣٧.

[7] كأن سائلاً سائل فقال: مَنْ يسبِّحه فجاء الجواب: يسبِّحه رجال....

[8] الصافات: ٣٧ / ٧ – ٨.

[9] أي أن جملة « لا يسمَعون » صفة.

أو حالٌ منه[1]، وكلاهما باطل، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنَّما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى[2] أيضاً، وقيل: يحتمل أن الأصل « لئلَّا يسمَّعوا » ثم حذفت اللام كما في « جئتك أن تكرمني » ثم حذفت أن فارتفع الفعل.

كما في قوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوَغى وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدي[3]

فيمَنْ رفع « أحضر » واستضعف الزمخشريُّ الجمع بين الحذفَيْن.

فإن قلت اجعلْها[4] حالاً مقدَّرة، أي وحفظاً من كلِّ شيطان مارد مُقدَّراً عدمُ سماعه، أي بعد الحفظ.

قلت: الذي يقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها، كالمرور به في قولك « مررْتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً » أي مقدَّراً حالُ المرور به أنْ يصيد به غداً، والشياطين لا يقدِّرون عدم السماع ولا يريدونه.

الثاني: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[5] بعد قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ فإنَّه ربَّما يتبادر إلى الذهن أنه مَحكيٌّ بالقول، وليس كذلك؛ لأنَّ ذلك ليس مقولاً لهم.

---

[1] لأن كلمة شيطان وصفت بمارد.

[2] لأنه لو كان استئنافاً بيانياً لكان جواباً عن السؤال التالي:

لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين؟ فجاء الجواب لأنهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ.

[3] الشاهد في البيت هو أن الأصل « أنْ أحضرَ » فلمَّا حذفت « أن ارتفع الفعل.

[4] أي جملة « لا يسمَّعون ».

[5] يس: ٣٦ / ٧٦، والآية ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾.

الثالث: ﴿ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[1] بعد قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ وهي كالتي قبلها، وفي « جمال القراء » للسَّخاوي[2] أنَّ الوقف على « قولُهم » في الآيتين واجب، والصواب أنَّه ليس في جميع القرآن وَقْفٌ واجب.

الرابع: ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ بعد ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ﴾[3] لأنَّ إعادة الخلق لم تقع بَعْدُ فيقرَّروا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قولُه تعالى على عقب ذلك: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ﴾[4]

الخامس: زعم أبو حاتم أنَّ من ذلك[5] ﴿ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾[6] فقال: الوقف على ﴿ ذَلُولٌ ﴾ جيدٌ ثم يَبتدئ ﴿ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأنَّ ﴿ وَلَا ﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردُّ اعتراضَه الأول[7] صحةُ « مررتُ برجلٍ يصلي ولا يلتفت » والثاني[8] أنَّ أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجهُ الردِّ أنَّ الخبر لم يأت بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كُلِّفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة،وبأنه كان يجب تكرار « لا » في « ذلول » إذ لا يقال « مَررت برجل لا شاعر» حتى تقول « ولا كاتب » لا يقال قد تكررت بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زَعْمه.

---

(1) يونس: ١٠ / ٦٥.

(2) كتاب « جمال القُرَّاء وكمال الإقراء » لعلم الدين السخاوي، توفي سنة ٦٤٣ هـ. وفي هذا الكتاب عدة مصنفات.

(3) العنكبوت: ٢٩ / ١٩.

(4) العنكبوت: ٢٩ /٢٠.

(5) أي مما يَخفى من الاستئناف.

(6) الآية ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾، البقرة: ٢/٧١.

(7) هو أن « ولا » تعطف على النفي.

(8) أي اعتراضه الثاني، وهو أنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً.

الثانـــي[1]

قد يَحْتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيره، وهو[2] نوعان:

أحدُهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احْتيج إلى تقرير جزء يكون معه كلاماً نحو « زيد » من قولك « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ »[3].

والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملةً تامةً، وذلك كثير جداً نحوُ الجملة المنفية وما بعدها في قوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ** ﴾[4] قال الزمخشريُّ: الأحسنُ والأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ على وجه التعليل[5] للنهي عن اتخاذهم بطانةً من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿ **لاَ يَأْلُونَكُمْ** ﴾ و ﴿ **قَدْ بَدَتِ** ﴾ صفتين، أي بطانةً غيرَ ما نعتِكم فساداً باديةً بغضاؤهم. ومنع الواحديُّ هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال « لا تتَّخذْ صاحباً يؤذيك أَحَبَّ مفارقَتك » والذي يظهر أنَّ الصفة تتعدَّد بغير عاطف وإن كانت جملةً كما في الخبر[6] نحوُ ﴿ **الرَّحْمَنُ، عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ** ﴾[7] وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه

---

[1] أي التنبيه الثاني.

[2] أي اللفظ المحتمل.

[3] إذا أعرب زيد خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو فالجملة مستأنفة.

[4] آل عمران: ١١٨/٣.

[5] أي لأنهم لا يألُونكم خبالاً.

[6] أي كما تتعدد الجملة الواقعة خبراً دون حرف عطف.

[7] الرحمن: ٥٥/ ١-٤، فالجمل « علم القرآن، خلق الإنسان، علَّمه البيـــان » أخبـــار متعددة للمبتدأ « الرحمن ».

الآية[1] سَهْوٌ؛ فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ على ﴿ بِطَانَةً ﴾ وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ لا ﴿ بِطَانَةً ﴾، فلذلك قدَّم الأهم، وليست التلاوة كما ذكرَ، ونظيرُ هذا أن أبا حيَّان فسَّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿ زُبُرًا ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾[2] وإنما هي في سورة [المؤمنون]، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهْو رجلان لخَّصا من تفسيره إعراباً.

الثالث

من الجُمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنفٌ أم لا ؟ وله أمثلة:

أحدها: « أقومُ » من نحو قولك « إن قَامَ زَيْدٌ أقُومُ» وذلك لأن المبرِّد يرى أنه على إضمار الفاء[3]، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأنَّ الأصل أقوم إنْ قام زيد، وأنَّ جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً.

وينبني على هذا[4] مسألتان:

إحداهما: أنه هل يجوز « زَيْداً إن أتاني أكْرِمُه » بنصب زيداً[5]؟ فسيبويه يُجيزه كما يجيز « زَيْداً أكْرِمُهُ إن أتاني » والقياسُ أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعملُ فيما تقدَّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

---

(1) أي آية سورة آل عمران السالفة.

(2) هذه الآية في سورة الأنبياء: ٢١ / ٩٣ وتتمتها ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ وآية سورة المؤمنون: ٢٣ / ٥٣ هي ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾.

(3) والمبتدأ والتقدير « فأنا أقوم».

(4) أي على هذا الخلاف بين المبرد وسيبويه.

(5) أي أن زيداً منصوب على الاشتغال.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوفٍ، هل يُجْزَمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم[1]، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل والجزمُ بالعطف على محل الفاء[2] المقدَّرة وما بعدها.

الثاني[3]: مُذْ ومنذ وما بعدهما في نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ » فقال السِّيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط[4]، وقال الجمهور: مستأنفةٌ جواباً لسؤال تقديره عند مَن قَدَّر (مذ) مبتدأ: ما أمد ذلك[5]، وعند من قدَّرها[6] خبراً: ما بينكَ وبين لقائه.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخَلا وعَدا وحاشا، فقال السّيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القومُ خالينَ عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبه ابنُ عصفور، فإن قلت: « جَاءَني رجالٌ لَيْسُوا زَيْداً » فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال « جاؤوني ليسوا زيداً » على الحال.

---

(1) أي إذا قلنا: زيد إنْ أتاني أُكرمه وأُبجّله، فالفعل أبجله لا يجوز جزمه لأن المعطوف عليه لا يجوز جزمه وهو الفعل أكرمه.

(2) يريد أن الفعل « أبجله » يجوز جزمه باعتبار محل جملة جواب الشرط الواقعة بعد الفاء، وفي العبارة تسمُّح لأنه أدخل الفاء في محل جملة الشرط، وهي حرف رابط لجواب الشرط ، وإنما المحل لجملة جواب الشرط فقط.

(3) أي المثال الثاني من الجمل التي وقع في إعرابها استئنافية خلاف.

(4) الرابط في جملة الحال الواو أو الضمير وكلاهما غير موجود.

(5) أي ما أمد انتفاء الرؤية؟

(6) أي قدَّر مذ.

الرابع: الجملة بعد حتَّى الابتدائية.

كقوله:

فما زالتِ القَتْلى تَمُجُّ دماءَها بــدجلةَ حتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ[1]

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزَّجَّاج وابن دُرُستوَيْهِ أنَّها في موضع جرّ بحتَّى[2].

---

[1] الشاهد في البيت أن حتى جاءت ابتدائية غير عاملة على مذهب الجمهور، وأشــكل: حمرة خالطها بياض.

[2] إذا كانت ابتدائية فإنها لا تجرُّ الجملة، هذا مذهب جمهور النحاة. للتوسّــع فــي دراســة الجملة الاستئنافية ينظر (من أسرار الجمل الاستئنافية) للدكتور أيمن عبد الرزّاق الشوّا.

٢- الجملة الثانية[١]

المعترضة بين شيئين[٢] لإفادة الكلامِ تقويةً وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

شجاكَ- أظُنُّ- ربــعُ الظَّاعنينا ولــم تعبــأْ بعذل العــاذلينا[٣]

ويــروى بنصب رَبْع على أنه مفعول أول، و « شجاك » مفعولُه الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه[٤].

وقوله:

وقد أَدْرَكَتْني- والحوادثُ جمَّةٌ - أسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزلِ[٥]

وهو[٦] الظَّاهر في قوله:

المْ يــأتيكَ - والأنباءُ تَنْمي- بــما لاقتْ لبــونُ بني زيــاد[٧]

---

[١] أي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

[٢] متطالبين، أي كل منهما يطلب الآخر.

[٣] الشاهد في البيت أن جملة أظنُّ اعترضت بين الفعل شجاك وفاعله ربع، إذا رويت كلمة ربع مرفوعة، وإذا رويت منصوبة فجملة أظنُّ ابتدائية، شجاك: أحزنك، الربع: المنزل.

[٤] الضمير هو فاعل شجاك وهو عائد إلى الربع.

[٥] الشــاهد في البيت أن جملة « الحوادث جمَّة » اعترضت بين أدركتني وفاعله أسنة، والواو اعتراضية.

[٦] أي الاعتراض بين الفعل وفاعله.

[٧] الشــاهد فــي البيت مجيء جملة والأنباء تنمي معترضة بين الفعل يأتيك وفاعله بما على القول بزيادة الباء للضرورة، تنمي: تزداد، اللبون من الإبل: ذات اللبن.

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويَحْتمل أنَّ يأتي وتنمي تنازعـا « مـا » فأعمل الثاني وأضمر الفاعلَ في الأول؛ فلا اعتراضَ ولا زيادةَ، ولكن المعنـى على الأول أوجَهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تَنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه[1] وبين مفعوله كقوله:

وبُـدِّلتْ- والدَّهـرُ ذُو تبدُّلِ- هَيْفاً دَبُـوراً بالصَّبـا والشَّمأَلِ[2]

والثالث: بين المبتدأ وخبره

كقوله:

وفيهنَّ- والأيَّامُ يَعْثُرْنَ بالفتى- نـوادبُ لا يملَلنهُ ونـوائحُ[3]

ومنه[4] الاعتراضُ بجملة الفعل المُلغى في نحو « زيدٌ- أظُـنُّ- قـائم » وبجملة الاختصاص في نحو عليه الصلاة والسـلام « نحنُ - معاشِرَ الأنبياء- لا نورَث » وقولِ الشاعر:

نـحنُ - بنـاتِ طـارقْ - نـمشي عـلى النَّمـارقْ[5]

وأما الاعتراض بكان الزائدةِ في نحو قوله « أوَ نبيٌّ- كان - موسـى » فالصحيحُ أنها لا فاعلَ لها، فلا جملةَ.

---

[1] أي بين الفعل ومفعوله.

[2] الشاهد مجيء جملة « الدهر ذو تبدل» معترضة بين الفعل وفاعله لتـسديد الكـلام وتوكيده، وكلمات البيت الثاني أسماء رياح.

[3] الشاهد الاعتراض بجملة « الأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ نوادب وخبره فـيهنَّ، يعثرن بالفتى: تجعله عاثراً

[4] أي من الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

[5] الشاهد أن « بناتِ » منصوبة بفعل أخصُّ محذوف، والجمله اعترصت بين المبتـدأ والخبر، النمارق: فُرُش.

والرابع: بين ما أصلُه المبتدأ والخبر كقوله:

وإنِّي لرامٍ نظرةً قِبلَ التي لعلِّي- وإنْ شطَّت نَواها- أزورها[1]

وذلك على تقدير « أزورها » خبرَ لعلَّ وتقديرِ الصلةِ محذوفةً، أي التي أقول لعلِّي، وكقوله:

لعلَّكَ - والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ- بدا لك في تلك القلوص بداءُ[2]

وقوله:

يا ليت شِعْري- والمُنى لا تنفعُ- هل أغدُونْ يوماً وأمْري مُجْمَعُ[3]

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبرٌ على تأويل شعري بمشعُوري، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إنَّ ليت لا خبرَ لها هاهنا إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي عُلِّق عنه بالاستفهام، وقولِ الحماسيِّ:

إنَّ الثمانينَ - وبُلِّغْتَها - قد أحْوجتْ سمعي إلى ترجُمانْ[4]

---

[1] الشاهد الاعتراض بجملة « إن شطت نواها » بين اسم لعل وهو الياء وخبرها وهو جملة أزورها، وأصلهما مبتدأ وخبر، هذا على تقدير جملة « أقول » بعد « التي » فتكون الجملة صلة.

[2] الشاهد فيه كالشاهد في البيت الذي سبقه. وقوله: « بدا لك في تلك القلوص بداء » أي تغيَّر رأيك عمَّا كان عليه.

[3] الشاهد في البيت الاعتراض بجملة « المنى لا تنفع » بين اسم ليت وهو شعري وخبرها وهو جملة « هل أغدون » على أن نقول: إن شعري بمعنى مشعوري، ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط يربطها باسم ليت لأنها نفسه.

وهناك وجه آخر وهو أن نعرب جملة « هل أغدون » مفعولاً به للمصدر شعري، وهو بمعنى علمي. وخبر ليت محذوف، والاعتراض حينئذ بجملة « المنى لا تنفع » بين المصدر ومفعوله.

[4] الشاهد فيه أن جملة « بلغتها » اعترضت بين اسم إنَّ وخبرها وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وقول ابن هرمةَ:

إنَّ سُـلَيمى- واللهُ يَكْلؤُها - ضنَّتْ بشيءٍ ما كانَ يَرْزَؤُهـا[1]

وقول رؤبة:

إنِّي- وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً- لقـائلٌ يا نـصرُ نصرٌ نصرا[2]

وقول كثيِّر:

وإني – وتَهيامي بِعزَّةَ بعدما تخلَّيتُ مما بيننا وتخلَّتِ[3]-

لكالمُرتجي ظـلَّ الغَمـامةِ كلَّما تَبَّوأ منها للمقيل اضمحلتِ

قال أبو علي: تَهيامي بعزة جملة[4] معترضة بين اسم إنَّ وخبرها، وقـال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك: « إني وحُبِّك لضنينٌ بكَ » فتكون الباء متعلقة بالتَّهيام[5] لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه، نحوُ ﴿ **وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ** ﴾[6]، ونحو﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَـاتَّقُواْ النَّـارَ** ﴾[7] ونحو ﴿ **إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى** ﴾[8] قاله جماعـة

---

(1) الشاهد فيه كالذي قبله، يكلأها: يحرسها، ضنَّت : بخلت.

(2) الشاهد فيه كالذي قبله، وأسطار جمع سطر، أي وحقِّ سطور المصحف.

(3) الشاهد فيه كالذي قبله.

(4) أي أنَّ تهيامي مبتدأ وخبره بعزة، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها، لأن فيهـا تسديداً للكلام وتقوية.

(5) وقولـه « وتهيامي » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف وعلـى التـأويلين فالجملة معترضة، على أنها عند أبي علي اسمية وعند أبي الفتح فعلية.

(6) النحل: ١٦ / ١٠١.

(7) البقرة: ٢ / ٢٤، وتتمة الآية ﴿ التي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾

(8) النساء: ٤ /١٣٥، وعليه فجملة ﴿ فالله أولى بهما ﴾ اعترضت بين الشرط وجوابه.

منهم ابن مالك، والظاهرُ أنَّ الجواب ﴿ **فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا** ﴾ ولا يردُّ ذلك تثنيةُ الضمير كما توهَّموا لأنَّ « أو » هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصَّ عليه الأُبَّديّ، وهو الحقُّ وأما قول ابن عصفور: إنَّ تثنية الضمير في الآية شاذةٌ فباطلٌ كبطلان قوله مثلَ ذلك في إفراد الضمير في ﴿ **وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ** أحَقُّ **أَن يُرْضُوهُ** ﴾[1] وفي ذلك[2] ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ﴿ أحَقُّ ﴾ خبر عنهما وسهَّل إفرادَ الضمير أمران:

معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس[3] ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ** ﴾ ولفظيٌّ وهو تقديم إفراد أحق، ووجه ذلك[4] أنَّ اسم التفضيل المجَّرد من أل والإضافة واجبُ الإفراد نحوُ ﴿ **لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ** ﴾[5] ﴿ **قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ** ﴾[6] إلى قوله ﴿ **أَحَبَّ إِلَيْكُم** ﴾

والثاني: أنَّ ﴿ **أحق** ﴾ خبر عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثلُه خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أنَّ ﴿ **أن يُرْضُوهُ** ﴾ ليس في موضع جرٍ أو نَصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفْعٍ بدلاً عن أحد الاسمين، و حُذف من الآخر مَثَلُ ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما.

---

[1] التوبة: ٩ / ٦٢، والآية ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾.

[2] أي في إفراد « أحق » في الآية.

[3] أي أن إرضاء الرسول إرضاء لله في المبايعة.

[4] أي وجه إفراد أحق.

[5] يوسف: ١٢ / ٨، والآية: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾.

[6] التوبة: ٩/٢٤، وتتمة الآية ﴿ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾.

والسادس: بين القسم وجوابه كقوله:

لعَمْري- وما عَمْري عليَّ بهيِّن- لقد نطقتْ بُطلاً عليَّ الأقارع[1]

وقوله تعالى: ﴿ **قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۞ لَأَمْلَأَنَّ** ﴾[2] الأصلُ أُقسِم بالحق لأَملأنَّ وأقولُ الحقَّ، فانتصب الحقُّ الأول- بعد إسقاط الخافض[3]- بأُقسم محذوفاً، والحقُّ الثاني بأقول، واعتَرض بجملة « أقولُ الحقَّ » وقدِّم معمولها للاختصاص، وقُرئ برفْعهما بتقدير فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، **وبجرِّهما على** تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً كقولك « والله والله لأفعلنَّ »، وقال الزمخشريُّ: جرَّ الثاني على أن المعنى وأقولُ والحق، أي هذا اللفظ، فأعْملَ القولَ في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، وقُرئ برفع الأول ونصْب الثاني، قيل: أي فالحقُّ قسمي أو فالحقُّ مني أو فالحقُّ أنا، والأول أولى، ومن ذلك[4] قوله تعالى ﴿ **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ** ﴾ الآيات[5].

والسابع: بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضَيْن: اعتراضاً بين الموصوف وهو « قَسَم » وصفته وهو « عظيم » بجملة « لو تعلمون »، واعتراضاً بين ﴿ **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ** ﴾ وجوابه وهو ﴿ **إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ** ﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قولُ ابن عطية ليس فيها إلا اعتراضٌ واحد وهو ﴿ **لَوْ تَعْلَمُونَ** ﴾

---

[1] الشاهد في البيت أن جملة « وما عمري علي بهين ». اعترضت بين القسم « لعمري » وجوابه « لقد نطقت بطلاً عليَّ الأقارع »، والأقارع قبيلة.

[2] ص: ٣٨ / ٨٥، وتتمة الآية ﴿ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

[3] أي حرف القسم.

[4] أي من الاعتراض بين القسم وجوابه.

[5] الآيات هي ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۞ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۞ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾، الواقعة: ٥٦ / ٧٥ – ٧٧.

لأنَّ ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ ﴾ توكيدٌ لا اعتراضٌ فمردودٌ؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض[1].

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

ذاكَ الذي- وأبيك-يَعْرفُ مالكاً والحقُّ يَدْمغُ تُرَّهاتِ الباطل[2]

ويَحتملُه[3] قوله:

وإني لرامٍ نظرةً قِبلَ التي لعلِّي وإن شطَّت نواها أزُورُها[4]

وذلك على أن تقدِّر الصلة « أزورها » وتقدِّر خبر لعل محذوفاً، أي لعلِّي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة نحو ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ الآيات[5]، فإنَّ جملة ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ معطوفة على ﴿ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ ﴾ فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدْرُ جزائهم، وجملةُ ﴿ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ خبرٌ[6]، قاله ابن عصفور، وهو بعيد، لأنَّ الظاهر أنَّ ﴿ تَرْهَقُهُمْ ﴾ لم يُؤْتَ به لتعريف الذين فيُعْطَفَ على صلته، بل جيء

---

[1] قال المؤلف في تعريف الجملة المعترضة: « الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية (أي توكيداً) وتسديداً أو تحسيناً ».

[2] الشاهد في البيت أن جملة « وأبيك » القسمية اعترض بها بين الموصول وصلته.

[3] أي يحتمل الاعتراض بين الصلة والموصول.

[4] سلف الشاهد ص ٥١.

[5] هي آية واحدة وهي:

﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [يونس: ١٠/٢٧].

[6] خبر عن المبتدأ والذين.

به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئاتِ، ثم إنه ليس بمتعيِّن، لجواز أن يكون الخبر ﴿ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ فلا يكونَ في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي[1] كما ذَكَر، وما قبلها جملتان معترضتان[2]، وأن يكون الخبر ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ ﴾ فالاعتراضُ بثلاث جمل، أو ﴿ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويَحْتمل- وهو الأظهرُ- أنَّ الذين ليس مبتدأً، بل معطوفٌ على الذين الأُولى[3] أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادةٌ، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثْلها، فمِثْلها هنا في مقابَلَة الزيادة هناك، ونظيرها[4] في المعنى قولُه تعالى: ﴿ مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[5]، وفي اللَّفظ قولهم: « في الدَّار زيدٌ والحُجْرةِ عمرو » وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين[6] عند الأخفش،

---

(1) هي جملة ﴿ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾.

(2) فيكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

(3) أي الذين التي في الآية التي تسبق الآية السالفة وهي: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلاَ يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلاَ ذِلَّةٌ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [يونس: ١٠/٢٦] فيكون قوله « والذين » معطوفاً على قوله: « للذين » أي الذين في محل رفع خبر للمبتدأ « جزاءُ » المعطوف على قوله « الحسنى ».

(4) أي نظير هذه الآية.

(5) القصص: ٢٨/٨٤، كأنه قيل: « ومَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فله شرٌّ مثل عمله ».

(6) أي أن « عمرو » معطوف على « زيد »، والعامل في زيد هو الابتداء، وعطفت الحجرة على الدار، والعامل في الدار حرف الجر « في »، وهذا يسميه النحويون العطف على معمولي عاملين مختلفين، وإذا قدر قوله تعالى: (والَّذِينَ) معطوفاً على قوله: ﴿ لِّلَّذِينَ ﴾ فإن هذا التقدير يعدُّ من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين، فإن ﴿ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ عطف على ﴿ الْحُسْنَى ﴾ والعامل في الحسنى الابتداء، والذين عطف على الذين المجرور بالحرف، والعامل في الذين حرف الجر اللام.

وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقّقين[1]،ومما يرجّح هذا الوجه[2] أنّ الظاهر أنّ الباء في «بمثلها» متعلّقة بالجزاء، فإذا كان « جزاء سيئةٍ » مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو « لهم » قال الحوفي، وهو أحسن[3]، لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو « الذين » وعلى ما اخترناه يكون « جزاءُ » عطفاً على الحُسنى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر[4]، وأما قول أبي الحسن وابن كَيْسان إن « بمثلها » هو الخبر، وإن الباء زِيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في « بحسبك درهم » فمردودٌ عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿ **وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا** ﴾[5].

والعاشر: بين المتضايفَيْن كقولهم: « هذا غلامُ والله زيدٍ » و « لا أخا – فاعلمْ–لزيدٍ »[6]. وقيل: الأخ هو الاسم والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر[7]، كقوله « مُكرهٌ أخاك لا بطل » فهو كقولهم « لا عصا لك» .

الحادي عشر: بين الجارّ والمجرور كقوله: « اشتريته بأرَى ألف درهمٍ ».

الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه.

---

[1] سيبويه والمحققون لا يجيزون العطف على معمولي عاملين مختلفين ويقدرون حرف جر محذوفاً.

[2] مقصوده بهذا الوجه كون الذين معطوفاً على الذين السابقة.

[3] أي تقدير الخبر « لهم » أحسن من تقديره « واقع ».

[4] أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ.

[5] الشورى: ٤٢ / ٤٠.

[6] اللام في « لزيد » زائدة، وجاء اسم لا مضافاً لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام.

[7] أي أن أخا مبني على فتحة مقدرة على الألف.

كقوله:

كـأنَّ- وقد أتى حـولٌ كَميلُ- أثافيَهـا حـمامـاتٌ مُثـولُ[1]

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حاليةً تقدَّمت على صاحبها، وهو اسم كأنَّ، على حدِّ الحال في قوله:

كأنَّ قلوبَ الطَّير رطباً ويابساً لدى وَكْرِها العُنَّاب والحشفُ البالي[2]

الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده كقوله:

- ليـت - وهل ينفعُ شيئاً ليـتُ - ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ[3]

الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل كقوله:

وما أدري- وسوف-إخال- أدري- أقـومٌ آلُ حصن أم نسـاءُ

وهـذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإنَّ سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: بين قد والفعل، كقوله:

أخالدُ قد - والله- أوطأت عشوةً وما قائلُ المعروف فينا يُعنَّفُ[4]

السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيِّه كقوله:

ولا - أراهـا - تـزال ظالمةً تُحدثُ لي قـرْحةً وتَنْكَؤُهـا[5]

---

[1] الشاهد أن جملة « قد أتى حول كميل » اعترضت بين كأنَّ واسمها، كميل: كامل، مثول: منتصبة.

[2] الشاهد في البيت أنَّ رطباً ويابساً حال من اسم كأنَّ، والعامل في الحال كأن.

[3] الشـاهد أن جملة « هل ينفع شيئاً ليت » اعترضت بين المؤكَّد وهو « ليت الأولى والمؤكِّد وهو « ليت » الثانية.

[4] الشاهد اعترض بجملة القسم بين قد والفعل.

[5] الشاهد أن جملة « أراها » اعترضت بين لا وتزال، والأصل « لا تزال ظالمة ».

وقوله :

– فلا-وأبي دهماءَ-زالتْ عزيزة على قومها ما فَلَّ الزَّندَ قادحُ[1]

السابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحوُ ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ۞ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[2] فإن ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى:﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ أي أن المأتي[3] الذي أمركم الله به هو مكان الحَرْثِ، ودلالةٌ[4] على أنَّ الغرض الأصلي في الإتيان طلب النَّسلِ لا محضُ الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراضَ بأكثر من جملة[5]، ومثلُها في ذلك[6] قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ فيمَنْ قرأ بسكون تاء « وضعتْ » إذ الجملتان المُصدَّرتان بإني من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى[7]: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبتْ لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[8] انتهى،

---

(1) الشاهد الاعتراض بالجملة القسمية بين « لا » و « زالت ».

(2) البقرة: ٢٢٢/٢ – ٢٢٣.

(3) هو اسم مكان، أي محل الإتيان.

(4) ودلالة معطوفة على تفسير.

(5) اعترض في الآية بجملتين هما ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾.

(6) أي ومثل الآية السالفة في الاعتراض بأكثر من جملة، لأن قوله ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ تفسير لقوله ﴿ وَوَصَّيْنَا ﴾.

(7) أي معنى قوله تعالى : ﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾.

(8) الواقعة: ٥٦ / ٧٦.

وفي التنظير[1] نظرٌ، لأنَّ الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراضٌ واحد بجملتين.

وقد يُعْترض بأكثرَ من جملتين كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ السَّبِيلَ۞ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا ۞ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾[2].

إن قدَّر ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ ﴾ بياناً للَّذين أُوتوا وتخصيصاً لهم إذْ كان اللفظ عاماً في اليهودُ والنصارى والمرادُ اليهودُ، أو بياناً لأعدائكم، والمعترضُ به على التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدَّر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علِّقت من بنصيراً مثلَ ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[3] أو بخبر محذوف على أن ﴿ يحرِّفون ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي قومٌ يحرفون كقولهم: « منَّا ظعنٌ ومنَّا أقامَ » أي منَّا فريقٌ فلا اعتراضَ البتة، وقد مرَّ أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك[4].

وزعم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

أرَاني – وَلا كفرانَ لله أيَّةً لنفسيَ – قد طالبتُ غيرَ مُنيلِ[5]

---

[1] أي في جعل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى.. ﴾ إلى آخر الآية نظيراً لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾.

[2] النساء: ٤ /٤٤ – ٤٦.

[3] الأنبياء: ٢١ / ٧٧، وتتمة الآية ﴿ الذين كذبوا بآياتنا ﴾.

[4] سبق تخريجه.

[5] الشاهد في البيت أن أبا علي الفارسي لم يجز الاعتراض بأكثر من جملة، وأجاز غيره من النحويين ذلك.

إن « آيَة » وهي مصدر « أويتُ لـــه » إذا رحمتَه ورفقتَ به لا ينتصب بأويتُ محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم « لا » أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطوّل[1]، وهو قول البغداديين أجازوا « لا طالع جبلاً » أجروه[2] في ذلك مُجرى المضاف كمـــا أجـــري مجراه[3] في الإعراب، وعلى قولهم بتخرج الحديث « لا مانعَ لما أعطيـــتَ ولا معطيَ لما منعت » وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الروايةُ إنما جاءت بغير تنوين.

وقـــد اعترض ابنُ مالك قول أبي عليّ بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَـــالاً نُّوحِـــي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ۞ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾[4] وبقول زهير:

لعمْرِيَ – والخطوبُ مُغيِّراتٌ ... وفي طُول المعاشـــرة التقالي

لـــقد بالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أوفـــى ... ولـــكن أُمُّ أوفَى لا تُـــبالي[5]

وقد يُجابُ عن الآية بأنَّ جملة الأمر[6] دليلُ الجوابِ عند الأكثرين ونفسُه عند قوم؛ فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدَّر للباء متعلَّقٌ محـــذوف، أي أرســـلناهم بالبينات؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعملُ مـــا قـــبل « إلا » إذا كان مستثنى نحوُ « ما قامَ إلا زيدٌ » أو مستثنى منه نحوُ « ما قام إلا زيداً أحدٌ » أو تابعاً له نحو « ما قام أحدٌ إلا زيداً فاضلٌ ».

---

[1] أي اسم لا النافية للجنس الشبيه بالمضاف، وهو الذي يتصل به شيء من تمام معناه ويعمل فيه، وإذا كان كذلك فإنه يعرب وينون.

[2] أي أجروا الاسم المطول.

[3] أي كما أجرى الاسم المطول مجرى المضاف في الإعراب.

[4] النحل: ١٦ / ٤٣ – ٤٤.

[5] الشاهد في البيتين أن الشاعر اعترض بجملتين بين القسم وجوابه، هما « والخطوب مغيرات » و « وفي طول المعاشرة التقالي ». التقالي: التباغض.

[6] أي قوله تعالى: ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ .

مسألة

كثيراً ما تشتبه المعترِضةُ بالحاليَّة[1]، ويميزها منها أمور:

أحدها أنها[2] تكون غيرَ خبرية كالأمرية في: ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾[3] كذا مثَّل ابن مالك وغيره بناء على أنَّ ﴿ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ متعلقٌ بتؤمنوا، وأنَّ المعنى ولا تُظْهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتُب الله مثلَ ما أُوتيتُم، وبأنَّ ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم؛ لأنَّ ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين؛ فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أنَّ الهدى بيد الله؛ فإذا قدَّره لأحد لم يضرَّه مكرُهم.

والآية محتمِلة لغير ذلك[4]، وهي أن يكون الكلام قد تمَّ عند الاستثناء، والمرادُ ولا تُظْهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وجهَ النهار وتنقضونه آخرَه إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام، ثم أسلمَ وذلك لأن إسلامهم كان أغيظَ لهم ورجوعُهم إلى الكفر كان عندهم أقربَ، وعلى هذا فـ « أنْ يؤتى » من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكراهية أن يؤتى أحد دَبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين:

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير « أأن يؤتى » بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك.

---

(1) خلصة إذا اقترنت الجملة المعترضة بالواو.

(2) آل عمران: ٣/ ٧٣.

(3) أي الجملة المعترضة.

(4) أي لغير الاعتراض.

والثاني: أنَّ في الوجه الأول عَمَلَ ما قبل إلاَّ فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية[1] في قوله:

إنَّ الثمانين - وبلِّغْتَها - قدْ أحوجتْ سمعي إلى ترجمان[2]

وقوله:

إن سُليمى- واللهُ يكلؤُها- ضَنَّتْ بشَيءٍ ما كان يرزَؤها[3]

وكالقسمية في قوله:

إني- وأسطارٍ سطرْنَ سطْرا- ..... البيت[4]

وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾[5] كذا مثَّل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ ﴾[6] كذا مثَّل ابن مالك.

فأما الأُولى[7] فلا دليل فيها إذا قدِّر « لهم » خبراً، و « ما» مبتدأ، والواوُ للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيْعادَه أو التهكُّم به، بل إذا قدِّر « لهم» معطوفاً

---

[1] معطوف على قوله: « كالأمرية ».

[2] سلف البيت ص ٥١.

[3] سلف البيت ص ٥٢.

[4] سلف البيت ص ٥٢.

[5] النحل: ١٦/٥٧.

[6] آل عمران: ٣/١٣٥.

[7] أي آية سورة النحل ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾.

على « لله » و« ما » معطوفة على « البنات »، وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدَّى فعلُ الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنَّ وفقَد وعَدِم نحو ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ﴾[1] فيمن ضم الباء، ونحو ﴿ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى ﴾[2] ولا يجوز مثل « زيدٌ ضربَهُ » تريد ضرب نفسه، وإنما يصحُّ في الآية العطفُ المذكور إذا قدِّر أنَّ الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف، وذلك تكلُّف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحَوفي قدَّروا العطف المذكور ولم يقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحُّ العطف إلا به.

وأما الثانية[3] فنصَّ هو[4] وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية[5].

وقد فُهم مما أوردْتُه من أنَّ المعترضة تقع طلبية أنَّ الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع وأما قولُ بعضهم في قول القائل:

اطلبْ ولا تضْجرَ منْ مَطْلبٍ فآفةُ الطالبِ أنْ يَضْجرا[6]

إنَّ الواو للحال، وإن « لا » ناهية؛ فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسبك من أنْ والفعل على مصدر متوهَّم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلبٌ

---

(1) آل عمران: ١٨٨/٣، إذا ضمت الباء في « يحسبنَّهم » فالأصل يحسبون + نَّهم، حذفت النون الأولى لتوالي النونات، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وهي فاعل.

(2) العلق: ٩٦ / ٧.

(3) أي آية سورة آل عمران ﴿ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ ﴾.

(4) أي ابن مالك.

(5) فتحتمل الحالية والاعتراضية.

(6) البيت لبعض المولَّدين وليس موضعاً للشاهد وإنما يتمثل به.

وعدمُ ضجر، أو جملةٌ على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعرابٌ، ولا نافية، والعطف مثله في قولك: « ائتني ولا أجفوكَ » بالنصب وقوله:

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنَّ أندى ـــــــ لصوتٍ أنْ ينادِيَ داعيان[1] . . .

وعلى الثاني[2] فالفتحة للتركيب، والأصل ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و « لا » ناهية، والعطفُ[3] مثله في قوله تعالى ﴿ وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا ﴾[4].

الثاني[5]: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:

وما أدري– وسوفَ، إخالُ أدري– أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ[6]

وأما قول الحوفي في ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[7]: إن الجملة حالية فمردودٌ[8]، و كـ « لن »[9] في ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[10] وكالشرط في[11] ﴿ فَهَلْ

---

[1] الشاهد في البيت أن الفعل أدعو منصوب في جواب الأمر بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف على مصدر متصيَّد من الكلام، أي ليكن دعاء منك ودعاء مني.

[2] أي على أن الواو تعطف جملة على جملة.

[3] أي عطف جملة على جملة.

[4] النساء: ٣٦/٤.

[5] أي الأمر الثاني من الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الجملة الحالية.

[6] سلف البيت.

[7] الصافات: ٣٧ / ٩٩.

[8] لأن جملة « سيهدين » مصدرة بحرف استقبال، والحال والاستقبال لا يجتمعان.

[9] قوله: وكلن معطوف على قوله: كالتنفيس.

[10] البقرة: ٢٤/٢، والآية ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ.. ﴾.

[11] قوله: وكالشرط معطوف على قوله: كالتنفيس أيضاً، والتنفيس ولن والشرط من أدلة الاستقبال.

عَسَـــيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[1]، ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِـــتَالُ أَلاَّ تُقَـــاتِلُوا ﴾[2]، ﴿ وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَـــى أَن تَضَـــعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾[3]، ﴿ قُلْ إِنِّيَ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِـــيمٍ ﴾[4]، ﴿ فَكَـــيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾[5]، ﴿ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَـــرْجِعُونَهَا ﴾[6] وإنمـــا جـــاز « لأضربنَّه إنْ ذهب وإنْ مكثَ »[7]؛ لأن المعنى لأضربنَّه على كلِّ حال؛ إذ لا يصحُّ أن يُشْترطَ وجودُ الشيء وعدمُه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها[8] بالفاء كقوله:

واعلم – فعلمُ المرء ينفعهُ – أن ســـوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا[9]

وكجملة ﴿ فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾[10] في قول وقد مضى، وكجملة ﴿ فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَـــا تُكَذِّبَـــانِ ﴾ الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء فَكَانَتْ وَرْدَةً ﴾ وبين الجواب وهو ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ ﴾[11] والفاصلة بين ﴿ وَمِن دُونِهِمَا

---

[1] محمد : ٤٧ / ٢٢.

[2] البقرة: ٢ /٢٤٦.

[3] النساء: ٤ / ١٠٢.

[4] الأنعام: ٦ / ١٥.

[5] المزمل: ٧٣ / ١٧، وتتمة الآية ﴿ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ .

[6] الواقعة: ٥٦ / ٨٦ – ٨٧، وتتمة الآية الثانية: ﴿ إن كنتم صادقين ﴾.

[7] أي جـــاز إعـــراب جملتي الشرط والجواب حالاً لأن إنْ خلع عنها معنى الشرطية فلا تدل حينئذ على الاستقبال.

[8] أي الجملة المعترضة.

[9] الشاهد جواز اقتران الجملة المعترضة بالفاء.

[10] سلفت الآية ص ٥٢.

[11] الآيـــات مـــن ســـورة الرحمن: ٥٥ / ٣٧ – ٣٩، ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ۞ فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۞ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾.

جَنَّتَانِ ﴾[1]وبين ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾[2]وبين صفتيهما، وهي[3] ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ في الأولى و ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾ في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ؛ فتكون الجملة إما صفةً وإما مستأنفةً .

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبَت كقول المتنبي:

يا حادِيَيْ عِيرِها – وأحسَبني أُوْجَدُ ميتاً قُبيلَ أفقِدُها–

قفا قليلاً بها عليَّ ؛ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزوِّدُها

قوله« أفقِدها» على إضمار أن، وقوله « أقل » يروى بالرفع والنصب.

تنبيه

للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾[4]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل « نعبد » او من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على « نعبد » وأن تكون اعتراضية مؤكِّدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيدَ، ويردُّ عليه مثلَ ذلك مَنْ لا يَعْرِفُ هذا العلم كأبي حيان توهُّماً منه أنه لا اعتراضَ إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالِبَيْن.

---

(1) الآيات من سورة الرحمن: ٥٥ / ٦٢ – ٦٤، ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ۞ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۞ مُدْهَامَّتَانِ ﴾.

(2) الآيات من سورة الرحمن: ٥٥ / ٧٠ – ٧٢، ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ۞ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۞ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾.

(3) أي الصفة .

(4) البقرة: ٢ / ١٣٣، والآية ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ .

٣ -الجملة الثالثة التفسيرية

وهي الفضلة[١] الكاشفة لحقيقة ما تَليه، وسأذكر لها أمثلة توضّحها:

أحدها: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[٢]، فجملة الاستفهام مفسِّرة للنَّجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون[٣] بدلاً منها[٤] إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف[٥]، وهو حالٌ مثل ﴿ وَالْمَلآئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۞ سَلاَمٌ عَلَيْكُم ﴾[٦].

الثاني: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[٧] فخلقه وما بعده تفسيرٌ لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسداً من طين ثمَّ كوِّن، بل باعتبار المعنى، أي إنَّ شأنَ عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرّ العادة وهو التولدُ بين أبوَين.

والثالث: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ ﴾[٨] فجملة « تؤمنون » تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا،

---

[١] أي التي لا محل لها من الإعراب.

[٢] الأنبياء: ٢١ / ٣.

[٣] أي جملة « هل هذا إلا بشر مثلكم »

[٤] أي من النجوى.

[٥] تقديره « قالوا » أو « قائلين ».

[٦] الرعد: ١٣ / ٢٣ – ٢٤، وتتمة الآية الثانية ﴿ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾.

[٧] آل عمران: ٣ / ٥٩.

[٨] الصف: ٦١ / ١٠ – ١٢، وتتمة الآيتين الثانية والثالثة: ﴿ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ... ﴾.

بدليل « يغفرْ » بالجزم كقولهم: « اتَّقى الله امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه » أي ليتّقِ الله وليفعل يثبْ، وعلى الأول[1] فالجزمُ في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسّبب وهو الدلالة منزلة المسبَّب وهو الامتثال.

الـرابع: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ ﴾[2] وجوَّز أبو البقاء كونها[3] حالية على إضمار قد[4]، والحالُ لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا[5].

الخـامس: ﴿ حَتَّى إِذَا جَآؤُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[6] إن قدَّرت « إذا » غـيرَ شـرطية فجملـةُ القول تفسير ليجادلونك، وإلَّا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيـــه

المفسِّـرة ثلاثـة أقسام: مجرَّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

وَترمينني بالطرفِ أيْ: أنت مذنبٌ ... ونَقْلينني لكنَّ إياكِ لا أَقْـلي[7]

---

[1] على اعتبار جملة « تؤمنون » تفسيرية.

[2] البقرة: ٢ / ٢١٤، والآية: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم ..... وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُـولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ ... ﴾ والشاهد في أن جملة ﴿ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء ﴾ تفسير لقوله ﴿ مَّثَلُ الَّذِينَ ﴾

[3] أي جملة « مسَّتْهم »

[4] تضمر « قد » لأن الجملة فعلية فعلها ماض.

[5] يأتـي صـاحب الحال مضافاً إليه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه أو عاملاً في الحال.

[6] الأنعام: ٦ /٢٥، وتتمة الآية ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾.

[7] اقترنـت جملـة التفسـير « أنـت مذنب » بحرف التفسير أي، والمفسَّر هو قوله: « وترمينني بالطرف »، وأقلي: أبغض

ومقرونة بأنْ نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[1] وقولك « كتبتُ إليه أنِ افعلْ » إنْ لم تقدَّر الباء قبل « أن »

السادس: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[2] فجملة ليسجننه قيل: هي مفسِّرة للضمير في بدا الراجع إلى البَدَاء المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدر، وأن المفسِّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء، لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجْنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسِّرةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعَيْن:

(أحدهما): أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو « أحسن إلى زيد أَعْطِه ألف دينار».

(والثاني): أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[3] الآية.

وإنَّما قلنا فيما مضى: إن الاستفهام مرادٌ به النفيُ تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعةُ لأجل الاستثناء المفرَّغ، لا أنَّ التفسير أوجبَ ذلك. ونظيره[4] « بلغني عن زيدٍ كلامٌ واللهِ لأفعلن كذا »[5].

---

[1] المؤمنون: ٢٣ / ٢٧.

[2] يوسف: ١٢ / ٣٥، وتتمة الآية ﴿ حتى حينٍ ﴾

[3] الأنبياء: ٢١ /٣.

[4] أي ونظيره في كون الجملة المفسِّرة إنشاء.

[5] جملة « والله لأفعلنَّ كذا » مفسرة لقوله: « كلام ».

ويجـــوز أن يكـــون ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[1] جواباً لبدا، لأنَّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجابُ بما يُجاب به القسم، قال:

ولقـــد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ..... لا بَعدَها خوفٌ عليَّ ولا سَئَم[2]

وقال الكوفيون: الجملةُ فاعلٌ، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك[3] في كلِّ جملة نحو « يُعجبني تقومُ » وقال الفراء وجماعة: جوازهُ مشروط بكون المســـند إليها قلبياً[4]، وباقترانها بأداة مُعلِّقة نحو « ظهر لي أقامَ زيدٌ، وعُلِمَ هل قعـــدَ عمروٌ » وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً[5] أشبهُ من أن تكون مجوِّزة[6]، وكيف تعلِّق الفعلَ عما هو منه كالجزء؟

وبعـــد فعندي أنَّ المسألة صحيحة، ولكنْ مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلِّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جوابُ أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟

وكذلـــك فـــي « عُلـــم أقعد عمرو » وذلك لابدَّ من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهورُ الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

---

(1) عاد الكلام إلى آية سورة يوسف: ٣٥/١٢ وسلفت قريباً.

(2) الشـــاهد فـــي البيت أن الفعل « علم » نزِّل منزلة القسم فأجيب بما يجاب به القسم، وجملة « لتأتين » جوابه.

(3) أي مجيء الجملة فاعلاً.

(4) أي بكون الفعل المسند إلى الجملة الواقعة فاعلاً قلبياً.

(5) أي مانعة للعمل.

(6) أي مجـــوزة للعمل، أداة التعليق تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، وأدوات التعليق هـــي التي تمنع الفعل القلبي أن يعمل في اللفظ لا في المحل، وهي همزة الاستفهام وما النافية ولاما الابتداء والقسم.

فإن قلت: ليس هذا مما تصحُّ فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: إنَّ الجملة التي يُراد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ ﴾[1] زعم ابن عصفور أن البصريين يقدِّرون نائب الفاعل في قيل ضميرَ المصدرِ، وجملةُ النهي مفسِّرةٌ لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويُردُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدَمه[2] في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾[3]، والصوابُ أنَّ النائبَ الجملةُ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسِّرة؟ والمفعولُ به متعيِّنٌ للنيابة، وقولهم « الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه » جوابه أن التي يُراد بها لفظُها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو { لا حول ولا قُوَّة إلاَّ بالله كنزٌ من كنوز الجنة }[4] وفي المثَل « زعموا مطيَّةُ الكذبِ » ومن هنا لم يَحْتج الخبر إلى رابط في نحو « قولي لا إله إلا الله » كما لا يَحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[5] لأن وعدَ يتعدَّى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾، لأنَ ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملةُ مفسِّرة له، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة، وعلى الثاني[6] فوجهُ التفسير إقامةُ السبب مُقامُ المسبَّب، إذ الجنة مسبَّبة عن استقرار الغفران والأجر.

---

(1) البقرة: ١١/٢، وتتمة الآية ﴿ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾.

(2) أي وبعدم الظرف.

(3) الجاثية: ٣١/٤٥، وتتمة الآية ﴿ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا.. ﴾.

(4) هذا حديث عن الرسول ﷺ، وهو في صحيح البخاري- كتاب الدعوات.

(5) المائدة: ٥ / ٩ .

(6) أي على تقدير أن المفسَّر الجنة.

وقولي في الضابط[1] « الفَضْلة » احترزتُ به عن[2] الجملة المفسِّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال[3] أو في الأصل[4]، وعن الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال في نحو « زيداً ضربتُه » فقد قيل: إنها تكون ذاتَ محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بدَّ منه.

مسألة

قولنا: إن الجملة المفسِّرة لا محلَّ لها خالف فيه الشَّلَوْبين، فزعم أنها بحسب ما تفسِّره[5]، فهي في نحوَ « زيداً ضربته » لا محلَّ لها، وفي نحو ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[6] ونحو « زيدٌ الخُبزَ يأكله » بنصب الخبز، في محلِّ رفع[7]، ولهذا يظهر الرفع إذا قلتَ: آكِلُهُ[8]، وقال:

فمنْ نحنُ نُؤمِنْه يَبِتْ وهْو آمِنٌ ومَنْ لا نُجرْه يُمْسِ منَّا مروَّعا

---

(1) أي في تعريف الجملة التفسيرية، انظر ص ٦٨.

(2) الصحيح من، انظر اللسان (حرز).

(3) كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

(4) كما في « ظننته زيدٌ قائم »، جملة « زيد قائم » مفسرة لضمير الشأن المتصل بالفعل ظن، وهو مبتدأ قبل دخول ظن إلى الجملة، وجملة زيد قائم خبر عنه.

(5) فإن كان ما تفسره له محل من الإعراب أعطيت ذلك المحلَّ وإن لم يكن له محل كانت مثله لا محل لها من الإعراب.

(6) القمر: ٥٤ / ٤٩ .

(7) أي أن الجملة التفسيرية في الآية والمثال في محل رفع لأنها تفسِّر جملة هي في محل رفع، ففي الآية خبر إن محذوف تقديره « خلقنا » وهو مفسَّر بـ« خلقناه »، وفي المثال خبر زيد محذوف تقديره « يأكل » وهو مفسَّر بـ « يأكله ».

(8) أي إذا حل محل الفعل اسم نحو آكِلُه.

فظهرَ الجزم[1]، وكأن الجملة المفسِّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بيَّنتُ أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمَّى في الاصطلاح جملة مفسِّرة وإنْ حصل فيها تفسيرٌ، ولم يثبت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عطفَ البيان، واختلف في المبدَل منه، وفي البغداديات[2] لأبي علي أنَّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدَّرة؛ فإنه قال ملخَّصُه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله:

لا تَجْزعي إنْ مُنْفِساً أهلكتهُ وإذا هلكْتُ فعندَ ذلك فاجْزَعي[3]

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه، بل على تكرير إن، أي إنْ أهلكْتُ مُنفساً إنْ أهلَكْتُه، وساغ إضمار« إنْ »، وإنْ لم يجز إضمارُ لام الأمر إلا ضرورةً لا تِّساعهم فيها[4]؛ بدليل إيلائهم إياها الاسمَ، ولأن تقدُّمها مُقوٍّ للدلالة عليها[5]، ولهذا[6] أجاز سيبويه

---

(1) أي ظهر الجزم في الجملة المفسِّرة وهي نؤمنه لأن الجملة المفسِّرة مجزومة، والتقدير فمن نؤمنه نؤمنه، فعندما حذف الفعل الأول انفصل الضمير وجزم المُفَسِّر لأنَّ المفسَّر مجزوم.

(2) هو كتاب لأبي علي الفارسي واسمه « المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات » وهو مطبوع في بغداد عام ١٩٨٣م، بتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاري.

(3) الشاهد نصب « منفساً » بفعل مضمر تقديره إن أهلكت منفساً أهلكته، وأهلكته المذكور مفسِّر للمحذوف، وهذه الجملة من باب الاشتغال لا تدخل في الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب وإن حصل بها تفسير، وللبيت رواية أخرى وهي « إن منفس » وهي رواية الكوفيين، والتقدير حينئذ « إن هلك منفس... ».

(4) أي في « إنْ » لأنها أم الباب.

(5) أي لأن ذكر إنْ في أول الكلام دليل على أنها محذوفة.

(6) أي من أجل أن التقدم في الذكر يقوي الدلالة.

« بمَــنْ تمررْ[1] أمرُرْ » ومنع « مَن تضربْ أَنزلْ » لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو « عليه »، حتى تقول « عليه » وقال فيمَنْ قال: « مررتُ برجلٍ صالح إنْ لا صــالحٍ فطالح » بالخفض: إنه أسهلُ من إضمار رُبَّ بعد الواو، وربَّ شيء يكــون ضعيفاً ثم يَحْسُن للضرورة كما في « ضربَ غُلامُهُ زيداً » فإنه ضعيف جداً[2]، وحسن في نحو « ضربُوني وضربتُ قومَك »[3] واستغني بجواب الأولى عــن جــواب الثانية[4] كما استغني في نحو « أزيداً ظننته قائماً » بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدَّرة[5].

---

[1] التقدير: بمَنْ تمرر به أمرر به.

[2] لأن الضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة.

[3] اغــتفر الــنحويون عَوْد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في باب التنازع، لذا عادت الواو في « ضربوني » على « قومك ».

[4] عاد الكلام إلى البيت السابق، أي استغني بجواب « إن أهلكت » الأولى عن جواب « إن أهلكت » الثانية، وجواب « إنْ » في البيت محذوف لدلالة « لا تجزعي » عليه.

[5] الأصل « أظننت زيداً ظننته قائماً » فحذف المفعول الثاني لظن الأولى استغناء عنه بالمفعول الثاني لظن المذكورة.

٤- الجملة الرابعة

المُجـــابُ بها القسَمُ نحو ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[١] ونحو ﴿ وتـــاللهِ لَأَكـــيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[٢] ومنه ﴿ لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾[٣]، ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾[٤] يقدَّر لذلك ولما أشبهه القسمُ.

ومما يحتمل جوابَ القسم ﴿ وَإِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[٥] وذلك بأنْ تقدرَ الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ فإنـــه وما قبله أجوبة لقولـــه تعالـــى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ وهـــذا مرادُ ابن عطيَّة من قوله: هو قسم، والـــواو تقتضيه، أي هو جواب قسم والواو هي المحصِّلةُ لذلك لأنها عطفت، وتوهَّـــم أبو حيان عليه ما لا يُتوهَّم على صغارِ الطلبة، وهي أن الواو حرف قســـم، فردَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذفُ القسم مع كون الجواب منفياً بإنْ.

تنبيه

من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُـــمْ لَمَـــا تَحْكُمُونَ﴾[٦] ، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾،

---

(١) يسن: ٣٦ / ٢ - ٣.

(٢) الأنبياء: ٥٧/٢١.

(٣) الهمزة: ١٠٤ / ٤ .

(٤) الأحزاب: ٣٣ / ١٥ ، وتتمة الآية ﴿ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ ﴾.

(٥) ﴿ فَوَرَبِّـــكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ۞ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ۞ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا ۞وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ... ﴾ مريم١٩: ٦٨-٧١.

(٦) القلم٦٨: ٣٩.

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ ﴾[1] وذلك لأن أَخْذَ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجَّاج، ويوضحه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾[2] وقال الكسائي والفراء ومَن وافقهما: التقديرُ بأَنْ لا تعبدوا إلا الله، وبأنْ لا تسفكوا، ثم حُذفَ الجار ثم أنْ فارتفع الفعل، وجوز الفراء أن يكون الأَصلُ النهيَ[3]، ثم أُخرج[4] مخرجَ الخبر[5]، ويؤيده أن بعده ﴿ وقولوا ﴾ ﴿ وأقيموا ﴾ ﴿ وآتوا ﴾.

وممَّا يَحْتمل الجوابَ[6] وغيرَه قولُ الفرزدق:

تعشَّ فإن عاهدْتني لا تخونني نكنْ مثلَ من يا ذئبُ يصطحبان[7]

فجملة النفي إما جوابٌ لعاهَدْتني[8] كما قال[9]:

أرى مُحْرِزاً عاهدْتهُ ليُوافقنْ فكانَ كمَنْ أغريتهُ بخلافِ

---

(1) ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ البقرة ٢: ٨٣ – ٨٤.

(2) آل عمران: ٣: ١٨٧.

(3) التقدير حينئذ في الآية ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ قائلين لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللّهَ ﴾ فجملة « لا تعبدون » مفعول به لقائلين.

(4) أي أخرج النهي « لا تعبدوا » مخرج الخبر.

(5) للمبالغة في الحديث على الامتثال.

(6) أي جواب القسم.

(7) الشاهد جواز إعراب جملة « لا تخونني » جواباً للقسم وحالية.

(8) أي جواب قسم لأن أخذ العهد بمعنى اليمين.

(9) الشاهد أن جملة « ليوافقن » واقعة في جواب القسم وهو قوله: « عاهدته » ، والعهد هو الميثاق، ومحرز اسم رجل.

فلا محلَّ لها[1]، أو حالٌ من الفاعل أو المفعول[2] أو كليهما فمحلُّها النصب، والمعنى شاهدٌ للجوابية، وقد يُحتجُّ للحالية بقوله أيضاً:

ألـــم تَرني عاهدتُ ربي وإنَّني لبَيْن رِتاج قـــائـــماً ومـــقَامِ[3]

على حَلْفةٍ لا أشتمُ الدَّهرَ مسلماً ولا خارجـــاً من فيَّ زُورُ كلامِ

وذلـــك أنـــه عطـــفَ « خارجاً » على محلِّ جملة « لا أشتم » فكأنه قال « حلفـــت » غـــير شـــاتم ولا خارجاً » والذي عليه المحققون أنَّ « خارجاً » مفعـــول مطلق، والأصلُ ولا يخرج خروجاً، ثم حَذَف الفعل وأناب الوصفَ عن المصدر، كما عكسَ قوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[4] لأن المراد أنـــه حلفَ بين باب الكعبة وبين مَقام إبراهيم إنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلَفَ في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة

قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقيل في تعليله: لأن نحو « لأفعلنَّ » لا محلَّ له، فإذا بني على مبتدأ فقيل: « زيدٌ ليفعلن » صار لـــه موضع، وليس بشـــيء؛ لأنـــه إنمـــا منعَ وقوع الخبر جملةً قسمية، لا جملةً هي جواب القسم، ومـــراده[5] أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ[6] لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى،

---

(1) أي جملة « عاهدتني » .

(2) أي من فاعل عاهدتني فالتقدير « غير خائن لي » أو من مفعول عاهدتني وهو الياء والتقدير « غير مخون لك ».

(3) ذكر المؤلف شاهد البيت فيما يلي، والرتاج الباب العظيم، والمقام هو مقام إبراهيم عليه السلام.

(4) الملك: ٦٧ / ٣٠، والآية ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾

(5) أي ثعلب.

(6) أي لأن القسم وجوابه متلازمان وهما المرادان في الكلام.

وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: « قال زيدٌ: أُقسمُ لأفعلنَّ » وإنما المانعُ عنده[1] إما كونُ جملة القسم[2] لا ضميرَ فيها فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين ها هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء[3]؛ لان الجملة الثانية[4] ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا[5] منع بعضهم وقوعَها[6] صلة، وإما كون الجملة – أعني جملة القسم – إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بدَّ من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين – منهم ابن الأنباري – أن يقال: « زيدٌ اضربه، وزيدٌ هل جاءك ؟ ».

وبعد فعندي أنَّ كلاً من التعليلين ملغى.

أما الأول[7] فلأنَّ الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإنْ لم يكن بينهما عملٌ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[8] قال: فما موصولة لا زائدةُ، وإلَّا لزم دخولُ اللام على اللام[9]، انتهى.

وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي،

---

(1) أي عند ثعلب.

(2) أي الجملة الأولى من جملتي القسم وجوابه، وأما جملة الجواب ففيها ضمير، نحو « زيد والله لأضربنه » .

(3) هنا تفريق بين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه.

(4) أي جملة جواب القسم بخلاف جملة جواب الشرط فإنها معمولة لأداة الشرط.

(5) أي لعدم احتوائها الضمير.

(6) أي الجملة القسمية.

(7) أي التعليل الأول وهو كون جملة القسم لا ضمير فيها.

(8) هود: ١١ / ١١١، وتتمة الآية ﴿ ربك أعمالهم ... ﴾

(9) أي اللام في « لما » على اللام في « ليوفينهم ».

وهـــو ثقـــل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفي بالألف فاصلةً بين النونات في « اذهبْنانِّ » وبين الهمزتين في﴿ آأنذرتهم ﴾[1] وإن كانت زائدة، وكان الجيد أنْ يَستدلَّ[2] بقولـــه تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[3]

فإن قيل: تحتمل « مَنْ » الموصوفيةَ، أي لفريقاً ليبطئنَّ، قلنا: وكذا « ما » في الآية، أي لَقومٌ ليوفينَّهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلةً، فالاستدلال ثابتٌ وإن قدرتَ صفة، فإن قيل: فما وجْهُه[4] والجملةُ الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يُؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأمـــا الثاني[5] فلأنَّ الخبر الذي شرطُه احتمالُ الصدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء، لا خبرُ المبتدأ، للاتفاق على أن أصلَه[6] الإفراد، واحتمالُ الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز « أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ » وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منَعه ثعلب[7] وهو قولـــه تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾[8]، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾[9]،

---

(1) البقرة: ٢ /٦، والآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(2) فاعل يستدلّ ضمير يعود على ابن عصفور.

(3) النساء: ٤ / ٧٢.

(4) أي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة.

(5) أي التعليل الثاني وهو أن الجملة القسمية إنشائية.

(6) أي أن أصـــل خـــبر المبتدأ أن يكون مفرداً أي ليس جملة، والمفرد لا يقال فيه إنه يحتمل الصدق والكذب.

(7) أي مجيء الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ.

(8) العنكبوت: ٢٩/ ٩.

(9) العنكبوت: ٢٩/٥٨، وتتمة الآية « من الجنة غرفاً ».

﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ﴾[1] وقولُه:

جشأتْ فقلتُ اللذْ خَشيْتِ ليأْتينْ وإذا أتاك فلاتَ حينَ مناصِ[2]

وعندي لمَا استدلَّ[3] به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كلِّه ضمِّن معنى الشرط وخبره منزلٌ منزلةَ الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[4] التقدير: والله ليمسّنَّ إن لم ينتهوا يمسَسْ.

تنبيه

وقع لمكِّي وأبي البقاء وهْمٌ في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أنَّ لها موضعاً.

فأمَّا مكِّي فقال في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾[5]: إن « لَيَجْمَعَنَّكُمْ » بدلٌ من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيرُه، ولكنَّه زعم أن اللام بمعنى أنْ المصدرية وأنَّ من ذلك ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[6] أي أنْ يسجنوه، ولم

---

(1) العنكبوت: ٦٩/٢٩، وتتمة الآية « سبُلنا .. ».

(2) جشأت نفسه: نهضت، اللذ: الذي، وهو مبتدأ

(3) فاعل استدل ضمير يعود على ابن مالك.

(4) المائدة: ٧٣/٥ ، وتتمة الآية: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

(5) الأنعام: ١٢/٦ ، وتتمة الآية ﴿ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .. ﴾

(6) يوسف: ٣٥/١٢، وسلفت الآية ص: ٧٠.

يَثبتْ مجيءُ اللام مصدرية، وخلَّط مكي فأجاز البدلية مع قوله: إنَّ اللَّام لامُ جواب القسم، والصوابُ أنها لام الجواب، وأنَها منقطعةٌ ممَّا قبلها إن قدِّر قسمٌ، أو متصلةٌ به اتصالَ الجواب بالقسم إن أُجري « بدا » مُجرى أُقسم كما أُجري عَلِم في قوله:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي ..... [1]

وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[2] الآية: مَنْ فتح اللام[3] ففي « ما » وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿ مِن كِتَابٍ ﴾ أي لَلذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ﴾، واللامُ جواب القسم؛ لأن أَخْذ الميثاق قسمٌ، و « جاءكم » عُطِفَ على « آتيتكم »، والأصل: ثم جاءكم به، فحُذف عائد ما، أو الأصل مصدِّقٌ له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير « استقرَّ » الذي تعلقت به مع.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطِّئة، وموضع « ما » نصبٌ بآتيتُ، والمفعول الثاني ضميرُ المخاطب، و « مِن كتاب » مثلُ « من آية » في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[4] اهـ. ملخَّصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون « مِن كتاب » خبراً، فيه الإخبارُ عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأنَّ « ثم جاءكم » عطْفٌ على الصلة.

---

[1] سلف البيت ص: ٧١.

[2] آل عمران: ٣/٨١، والآية بتمامها ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ .. ﴾.

[3] في « لما ».

[4] البقرة: ٢/١٠٦، وتتمة الآية ﴿ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا .. ﴾.

الثانـــي: أن تجويزه كون « لتؤمنُنَّ » خبراً مع تقديره إياه جواباً لأَخْذ الميـــثاق يقتضـــي أن لـــه موضعاً، وأنه لا موضعَ لـــه، وإنما كان حقُّه أن يقدِّره جواباً لقسم محذوف، ويقدِّر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: « الـــلام جواب القسم لأن أَخْذَ الميثاق قسَمٌ » أنَّ أخْذ الميثاق دالٌّ على جملة قســـم مقدرة، ومجموعُ الجملتين الخبرُ، وإنما سمَّى « لتؤمنُنَّ » خبراً؛ لأنه الـــدالُّ على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسمَ مقدَّرٌ، بل « أَخَذَ الله ميثاقَ النبيين » هو جملةُ القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لـــم يحصـــر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مُفْتَتَحاً بلام مفـــتوحة مختَـــتماً بنون مؤكِّدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالـــث: أن تجويزه كون العائد ضميرَ استقرَّ يقتضي عَوْدَ ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والـــرابع: أنه جوز حذْفَ العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة « به » الثانية فيكون

كقوله:

ولو انَّ ما عالجْتُ لِيْنَ فؤادها فقسا استُلِينَ به للانَ الجَنْدلُ[1]

قلـــنا: قـــد جوَّز على هذا الوجه عوْد « به » المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سمَّى ضمير « آتيتُكم » مفعولاً ثانياً وإنما هو مفعول أول.

---

[1] الشـــاهد أن الأصل لو أن ما عالجت به، فحذف العائد المجرور على خلاف القياس اكتفاء بالمذكور بعد استلين.

مسـألة

زعم الأخفش في قوله:

إذا قال: قدْني، قال: بالله حلفةً لـتُغنيَ عنِّي ذا إنائكَ أجْمعا[1]

أنَّ « لتغنـي » جـواب القسم، وكذا قال في ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ ﴾[2] لأن قبله ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾[3] الآية، وليس فـيه ما يكون ﴿ وَلِتَصْغَى ﴾ معطوفاً عليه، والصوابُ خلاف قوله، لأن الجواب لا يكـون إلا جملـة، ولامُ كـي ومـا بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدلَّ به فمتعلَّقُ اللام فيه محذوفٌ، أي لتَشربن لِتُغني عني، وفعلْنا ذلك لِتَصْغى.

---

(1) الشـاهد أن الأخفـش أجاز أن يقع المضارع المقترن بلام كي جواباً للقسم، فيكون قوله:لتغني جواب القسم، قدني: يكفيني ذا بمعنى صاحب.

(2) الأنعام: ٦ / ١١٣، والآية ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُون ﴾

(3) الأنعـام: ٦ / ١١٢، والآيـة: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُون ﴾.

٥ – الجملة الخامسة

الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف، والثاني نحو إن تقمْ أقم، وإن قمتَ قمتُ، أما الأول[1] فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني[2] فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعلُ، لا الجملة بأسرها.

---

[1] أي قوله: « إن تقم أقم ».

[2] أي قوله: « إن قمتَ قمتُ ».

٦ – الجملة السادسة

الواقعـــة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ، فالأول نحو « جاء الذي قامَ أبوهُ » فالذي في موضع رفع، والصلة لا محلَّ لها، وبلَغني عن بعضهم أنه كان يُلقِّن أصحابه أن يقولـــوا: إن الموصـــول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحقُّ ما قدمتُ لك[١]، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو « ليقمْ أيُّهـــم فـــي الدَّار، ولأَلزمنَّ أيَّهمْ عندكَ، وامرُرْ بأيِّهم هو أفضلُ ».وفي التنزيل ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾[٢] وقُرئ ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٣] بالنصب.

ورُوي:

إذا ما لَـقيتَ بَني مالـكٍ فسـلِّمْ عـلى أيِّـهم أفضلُ[٤]

بالخفض. وقال الطائيُّ:

فإمَّا كرامٌ مُوسِرون لقِيتُهم فحسبي مِنْ ذي عندَهم ما كفانيا[٥]

وقال العقيليُّ:

نحنُ اللَّذُونَ صبَّحوا الصباحا[٦]

---

[١] أي أن الموصـــول الاســـمي لـــــه محل من الإعراب والصلة لا محل لها ولا يقال لمجموعهما: له محل من الإعراب.

[٢] فصـــلت: ٤١ / ٢٩، والآيـــة ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا .. ﴾.

[٣] مريم: ١٩ / ٦٩، والآية ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾.

[٤] الشاهد أنَّ « أي » الموصولة التي تبنى على الضمِّ رويت مجرورة.

[٥] الشاهد أن « ذي » الموصولة جاءت معربة في لغة طيئ.

[٦] الشـــاهد أن الاسم الموصول « اللَّذون » أعرب كما يعرب جمع المذكر السالم ورفع معلامة رفعه الواو.

وقال الهُذليُّ:

هُمُ اللَّاؤون فكُّوا الغُلَّ عني[1] .....

والثاني[2] نحو « أعجبني أنْ قمتَ، أو ما قمتَ » إذا قلنا بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قولُ أبي البقاء في ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[3]: إن ما مصدرية وصلتها « يكذبون » وحكْمُه مع ذلك بأن « يكذبون » في موضع نصب خبراً لكان، فظاهره متناقض[4]، ولعلَّ مراده أنَّ المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح[5] وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

---

[1] نسب هذا الشطر إلى الهذلي، وعليه فالشاهد فيه أن منهم من يقول: اللاؤون في الرفع واللائين في الجر والنصب.

[2] أي الجملة الواقعة صلة للحرف.

[3] البقرة: ٢/١٠ ، والآية ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾.

[4] لأنه قال: « وصلتها يكذبون » وحكم بأن « يكذبون » في محل نصب خبر كان.

[5] هم على الترتيب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني.

٧- الجملة السـابعة

الـتابعة لما لا محلَّ لـه نحو « قام زيد ولم يقم عمرو » إذا قدَّرت الواو عاطفةً، لا واوَ الحال.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع[1]:

١- الجملة الأولى

الواقعـــة خبراً، وموضعُها رفعٌ في بابي المبتدأ وإنّ، ونصبٌ في بابي كان وكاد، واختلف في نحو « زيدٌ اضربْهُ، وعمروٌ هل جاءكَ »[2] فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً .

---

[1] وهي **الواقعة** خبراً **والواقعة** حالاً **والواقعة** مفعولاً **والواقعة** مضافاً إليها **والواقعة** بعد **الفـــاء أو** إذا جواباً لشرط جازم **والواقعة تابعة** لمفرد **والواقعة** تابعة لجملة لها محل من **الإعراب**.

وألحق ابن هشام بهذه **الجمل السبع** جملتين **هما المستثناة والمسند** إليها.

[2] أي اختلف في **الجملة الإنشائية الواقعة** بعد المبتدأ.

٢- الجملة الثانية

الواقعة حالاً، وموضعُها نصبٌ، نحو ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[١] ونحو ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾[٢] ، ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾[٣] ومـــنه ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٤] فجملة « استمعوه » حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقُرئ « محدثاً » لأن الذِّكر مختصٌ بصفته مع أنه قد سبق بالنفي[٥]؛ فالحالان[٦] على الأول – وهو أن يكون اســتمعوه حـــالاً من مفعول يأتيهم – مثلُهما في قولك: « ما لقي الزَّيدينِ عمرو مُصـــعِداً إلَّـــا مُنحدرَيـــنِ » وعلـــى الثاني – وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم – مثلُها في قولك: « ما لقي الزَّيدينِ عمرٌو راكباً إلا ضاحكاً » وأمـــا ﴿ وَهُـــمْ يَلْعَبُونَ ﴾ فحالٌ من فاعل « استمعوه » فالحالان[٧] متداخلتان[٨] ، « ولا هـــيةً »[٩]: حـــال من فاعل « يلعبون » وهذا من التداخُل أيضاً، أو من

---

[١] المدثر: ٧٤ / ٦.

[٢] النساء: ٤ /٤٣.

[٣] الشعراء: ٢٦ / ١١١.

[٤] الأنبياء: ٢١ / ٢.

[٥] أي جاء صاحب الحال منكّراً لسبقه بنفي ووصفه.

[٦] أي محدثاً وجملة استمعوه.

[٧] أي « استمعوه » و « وهم يلعبون ».

[٨] الحـــال المـــتداخلة هي الحال التي دخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميراً، فجملـــة « وهم يلعبون » حال من الضمير الواو في « استمعوه » وجملة « استمعوه » حال من الضمير في « يأتيهم » أو من « ذكر » وهو فاعل « يأتيهم » .

[٩] مـــن قولـــه تعالى قبل الآية السابقة من سورة الأنبياء: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ... ﴾ الأنبياء: ٢١ /٣.

فاعل ﴿ استمعوه ﴾ فيكون من التعدُّد[1] لا من التداخل.

ومن مثل الحالية أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: « أقْربُ ما يكونُ العبدُ مـنْ ربـهِ وهـو سـاجدٌ »[2] وهو أقوى الأدلة على أنَّ انتصاب « قائماً» في « ضَـرْبي زيـداً قائماً » على الحال، لا على أنه خبرٌ لكان محذوفة[3]؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو[4]، وقولك: « ما تكلَّمَ فلانٌ إلا قال خيراً »، كما تقول: « ما تكلَّم إلا قائلاً خيراً ». وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة

وقول الفرزدق:

بأيدي رجالٍ لمْ يَشيموا سُيُوفهمْ ولمْ تَكْثُرِ القتلى بِها حينَ سُـلَّتِ[5]

لأن تقدير العطف مفسدٌ للمعنى[6]، وقولُ كعب رضي الله عنه:

شُجَّتْ بذي شَبَمٍ من ماء مَحْنيةٍ صافٍ بأَبْطحَ أضحى وهْوَ مشمولُ[7]

وأضحى تامة.

---

[1] الحـال المتعدِّدة هي الواقعة هي وحال غيرها من صاحب حال واحد أي تعدُّد الحال لاسم واحد.

[2] الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة.

[3] على أن التقدير « ضربي زيداً إذا كان قائماً »

[4] أي لـو قلـنا ضربي زيداً وهو قائم لاقترنت الجملة بالواو والخبر لا يقترن بالواو، فظهور الواو دليل على أن قائماً حال لا خبر لكان محذوفة.

[5] الشاهد دخول الواو على الجملة الفعلية الحالية في قوله: « ولم تكثر القتلى » .

[6] معـنى البيـت أن هـؤلاء الرجال لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى، أو أنهـم لم يسلُّوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى، والفعل يشيم من الأضداد يقال: شام سيفه إذا سلَّه، وشام سيفه إذا وضعه في غمده .

[7] دخلـت الـواو علـى جملـة « هو مشمول »، شجت: مزجت، شبم: برودة الماء، مشمول أصابته ريح الشمال.

الواقعةُ مفعولاً. ومحلُّها النصب إن لم تُنبْ عن فاعل. وهذه النيابة مختصة بـــباب القـــول نحوُ ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾[١] لِمَا قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظُها تنزّلُ منزلة الأسماء المفردة.

قـــيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلِّق. نحو « عُلم أقَام زيدٌ » وأجـــاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً. وحملوا عليه ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٢]. ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[٣]، ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[٤] والصـــواب خـــلاف ذلك[٥]، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محلٌّ الجملةُ الواقعة فاعلاً.

فـــإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدَّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلَّق بالاستفهام فقط نحوُ « ظهر لي أقَامَ زيد ».

قلـــت: إنما أجزتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف[٦]. لا الجملةُ.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها[٧]: باب الحكاية بالقول أو مرادفه.

---

(١) المطففين: ٨٣ / ١٧.

(٢) إبراهيم: ١٤ / ٤٥، وتتمة الآية: ﴿ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ ﴾

(٣) السجدة: ٣٢ / ٢٦، وتتمة الآية: ﴿ مِنْ قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾

(٤) يوسف: ١٢ / ٣٥ ، سلفت الآية سابقاً.

(٥) أي أن الفاعل ضمائر مصادر الأفعال تبيَّن ويهدي وأهلكنا

(٦) أي أن التقدير في « ظهر لي أقام زيد » ظهر لي جواب هذا الاستفهام.

(٧) سيأتي الباب الثاني لاحقاً.

فـــالأول نحو ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾[1] وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعيّ كالقُرفصاء في « قَعَد القرفصاءَ» إذ هي دالَّةٌ على نوع خاص من القول؟ فـيه مذهـــبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال: والذي غرَّ الأكثر بن أنهم ظنوا أن تعلُّق الجملة بالقول كتعلُّقها بِعَلِمَ في « علمتُ لَزيدٌ منطلق » وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلمُ غيرُ المعلوم فافترقا.

والصـــواب قـــولُ الجمهور؛ إذ يصح أن يُخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضربتُ زيداً » بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال؛ فـــلا يصحُّ أن يخبر عنها بأنها مقصودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ.

والثاني[2]: نوعان: **ما معه حرف التفسير** كقوله:

وتَرمينني بالطَّرفِ أي أنت مذنبٌ وتَـــقْلينني لـــكنَّ إياكِ لا أَقْلي[3]

وقولـــك: « كتبـــتُ إليه أنِ افعَلْ » إذا لم تقدِّر باء الجر، والجملةُ في هذا الـــنوع مفسِّـــرة للفعـــل فـــلا موضعَ لها، **وما ليـــس معه حرف التفســـير**: نحـــوُ: ﴿ وَوَصَّـــى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ﴾[4] ونحـــوُ ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾[5] وقراءةِ بعضهم ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾[6] بكسْر الهمزة.

---

(1) مريم: ١٩ / ٣٠.

(2) أي الحكاية بمرادف القول.

(3) سلف البيت ص: ٦٩.

(4) البقرة: ١٣٢/٢، وتتمة الآية ﴿ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾.

(5) هود: ٤٢/١١.

(6) القمر: ٥٤ / ١٠، وتتمة الآية « فانتصر ».

وقوله:

رَجُلانِ مِـن مكـَّةَ أَخْبرانا إنَّا رأينـا رجلاً عُرْيـانـا

روي بكسر « إنَّ »[1]، فهذه الجمل في محلِّ نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدَّر، وقال الكوفيون:بالفعل المذكور، ويشهد للبصريِّين التصريحُ بالقول في نحو ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾[2] ونحو﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاء خَفِيًّا ۞ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾[3] وقولُ أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ﴾[4]: إن الجملة الثانية في موضع نصب بيُوصِي، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يَشْرَع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين[5]، وقال الزمخشريُّ: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسِّرة ولا محلَّ لها، وهو الظاهر[6].

تنبيهات

الأول: من الجمل المحكيَّة ما قد يَخْفى، فمن ذلك في المحكيَّة بعد القول ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾[7] والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عُدل إلى التكلُّم؛ لأنهم تكلَّموا بذلك عن أنفسهم.

---

[1] على أن التقدير وقالا إنَّا رأينا...، فالجملة محكية بالقول وسكنت الجيم في البيت.

[2] هود: ١١/٤٥.

[3] مريم: ١٩/٣-٤، وتتمة الآية ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾.

[4] النساء: ٤/١١.

[5] الذين ينصبون بالفعل المذكور، وأما البصريون فيقدرون فعل القول.

[6] عند ابن هشام.

[7] الصافات: ٣٧/٣١.

كما قال:

ألـــم تر أنيِّ يومَ جَوِّ سُويْقةٍ بكيتُ فنادتني هنيـــدةُ مـــاليـــا[1]

والأصل: مالك، ومنه في المحكيَّة بعد ما فيه معنى القول ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۞ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾[2] أي تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلامَ، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصلُ إنَّ لهم لما يتخيَّرون، ثم عُدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾[3]: إن « يدعو » في معنى يقول، مثلُها في قول عنترة:

يَدْعون عنتر والرماحُ كأنـــها أشطانُ بـــئرٍ في لَبـــانِ الأدهم[4]

فيمـــنْ رواه « عنـــترُ » بالضمِّ على النداء، وإن ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ، و﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَـــى ﴾ خبره، وما بينهما جملةٌ اسمية صلةٌ، وجملة ﴿ مَنْ ﴾ وخبرها محكيَّة بـــيدعو، أي أنَّ الكافـــر يقول ذلك يوم القيامة، وقيل: مَن مبتدأ حذف خبره: أي إلهـــه، وإنَّ ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن إلهُ، ثم عُبر عن الوثن بمن ضرُّه أقربُ مِن نَفْعه، تشنيعاً على الكافر.

الثاني

قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكايةَ وغيرها نحو « أتقولُ موسى في الدَّارِ »، فلـــك أن تقـــدِّر موسى مفعولاً أول و « في الدار » مفعولاً ثانياً على إجراء

---

[1] الشاهد أن الأصل مالكَ لأنها خاطبته بذلك، ثم عدل الشاعر عن الخطاب إلى التكلم.

[2] القلم: ٦٨ / ٣٧- ٣٨ .

[3] الحج: ١٣/٢٢، وتتمة الآية ﴿ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ﴾.

[4] أي أنـــه إذا ضـــمت راء عنتر- وهي لغة من لا ينتظر- فالتقدير يقولون: يا عنتر، والأشطان: الحبال: واللبان: الصدر، والأدهم: فرس عنترة.

القـــول مُجْرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قولـــه تعـــالى: ﴿ أَمْ تَقُولُـــونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِســـحَقَ ﴾[1] الآية، ألا ترى أن القـــول قـــد اســـتوفى شروط إجرائه مُجْرى الظن[2] ومع هذا جيء بالجملة بعده محكيةً.

الثالث

قـــد يقـــع بعـــد القـــول جملـــة محكـــية ولا عملَ للقول فيها، وذلك نحوُ « أوَّلُ قولـــي إني أحمدُ الله » إذا كسرتَ إنَّ، لأن المعنى أولى قولي هذا اللفظُ، فالجملة[3] خبرٌ لا مفعولٌ، خلافاً لأبي عليّ، زعمَ أنها في موضع نصب بالقول، فبقـــي المبـــتدأ بـــلا خبر فقدر « موجودٌ » أو « ثابت »، وهذا المقدَّر يُسْتغنى عنه[4]، بل هو مفسدٌ للمعنى[5]، لأن « أول قولي إني أحمد الله » باعتبار الكلمات « إن » وباعتـــبار الحـــروف الهمزةُ فيفيد الكلامُ على تقديره الإخبارَ بأن ذلك الأولَ ثابـــت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غيرُ ثابت، اللهم إلا أن يُقَدّرَ « أول » زائداً،

---

(1) البقرة: ٢/١٤٠، وتـــتمة الآية ﴿ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ..﴾.

(2) يجرى فعل القول مجرى فعل الظن فيتعدى إلى مفعولين بالشروط التالية:

١- أن يكون فعل القول بصيغة المضارع المسند إلى المخاطب.

٢- أن يســـبقه اســـتفهام متصل به، ويجوز فصله عن الاســـتفهام بأحد معموليه أو بالجار والمجرور أو بالظرف.

وإذا توفـــرت هـــذه الشـــروط فإن فعل القول يعمل عمل فعل الظن على سبيل الجواز لا الوجوب.

(3) أي جملة إن واسمها وخبرها.

(4) لأن الكلام تام بوجود الخبر.

(5) يجب أن يكون خبر « أول قولي » جملة لأنه قول والقول معناه جملة.

والبصريون لا يجيزونه[1]، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور، والصوابُ خلاف قولهما، فإن فتحتَ[2] فالمعنى حَمْدُ الله يعني بأي عبارة كانت.

الرابع

قد تقع الجملة بعد القول غيرَ محكية به، وهي نوعان:

محكيةٌ بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ بعد ﴿ قَالَ الْمَلَأُ من قوم فرعونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ لأن قولهم تمَّ عند قوله: ﴿ مِّنْ أَرْضِكُم ﴾ ثم التقدير: فقال فرعون بدليل ﴿ قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[3]

وقول الشاعر:

قالتْ له وهْوَ بعيشٍ ضنْكِ ... لا تُكثري لومي وخلِّي عنكِ[4]

التقدير قالت له: أَتَذكُرُ قولك لي إذ أَلومك في الإسراف في الإنفاق: لا تُكثري لومي، فحذف المحكيةَ بالمذكور، وأثبت المحكيةَ بالمحذوف.

وغيرُ محكية، وهي نوعان: دالةٌ على المحكية، كقولك « قال زيدٌ لعمرو في حاتمٍ، أتظنُّ حاتماً بخيلاً » فحذفَ المقُول، وهو « حاتم بخيل » مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾[5] وإن كان الأَصلُ والله أعلم أَتقولون للحق لمَّا جاءكم هذا سحر، ثم حُذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار،

---

[1] أي لا يجيزون زيادة الاسم والكوفيون يجيزونه.

[2] أي فتحت الهمزة في « إني ».

[3] الآيات: ﴿ قَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ۞ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ۞ قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَآئِنِ حَاشِرِينَ ﴾، الأعراف: ٧ /١٠٩ – ١١١

[4] الضنك: الضيق.

[5] يونس: ١٠/٧٧.

لأن جملـــة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكيةً بالقول الثاني[1]. وغـــيرُ دالـــة عليه[2] نحو ﴿ وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعًا ﴾[3]، وقد مرّ البحث فيها.

الخامس

قـــد يوصَـــلُ بالمحكية غيرُ محكي، وهو الذي يسميه المُحدِّثون مُدْرَجاً[4]، ومـــنه ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾[5] بعد حكاية قولها[6]، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدَّر لها قول.

---

(1) وهو أتقولون.

(2) أي غير دالة على المحكي.

(3) يونس: ١٠/٦٥.

(4) الكـــلام المدرج هو الكلام الذي يأتي به المتكلم من عنده ويوهم به أنه ليس من عنده بل هو من كلام المتكلم.

(5) الـــنمل: ٢٧/٣٤، والآية بتمامها: ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾.

(6) أي أن قول بلقيس، « وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ » من قول الله لا من قول بلقيس.

الباب الثاني[1]من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: بابُ ظنَّ وأعْلم[2]، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لأعْلمَ وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعُه جملةً سائغ كما مرَّ، وقد اجتمع وقوع خبريْ كان وإنَّ والثاني من مفعولي باب ظنَّ جملةً في قول أبي ذؤيب:

فإن تزعُميني كنتُ أجهلُ فيكُمُ فإنِّي شَريْتُ الحلمَ بعدكِ بالجهل[3]

الباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختصٍّ بباب ظن، بل هو جائز في كلِّ فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملةُ إلى ثلاثة أقسام:

أحدُهـا: أن تكون في موضع مفعول مقيَّدٍ بالجار[4]، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[5]،﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾[6]،﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾[7] لأنه يقال: تفكَّرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكن عُلِّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي[8] من حيث المعنى طالبة له[9] على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلَّق فعلٌ غيرُ عَلِمَ وظَنَّ حتى يضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادَّة مسدَّ المفعولين.

---

(1) الباب الأول سلف سابقاً.

(2) هو فعل ماض.

(3) شريت: بعتُ، والشاهد في البيت كما ذكر ابن هشام.

(4) أي أن تكون الجملة حلّت محل الجار والمجرور، أي أن الفعل يتعدى بحرف الجر.

(5) الأعراف: ٧ / ١٨٤.

(6) الكهف: ١٨ / ١٩.

(7) الذاريات: ٥١ / ١٢.

(8) أي الأفعال المذكورة في الآيات السالفة.

(9) أي المفعول به.

واختُلف في قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾[1] فقيل: التقدير ينظرون أيُّهم يكفل مريم، وقيل: يتعرَّفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة على التقدير الأول ممَّا نحن فيه، وعلى الثاني -في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي غيرِ المقيَّد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

والثاني: أن تكون في موضوع المفعول المسرَّح[2]، نحوُ« عَرَفْتُ مَنْ أبُوك » وذلك لأنك تقول: عرفت زيداً، وكذا علمْتُ مَنْ أبُوكَ » إذا أردت علمَ بمعنى عرفَ، ومنه[3] قولُ بعضهم: « أمَا تَرى أيُّ بَرْقٍ ها هنا » لأن رأى البصَرية وسائرَ أفعالِ الحواسِّ إنما تتعدَّى لواحد بلا خلاف، إلا « سَمِع » المعلَّقةَ باسم عين نحو « سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأ » فقيل: سمع متعديةٌ لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملةُ حالٌ، فإن عُلقت بمسموع فمتعديةٌ لواحد اتفاقاً، نحوُ ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾[4].

وليس من الباب[5] ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[6] خلافاً ليونس[7]؛ لأن « ننزع » ليس بفعل قلبي، بل أيّ موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمَّتُها بناءٌ لا إعرابٌ، وأشدُّ: خبر لهو محذوفاً، والجملة صلة.

---

(1) آل عمران: ٣/٤٤، والآية بتمامها ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾.

(2) المفعول المسرَّح هو المفعول المطلق غير المقيد بحرف جر.

(3) أي من وقوع الجملة موقع المفعول المسرَّح.

(4) ق: ٥٠ / ٤٢.

(5) أي من باب التعليق.

(6) مريم: ١٩ / ٦٩، وتتمة الآية: ﴿ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾.

(7) يجيز يونس التعليق في غير أفعال القلوب.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا ﴾[1] ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[2]، ومنه ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[3] لأن أيـاً مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعولٌ به ليعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفِعْل العِلم.

وممَّا يوهِّمون في إنشاده وإعرابه:

ستَعلمُ ليلَى أيَّ دَيْنٍ تداينَتْ وأيُّ غريمٍ للتقاضي غريمُها

والصواب فيه نصبُ « أي » الأولى على حدِّ انتصابها في ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ ﴾ إلَّا أنها مفعول به، لا مفعولٌ مطلق[4]، ورَفعُ « أي » الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعِلْمُ معلَّق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختُلف في نحو « عَرَفْتُ زَيداً مَنْ هوَ » فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأنَّ الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَف معنى عَلِم، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس[5]، وهذا التركيب مَقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلٍّ، والأصل عرفت شأن زيد.

وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت « علمتُ زيْداً لأبوهُ قائم » أو « ما أبوهُ قائم »

---

[1] طه: ٢٠/ ٧١.

[2] الكهف: ١٨ / ١٢، وتتمة الآية ﴿ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾.

[3] الشعراء: ٢٦ / ٢٢٧.

[4] يجوز نصب أي الأولى على أنها مفعول مطلق، والأصل أيَّ تدايُنٍ تداينت.

[5] أي أنه سماعي، وبعضهم يجعل التضمين مجازاً، وعلى هذا القول يكفي فيه سماع النوع، والتضمين هو إشراب كلمة معنى أخرى.

فالعـــامل معلَّـــق عن الجملة وهو عامل في محلِّها النصب على أنها مفعول ثان، وخـــالف فـــي ذلك بعضهم لأنَّ الجملة حكمُها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألَّا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يُوجَد معلِّق، وذلك نحو « علمتُ زيْداً أبُوهُ قائم » واضطرب في ذلك كلامُ الزمخشري فقال في قوله تعالى ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[1] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لَما في الاختبار مـــن معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابِسٌ لـــه، كما تقول. انْظُرْ أيُّهم أحْسَنُ وَجهاً، وَاستمعْ أيُّهمْ أحسَنُ صوتاً » لأن النظر والاستماع من طرق العلم، ا هـــ.

ولـــم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته[2]، وقال[3] في تفسير الآية في سورة الملك: ولا يسمَّى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يسدُّ مسدَّ منصوبَيْه جميعاً كـــ « علمت أيُّهما عمرو » ألا ترى أنه لا يفترق الحالُ[4] – بعد تقدُّم أحد المنصوبين– بين مجيء ما لـــه الصدر وغيرِه؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في « علمت زيداً منطلقاً، وعلمت أزيد منطلق ».

تنبيه

فـــائدةُ الحكم على محلِّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع؛ فـــتقول « عَرَفْـــتُ مَـــنْ زَيْـــدٌ وغَـــيْرَ ذلكَ مِنْ أمُوره » واستدلَّ ابن عصفور بقول كُثَيِّر:

وما كنتُ أدري قبلَ عزَّةَ ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

---

[1] هود: ١١ /٧.

[2] أشـــار بعـــض النحويين إلى أن أفعال الحواس تعلق عن العمل لأنها وسيلة للعلم، وانظر ما سلف ص ١٠١.

[3] أي الزمخشري.

[4] أي حال الجملة.

بنصبْب « موجعات » ولك أن تدَّعي أن البكا مفعول، وأن « ما » زائدة، أو أن الأصـــل « ولا أدري موجعـــات » فيكونَ من عطف الجمل، أو أن الواو للحـــال وموجعات اسمُ لا، أي وما كنت أدري قبل عزة والحالُ أنه لا موجعات للقلـــب موجودة ما البكاءُ، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جواز العطف على محلِّ الجملة المعلَّق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، اهـ. وممن نص عليه ابنُ مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلَّق عامل في المحل.

٤- الجملة الرابعة

المضافُ إليها، ومحلها الجرُّ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماءُ الزمان، ظروفاً كانت أو أسماءً[١]، نحوُ ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾[٢] ونحوُ ﴿ وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ ﴾[٣] ونحوُ ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ۞ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[٤] ونحو ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[٥] ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى[٦]، ومفعول ثانٍ في الثانية، وبدل منه في الثالثة[٧]، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون[٨] ظرفاً لـ: (لا يخفى) من قوله تعالى: ﴿ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾.

ومن أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتها إلى الجُملة واجبةٌ: إذْ باتفاق، وإذا عند الجمهور[٩]، ولمَّا عند مَنْ قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم[١٠] إن كان مستقبلاً فهو كـ « إذا » في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضياً

---

[١] أي أسماءً غير منصوبة على الظرفية.

[٢] مريم: ١٩/٣٣، وتتمة الآية ﴿ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾.

[٣] إبراهيم: ١٤ / ٤٤.

[٤] غافر: ٤٠ / ١٥-١٦، والآيتان: ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ۞ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ... ﴾.

[٥] المرسلات: ٧٧ / ٣٥ .

[٦] أي في الآية الأولى التي من سورة مريم.

[٧] أي أن « يوم » الثاني في آية سورة غافر بدل من « يوم » الأولى.

[٨] اسم يكون « يوم » الثاني من آية (١٦) من سورة غافر.

[٩] هذا إذا علقنا « إذا » بجوابها، وفي هذه المسألة خلاف.

[١٠] نحو حين وزمن ووقت.

فهـو كـ « إذْ » في الإضافة إلى الجملتين[1]، فتقول: « آتيك زمنَ يقدم الحاج » ولا يجوز« زمن الحاجُّ قادم» وتقول: أتيتك زمنَ قَدِمَ الحاجُّ، وزمن الحاجُّ قادم » ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل[2] بالفعلية بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[3] وبقول الشاعر:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فَتِيلاً عن سوادِ بن قارِب[4]

وأجـاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يُشترط حملُ الزمان المستقبل علـى « إذا » إذا كان ظرفاً، وهي[5] في الآية بدلٌ من المفعول به لا ظرفٌ، ولا يـتأتَّى هـذا الجـواب في البيت[6]، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لمـا كـان محقَّق الوقوع جُعل كالماضي؛ فحُمل على إذ، لا على إذا، على حدّ ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾[7].

---

(1) أي الاسمية والفعلية.

(2) أي اختصاص الزمن المبهم بالمستقبل.

(3) غافر: ٤٠ / ١٦، وسلفت الآية قبل قليل.

(4) الشـاهد أن الظرف « يوم » ظرف مبهم دال على المستقبل وقد أضيف إلى الجملة الاسمية « لا ذو شفاعة بمغن.. ».

وسواد بن قارب رجل من أهل اليمن.

(5) أي كلمة « يوم ».

(6) لأن كلمة « يوم » في البيت السابق ظرف.

(7) الكهف: ١٨ / ١٠٠ ، وتتمة الآية ﴿ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴾ وورد قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ﴾ في غير ما آية.

عبر عن المستقبل بصيغة الماضي فقال: « ونفخ » لتحقق وقوع النفخ فصار كأنه وقع في الماضي.

الثاني: حيثُ، وتختص بذلك[1]عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونُها ظرفاً، وزعم المهدوي شارحُ الدُّريدية[2] وليس بالمهدوي المفسِّر المقرئ[3] أن « حيث » .

في قوله:

ثُمَّتَ راحَ في الملِّبينَ إلى حيثُ تحجَّى المأزِمانِ ومِنى[4]

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلَّفَ تقدير رابط لها، وهو « فيه »، وليس بشيء؛ لما قدَّمْنا في أسماء الزمان[5].

الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرِّف فعلُها مثبتاً أو منفياً بما.

كقوله:

بآيةِ يُقْدِمونَ الخيلَ شُعْثاً كأنَّ على سَنابِكِها مُداما[6]

---

[1] أي بالإضافة إلى الجمل بخلاف سائر أسماء المكان فإنها تضاف إلى المفرد.

[2] هو محمد بن جعفر أبو عبد الله التميمي القيرواني المعروف بالقزاز غلب عليه النحو، توفي عام ٤١٢ هـ، انظر إنباه الرواة: ٣ / ٨٤ – ٨٧ وبغية الوعاة: ١ / ٧١.

[3] هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ، أصله من المهدية، مات عام ٤٤١هـ. والمهدوي نسبة إلى مهدية من أعمال القيروان.

[4] هذا البيت من مقصورة محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ)، وتحجى: أقام، والمأزمان: جبلان بين منى والمزدلفة.

[5] أي أن ما بعد أسماء الزمان من الجمل مضاف إليها سواء كانت ظرفاً أو خارجة عن الظرفية، وتقاس « حيث » على أسماء الزمان بجامع اسمية الظرف.

[6] الشاهد مجيء « آية » مضافة إلى جملة فعلية مثبتة فعلها ماض عند سيبويه.
الشعث: جمع أشعث، وهو المغبر من الرأس، والسنابك جمع سنبك وهو مقدَّم الحافر.

وقوله:

أَلِكْني إلى قَوْمي السلامَ رسالةً بآية ما كانوا ضِعافاً ولا عُزلا[1]

هـذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو ﴿ آيَةَ مُلْكِـهِ أَن يَأْتِـيَكُمُ الـتَّابُوتُ﴾[2] وقال[3]: الأصل « بآية ما يُقْدمون »، أي بآية إقدامكم كما قال:

ألا مَنْ مبلِغٌ عنـي تميمـاً بآية مـا يـحبُّونَ الطَّعامـا[4]

وفـيه[5] حذْفُ موصول حرفي غير « أنْ »[6] وبقاءُ صلته، ثم هو[7] غير متأتٍّ في قوله:

..... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عـُزْلا

الـرابع: ذو فـي قوله « اذهَبْ بذي تَسلم » والباءُ في ذلك ظرفية، وذي صـفةٌ لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب؛ فالموصوف نكرة، أي اذهـب في وقت صاحبِ سلامة « أي في وقت هو مَظنة السلامة »، وقيل: بمعـنى « الـذي » فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محلَّ لها، والأصل:

---

[1] الشاهد مجيء « آية » مضافة إلى جملة فِعلية منفية على قول سيبويه، وألكني: بلِّغ عني، وهو من الألوكة وهي الرسالة، العزل: الذين لا سلاح معهم.

[2] البقرة: ٢٤٨/٢، والآيـة بـتمامها: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ... ﴾.

[3] أي أبو الفتح بن جني.

[4] الشاهد أن « ما » مصدرية عند أبي الفتح، وهي عند سيبويه زائدة.

[5] أي في قول أبي الفتح: « الأصل بآية ما يُقْدِمون ».

[6] لأن « أن » تحذف قياساً إذا أُمن اللبس.

[7] أي قول أبي الفتح بأن « ما » مصدرية.

اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويُضعفه أنَّ استعمال ذي موصولة مختصٌّ بطيِّئ، ولم يُنْقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنَّ الغالب عليها في لغتهم البناءُ، ولم يُسمع هنا إلا الإعرابُ، وأنَّ حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متَّحدِ المعنى مشروط باتحاد المتعلَّق نحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[1] والمتعلَّق هنا مختلف[2]، وأنَّ هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يَضْعف قولُ الأخفش في ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾[3]:إن أيًّا موصولة والناس خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي يا مَنْ هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ[4]

فيمَنْ رفع، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسمع في نظائره ذِكرُ العائد؛ ولكنه نادر؛ فلا يَحْسن الحمل عليه.

والخامس والسادس: لَدُنْ ورَيْثَ، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلُها متصرف، ويُشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.

---

[1] المؤمنون: ٣٣/٢٣، تتمة الآية ﴿ .. مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾.

[2] يشترط لحذف الضمير العائد المجرور بحرف الجر أن يجر هو والاسم الموصول بحرف جر واحد وأن يتعلَّقا بمتعلَّق متَّحد في اللفظ والمعنى، ففي الآية السالفة حذف العائد المجرور بالحرف وتقديره « منه » وهو مجرور بـ من كما الاسم الموصول مجرور بـ من، وهو « مما »، والموصول متعلِّق بـ يشرب والجار الذي جر العائد متعلق بـ « تشربون » والمتعلَّقان متحدان في اللفظ والمعنى.

[3] ورد هذا التعبير في غير ما آية.

[4] روي « يوم » بالرفع والجر، والشاهد في البيت على رواية الرفع.

فأما لدُن فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانيةً كانت أو مكانيةً، ومن شـــواهدها قوله:

لزِمنا لدُن سالمتمُونا وِفاقَكم فلا يكُ منكمْ للخلاف جُنوحُ[1]

وأمـــا رَيـــثَ فهـــي مصدر رَاث إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معامَلةَ أسماء الزمان في التوقيت كقولك: « جِئتُكَ صَلاةَ العَصرِ » قال:

خليليَّ رِفْقاً رَيْثَ أقضي لُبـــانَةً من العَرَصاتِ المذْكِرات عُهوداً[2]

وزعم ابن مالك في « كافيته وشرحها »[3] أن الفعل بعدَهما[4]على إضمار أنْ، والأول[5] قولـــــه[6] فـــي « التسهيل وشرحه »[7]، وقد يُعْذر[8] في ريثَ، لأنها ليست زمانا، بخلاف لدُن، وقد يجاب بأنها[9] لما كانت لمبتدأ الغايات مطلقاً

---

(1) الشاهد إضافة « لدن » إلى الجملة الفعلية.
جنوح مصدر جنح إذا مال.

(2) الشاهد إضافة « ريث » إلى الجملة الفعلية.
واللُّـــبانة بضـــم اللام: الحاجة، والعَرَصات مفردها عرصة بسكون الراء وهي المكان المتسع أمام الدار.

(3) صـــنف ابـــن مـــالك كتاباً اسمه « شرح الكافية الشافية » وهو مطبوع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(4) أي بعد لدن وريث، وعلى هذا القول فإنهما لا يضافان إلا إلى المفرد.

(5) أي قول ابن هشام الأول وهو أن « لدن » و « ريث » يضافان إلى الجمل.

(6) أي قول ابن مالك.

(7) صنف ابن مالك كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وشرحه وكلا الكتابين مطبوع.

(8) أي ابن مالك.

(9) أي بأنَّ لدن.

لم تَخْلصْ للوقت، وفي « الغُرَّة » لابن الدهَّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله:

من لدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها[1]

إن تقديره « مِن لَدُ أن كانت شولا » ولم يقدر « مِن لَدُ كانت ».

والسابع والثامن: قَوْل وقائل كقوله:

قولُ « يَا للرِّجالِ » يُنْهضُ مِنَّا مُسْرعينَ الكُهولَ والشُّبَّانا[2]

وقوله:

وأجَبْتُ قائِلَ «كيفَ أنت» بـــ« صالح » حتى مللتُ وملَّني عُوَّادي[3]

---

[1] الشـــول: الـــنوق التـــي خفَّ لبنها، الواحدة شائلة، وهذا الجمع على خلاف القياس، والإتلاء مصدر أتْلت الناقة إذا تلاها ولدها.

[2] الشاهد أن « قول » أضيف إلى جملة الاستغاثة وهي « يا للرجال ».

[3] أضيف « قائل » إلى الجملة « كيف أنت » وبصالح متعلقان بالفعل أحببت.

٥- الجملة الخامسة

الواقعة بعد الفاء أوْ إذا[١] جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدَّر بمفرد يقبل الجـــزمَ لفظاً كما في قولك: « إن تَقُمْ أقُم » أو محلاً كما في قولك: « إن جئتني أكرمْتُكَ ».

مـــثالُ المقـــرونة بالفاء ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾[٢] ولهذا قُرئ بجزم « يذر » عطفاً على المحلِّ[٣].

ومثال المقرونة بإذا ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٤] والفاءُ المقدَّرة كالموجودة كقوله:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ الله يشكُرُها والشـــرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ[٥]

ومنه[٦] عند المبرد نحو « إن قمتَ أقومُ »[٧].

وقولُ زهير:

وإن أتـــاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ يَقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٨]

---

(١) أي إذا الفجائـــية، ويجـــوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء الرابطة لجواب الشرط إذا كانت أداة الشرط « إن » وكان جواب الشرط جملة اسمية غير طلبية.

(٢) الأعراف: ١٨٥/٧، وتتمة الآية ﴿ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾.

(٣) أي محل جملة جواب الشرط.

(٤) الروم: ٣٠ / ٣٦.

(٥) الشاهد حذف الفاء الرابطة للضرورة والأصل « فالله يشكرها ».

(٦) أي مما حذف فيه الفاء الرابطة.

(٧) أي « فأنا أقوم ».

(٨) المـــبرد يقـــدر « فهـــو يقول »، وسيبويه يقدر « يقول إن أتاه » فجملة يقول عنده ابتدائية وعند المبرد خبر مبتدأ محذوف.

وهـذا أحـد الوجهيـن عـند سيبويه[1]، والوجه الآخر[2] أنه على التقديم والتأخـير؛ فـيكون[3] دلـيلَ الجواب لا عَيْنَه، وحينئذ فلا يُجزم ما عُطف عليه، ويجـوز أن يفسِّـر ناصـباً لما قبل الأداة، نحو « زَيْداً إن أتاني أكْرِمْهُ » ومنع المـبرد تقدير التقديم، محتجاً بأنَّ الشيء إذا حلَّ في موضعه لا يُنْوى به غيره، وإلا لجاز « ضَرَبَ غلامُهُ زَيداً ».

وإذا خلا الجوابُ الذي لم يُجزم لفظهُ من الفاء وإذا، نحو « إنْ قامَ زَيْدٌ قامَ عَمْـروٌ » فمحلُّ الجزم محكومٌ به للفعل لا للجملة، وكذا القولُ في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو « إنْ قامَ وَيَقْعُدا أخَواكَ » على إعمالِ الأول، ولو كانَ مَحلُّ الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطفُ على الجملة قبل أن تكمل.

تنبيه

قرأ غيرُ أبي عمرو ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾[4] بالجزم، فقيل: عُطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجَزْمِ « أصدق » ويسمَّى العطفَ علـى المعـنى، ويقال لـه في غير القرآن العطفُ على التوهُّم، وقيل: عُطف على محـلِّ الفـاء ومـا بعدها وهو « أَصَّدَّقَ » ومحلُّه الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويُجزم بإنْ مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[5]

---

[1] لعله أراد بأحد الوجهين حذف الفاء للضرورة كما قال سيبويه في حذفها في بيت الشاعر:
من يفعل الحسنات الله يشكرها...

[2] عند سـيبويه.

[3] أي الفعل المضارع المرفوع نحو « أقوم » و « يقول ».

[4] المـنافقون: ٦٣ / ١٠، والآيـة ﴿ وَأَنفِقُـوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾.

[5] الأعراف: ١٨٥/٧، سلفت الآية ص: ١١١.

بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور[1] أن يقال: أو جواب طلب، ولا تقيَّد هذه المسألة[2] بالفاء. لأنهم أنشدوا على ذلك قوله:

فـأبْلُوني بَلِيَّتَـكُم لَـعَلِّي أصالحُكُمْ وأسْتَدْرِجْ نَوَيًّا[3]

وقـال أبـو علي: عطفَ « أستدرج » على محلِّ الفاء الداخلة في التقدير على لعلِّي وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

مَنْ يَفْعَلِ الحسنات اللهُ يشكُرُها ..... [4]

فـي بـاب الشرط، وبعدُ فالتحقيق أنَّ العطف في الباب من العطف على المعـنى؛ لأن المنصـوب بعـد الفـاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاءُ في محلِّ الجزم؟.

---

[1] أي إلى قوله: « الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم »

[2] أي مسألة جواب الطلب.

[3] أبلونـي: أعطونـي، البليَّة: الناقة التي يموت صاحبها، نويًا أصلها نواي، والنوي: الجهة التي يقصدها المسافر.

[4] سلف البيت ص: ١١١.

٦- الجملة السادسة

التابعةُ لمفرَد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوتُ بها؛ فهي في موضع رفع في نحو ﴿ **مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ** لاَّ بَيْعٌ فِيهِ ﴾[١]، ونصب في نحو ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾[٢]، وجرٍ في نحو ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾[٣]، ومن مثل المنصوبة المحلِّ ﴿ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً ﴾[٤]، ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾[٥] الآية؛ فجملةُ ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً ﴾ صفةٌ لمائدة، وجملة ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم ﴾ صفة لصدقة، ويُحْتمل أن الأولى[٦] حال من ضمير مائدة المستتر في « من السماء » على تقديره صفة لها[٧] لا متعلِّقاً بأنزل، أو من « مائدة »[٨] على هذا التقدير؛ لأنها قد وُصفت، وأن الثانية[٩] حالٌ من ضمير « خذ »،

---

(١) البقرة: ٢/٢٨١، والآية بتمامها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ... ﴾.

(٢) البقرة: ٢/٢٨١، وتتمة الآية ﴿ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ.. ﴾.

(٣) آل عمران: ٣ / ٩.

(٤) المائدة: ٥/١١٤، وتتمة الآية ﴿ لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ .. ﴾.

(٥) التوبة: ٩/١٠٣، وتتمة الآية ﴿ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ... ﴾.

(٦) أي جملة « تكون لنا عيداً ».

(٧) إذا علق « من السماء » بصفة محذوفة لمائدة تقديرها « كائنة »، وفي الصفة المقدرة ضمير مستكن هو صاحب الحال.

(٨) أي أو حالٌ من مائدة، أي أن جملة « تكون لنا عيداً » في محل نصب حال من مائدة.

(٩) أي جملة « تطهرهم ».

ونحـــو[1] ﴿ فَهَـــبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾[2] أي ولياً وارثاً، وذلك فيمَنْ رفع « يـــرثُ » وأما مَنْ جزمه فهو جواب للدعاء[3]، ومثلُ ذلك﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾[4] قرئ برفْع يصدِّق وجزمه.

والثاني: المعطوفة بالحرف، نحو « زيد منطلق وأبوه ذاهب » إن قدرتَ الـــواو عاطفـــةً علـــى الخبر؛ فلو قدرتَ العطف على الجملة فلا موضعَ لها، أو قدرتَ الواو واوَ الحال فلا تبعيةَ والمحلُّ نصبٌ.

وقـــال أبـــو الـــبقاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاء فَتُصْـــبِحُ الْـــأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[5]: الأصـــلُ « فهي تصبحُ »، والضمير للقصة[6]، وتصـــبحُ خـــبره، أو «تصبح » بمعنى أصبحت، وهو معطوف على « أنزل » فلا محلَّ له إذن ا هـ.

وفيه إشكالان:

أحدهما: لا مُحْوِجَ في الظاهر لتقدير ضمير القصة.

والثاني: تقديره الفعلَ المعطوفَ على الفعل المخبرِ به لا محلَّ له.

---

[1] معطوف على قوله: « ومن مثلِ ».

[2] مريم: ١٩ /٥ – ٦.

[3] أي قوله: « فهَبْ لي.. ».

[4] القصص: ٢٨/٣٤.

[5] الحج: ٢٢ / ٦٣.

[6] إذا فُسـر ضـمير الشـأن بمؤنث سـمِّي ضمير القصة، كقوله تعالى: ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَـــكُ مِـــثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾ [لقمان: ٣١/١٦] وإذا فسر بمذكر سمي ضمير الشأن.

كقول الشاعر:

إنَّ مَنْ يـــدخل الكنيســـة يوماً يَـــلْق فيـــها جآذراً وظبـــاء.

وجوابُ الأول[1] أنه قد يكون قدَّر الكلام مستأنفاً، والنحويون يُقدِّرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في « وتشربُ اللبنَ » فيمَنْ رفع[2]: إن التقدير: وأنت تشربُ اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاحَ الاستئناف، أو لأنه لا يُستأنف إلا على هذا التقدير، و إلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني[3] أن الفاء نزَّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعُهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً[4]، والمحلُّ لذلك المجموع، وأما كلٌّ منهما فجزء الخبر؛ فلا محلَّ له، فافهمْه فإنه بديع.

ويجب على هذا أنْ يدَّعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو « زيدٌ يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ » قد أُخلصت لمعنى السببية، وأُخرجت عن العطف[5]، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو «أحسنَ إليك فُلان فأحسِنْ إليه »[6] ويكون ذِكْرُ أبي البقاء للعطف تجوُّزاً أو سهواً.

ومما يُلحَقُ بهذا البحث أنه إذا قيل: « قال زيدٌ: عبدُ اللهِ مُنطلقٌ وعمروٌ مُقيمٌ » فليست الجملة الأُولى في محلِّ نصب والثانيةُ تابعةٌ لها، بل الجملتان معاً في

---

(1) أي تقدير ضمير القصة.

(2) أي رفع الفعل « تشرب » من قولهم « لا تأكل السمك وتشرب اللبن »

(3) أي تقدير الفعل « تصبح » بمعنى أصبحت.

(4) خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ نحو « من يكرم الضيف يَلْقَ خيراً » مختلف فيه، فمنهم من يرى رأي المصنف هنا في أن جملتي الشرط والجواب هما الخبر، ومنهم من يرى أن جملة جواب الشرط هي الخبر والقول في هذه المسألة أن الخبر هو جملة فعل الشرط وما تعلق به من تمام معناه.

(5) أي أن جملتي « يطير » و « يغضب » في محل رفع خبر للمبتدأ « زيد ».

(6) الفاء للسببية.

موضع نصب، ولا محلَّ لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعُهما، وكلٌّ منهما جزء للمقُولِ، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القول فتأملْه.

الثالث: المبدلَة كقوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1] فإنَّ وما عملتْ فيه بدلٌ من « ما » وصلتها، وجاز إسناد يُقال إلى الجملة[2] كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾[3]، هذا كلُّه إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفَّارُ قومك من الكلمات المؤذية إلا مثلَ ما قد قال الكفارُ الماضُون لأنبيائهم- وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري- فالجملة استئناف.

ومن ذلك[4] ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾ ثم قال تعالى: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾[5] قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلا من النجوى، ويَحْتمل التفسيرَ، وقال ابن جني في قوله:

إلى اللهِ أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشَّامِ أُخرى كيفَ يلتقيانِ

جملةُ الاستفهام بدلٌ من حاجة وأُخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذُّرَ التقائهما.

---

(1) فصلت: ٤١/٤٣.

(2) إلى جملة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ على اعتبارها بدلاً من « ما » التي نابت عن الفاعل.

(3) الجاثية: ٤٥/٣١، وتتمة الآية ﴿ قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ .. ﴾.

(4) أي ومن إبدال الجملة من المفرد.

(5) الأنبياء: ٢١ / ٣

٧- الجملة السابعة

التابعة لجملة لها محلٌّ. ويقع ذلك في بابي النَّسَق[١] والبدل خاصة.

فالأول نحوُ « زيدٌ قامَ أبوهُ وقعدَ أخوه » إذا لم تقدِّر الواوَ للحال، ولا قدرتَ العطفَ على الجملة الكبرى.

والثاني شرْطه كون الثانية أوفى من الأُولى بتأدية المعنى المراد نحو ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۞ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾[٢] فإن دلالة الثانية على نِعَم الله مُفصَّلة، بخلاف الأولى[٣] وقوله:

أقولُ لــهُ ارحلْ لا تُقيمنَّ عندنا وإلا فكُنْ في السرِّ والجَهْر مُسْلِما[٤]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة[٥]، بخلاف الأُولى.

قيل: ومن ذلك قوله:

ذكرْتُكِ والخطِّيُّ يَخْطِرُ بيننــا وقدْ نِهلتْ منَّا المُثقَّفةُ السُّــمرُ

---

[١] أي العطف بالحرف.

[٢] الشعراء: ٢٦ / ١٣٢ - ١٣٤.

[٣] أي بخلاف الجملة الأولى وهي ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾.

والشــاهد أن جملــة ﴿ أَمَدَّكُــم بِأَنْعَــامٍ وَبَنِينَ ﴾ أوضح في الدلالة وأوفى من قولــه تعالى: ﴿ أَمَدَّكُــم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ لا على أنها تابعة لها، ذلك لأن كلام المصنف هنا على الجمل التي لهــا محل من الإعراب، وإذا أعربنا جملة ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ بدلاً من جملة ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ أصبحت لا محل لها لأن الجملة المبدل منها واقعة صلة للموصول.

[٤] الشــاهد أن جملة « لا تقيمن عندنا» بدل من جملة « ارحل» لأن جملة «لا تقيمن» أوفى بتأدية المعنى المراد.

[٥] جار ومجرور متعلقان بخبر « إنَّ ».

فإنه أَبْدَلَ « وقد نهلت » من قوله « والخطيُّ يخطر بيننا » بدلَ اشتمال، اهـ.

وليس متعيِّناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدَّر الواوُ للعطف، ويجوز أن تقدَّر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادُف الأحوال[1]، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلين[2]، والرابطُ على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنَّ المُثقَّفة السُّمْر هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب[3] قولُكَ: « قلت لهم قوموا أوَّلُكم وآخِركم »[4] زعم ابن مالك أن التقدير: لِيقمْ أولكم وآخرُكم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[5] و ﴿ لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾[6] و ﴿ لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾[7].

تنبيـــــه

هذا الذي ذكرتُه- من انحصار الجمل التي لها محلٌّ في سبع- جارٍ على ما قرَّرُوا، والحقُّ أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسنَدُ إليها.

---

[1] أي تعدُّدها.

[2] انظر ما سلف ص: ٨٢.

[3] أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل.

[4] المتبادر إلى الذهن أن « أولكم » بدل من الواو في « قوموا ».

[5] البقرة: ٣٥/٢. وتقدير ابن مالك في الآية « ولْيسكنْ زوجك » فالعطف حينئذ عطف جمل.

[6] طه: ٢٠ / ٥٨ ، وتتمة الآية ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا... ﴾، والتقدير عند ابن مالك « ولا تخلفه » فحذف الفعل فانفصل الضمير وظهر، وهو « أنت ».

[7] البقرة: ٢٣٣/٢، والتقدير عند ابن مالك « ولا يضارَّ مولود بولد له بولده ».

أما الأولى: فنحوُ ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۞ إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ۞ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴾[1] قال ابن خروف: مَنْ مبتدأ، و « يعذبه الله » الخبر، والجملةُ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع[2]، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيل مِّنْهُمْ ﴾[3] إن « قليلٌ » مبتدأ حُذف خبره أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾[4] بالرفع: إنه مبتدأ والجملةُ بعده خبر. وليس من ذلك نحو « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه » لأنَ الجملة هنا حالٌ من أحد باتفاق، أو صفةٌ له عند الأخفش، وكلٌ منهما قد مضى ذِكْره، وكذلك الجملة في ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[5] فإنها حال[6]، وفي نحو « ما علمت زيداً إلا يفعل الخير » فإنها مفعول، وكلُّ ذلك قد ذُكر.

وأما الثانية[7]: فنحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[8] الآية إذا أُعرب سواء خبراً، وأنذرتهم مبتدأ،[9] ونحوُ « تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه » إذا لم تقدِّر الأصل أنْ تسمع، بل يقدَّر « تسمع » قائماً مقامَ السماع[10]، كما أن الجملة بعد

---

(1) الغاشية: ٨٨ / ٢٢ – ٢٤، وتتمة الآيات « العذاب الأكبر ».

(2) لأن إلا بمعنى لكنْ، ولأن الجملة لا تدخل في غيرها حتى يكون الاستثناء متصلاً.

(3) البقرة: ٢٤٩/٢.

(4) هود: ٨١/١١، والآية ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ... ﴾.

(5) الفرقان: ٢٠/٢٥، والآية ﴿ وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ... ﴾.

(6) وصاحب الحال « المرسلين ».

(7) أي الجملة المسند إليها.

(8) البقرة: ٦/٢، والآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾.

(9) مقصود ابن هشام قراءة « أنذرتهم » بهمزة واحدة.

(10) أي مصدر الفعل تسمع.

الظرف في نحو ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾[1] وفي نحو « أَأَنذَرْتَهُمْ » في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك.

واختُلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهورُ المنعُ مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو « يُعجبني قامَ زيد » وفصَّل الفراءُ وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعلُ قلبياً ووُجد معلِّق عن العمل نحوُ « ظهر لي أقام زيد » صحَّ، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾[2] ومنعوا « يُعجبني يقوم زيد » وأجازهما هشام وثعلب، واحتجَّا بقوله:

وما راعني إلاَّ يسيرُ بُشُرطةٍ ... وعَهْدي به قَيْناً يَسيرُ بِكيرُ[3]

ومنع الأكثرون ذلك كلَّه، وأوَّلوا ما ورد ممَّا يُوهِمه، فقالوا: في « بدا »[4] ضمير البداء[5]، وتسمع ويسير على إضمار أنْ.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ ﴾[6] وقولُه عليه الصلاة والسلام { لا حولَ ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة »[7] وقولُ العرب « زعموا مطيَّةُ الكذب »[8] فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيَّنا في غير هذا الموضع.

---

(1) الكهف: ١٨/٤٧، والآية ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾.

(2) يوسف: ١٢/٣٥.

(3) الشاهد أن جملة « يسير ». في محل رفع فاعل عند هشام وثعلب، والقين: الحدَّاد، الكير: المنفَخ.

(4) من سورة يوسف : ١٢/٣٥.

(5) أي ضمير مصدر الفعل بدا.

(6) البقرة: ٢/١١، وتتمة الآية ﴿ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ وسلفت الآية سابقاً.

(7) سلف الحديث ص: ٧٢.

(8) سلف المثل ص: ٧٢.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرْحُ المسألة مستوفاةً أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة مَحْضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما[1] فهي محتمِلة لهما، وكلٌّ ذلك بشرط وجود المقتضي[2] وانتفاء المانع[3].

مثالُ النوع الأول، وهو الواقع صفة لا غيرُ لوقوعه بعد النكرات المحضة، قولهُ تعالى: ﴿ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ﴾[4]، ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾[5]، ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ ﴾[6]، ومنه[7] ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾ [8] وإنما أُعيد ذِكْرُ الأهل لأنه لو قيل: استَطْعماهم مع أنَ المراد وصفُ القرية لزم خلوُّ الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استَطْعماها كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدَّر الجملة جواباً لإذا؛ لأن تكرار الظاهر يَعْرى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأن الجواب في قصة الغلام

---

(1) أي من المعرفة والنكرة.

(2) أي الذي يقتضي عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة.

(3) أي المانع من الوصف أو الحال.

(4) الإسراء: ٩٣/١٧، والآية ﴿ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ﴾.

(5) الأعراف: ١٦٤/٧.

(6) البقرة: ٢٥٤/٢ ، والآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ .. ﴾.

(7) الشواهد السالفة يتعين فيها الوصفية لأن الموصوف نكرة محضة، وقال المصنف هنا: « ومنه » لأن الوصفية محتَملة لا متعينة.

(8) الكهف: ٧٧/١٨.

﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ ﴾[1] لا قولُه ﴿ فَقَتَلَهُ ﴾ لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً فليكن ﴿ قَالَ ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثالُ النوع الثاني- وهو الواقع حالاً لا غيرُ لوقوعه بعد المعارف المحضة- ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[2]، ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾[3].

ومثالُ النوع الثالث- وهو المحتمل لهما بعد النكرة- ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾[4] فلك أن تقدِّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدِّرها حالاً منها لأنها قد تخصَّصت بالوصف وذلك يقرِّبها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾[5]: إن ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدِّرها[6] حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مُّبَارَكٌ ﴾ إلا أنه قد يضْعفُ من حيث المعنى وجها الحال؛ أما الأول[7] فلأن الإشارة إليه[8] لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البَعْل في حالة الشيخوخة في ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[9]، وأما الثاني[10]

---

(1) الكهف: ٧٤/١٨، والآية ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ..﴾.

(2) المدثر: ٦٤ / ٧.

(3) النساء: ٤٣/٤.

(4) الأنبياء: ٢١/ ٥٠.

(5) المائدة: ١٠٧/٥.

(6) أي جملة « أنزلناه » في آية سورة الأنبياء.

(7) أي الوجه الأول من وجهي الحال وهو أن يكون صاحب الحال « ذكر» لتخصصه بالوصف.

(8) أي إلى الذِّكر.

(9) هود: ١١ / ٧٢، والآية ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا.. ﴾.

(10) أي الوجه الثاني من وجهي الحال، وهو أن يكون صاحب الحال الضمير المستكن في « مبارك » ويكون العامل في الحال « مبارك » نفسه لأن العامل في الحال عامل في صاحبها.

فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، وتقول « ما فيها أحدٌ يقرأ » فيجوز الوجهان[1] أيضاً لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع- وهو المحتمل لهما- بعد المعرفة- ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾[2] فإن المعرَّف الجنسيَّ يقرُب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿ يَحْمِلُ ﴾ حالاً أو وصفاً[3] ومثلهُ ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾[4] وقولهُ:

ولـــقدْ أمرُّ على اللَّئيـــم يسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قـــلت لا يَعْنيني[5]

وقد اشتمل الضابط[6] المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبريةً، واحترزت بذلك من نحو « هذا عبدٌ بعْتُكه » تريد بالجملة الإنشاء « وهذا عبدي بعْتُكه » كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا[7] خبرَيْن آخريْن إلا عند مَن منع تعدُّد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند مَنْ مَنَع تعدُّده[8] مختلفا بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند مَنْ منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين.

---

[1] أي الوصفية والحالية.

[2] الجمعة: ٦٢ / ٥ ، والآية: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ .. ﴾.

[3] من « الحمار » لأن أل فيه جنسية.

[4] يس: ٣٦ / ٣٧.

[5] الشاهد جواز إعراب جملة « يسبني » صفة أو حالاً من اللئيم لأنه معرف بأل الجنسية.

[6] أي قول المصنف: « الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها... ».

[7] أي جملتا « بعتكه » في المثالين السابقين.

[8] أي تعدد الخبر.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة:

منها: قولـــه تعالى ﴿ قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا ﴾[1] فإن جملة ﴿ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل الدعاءَ فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً[2]، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[3]، فذهب الجمهور إلى أن ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفـــش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحســـن ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يُحتاج إلى إضمار قد، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حَصِرتْ صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى[4]، وقيل: مخفوضٌ مذكور وهم « قومٍ » المتقدِّم ذِكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط « أو » وعلى ذلك فيكون « جَآؤُوكُمْ » صفة لقوم، ويكون ﴿ حَصِرَتْ ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿ جَآؤُوكُمْ ﴾ لأن المجيء مشتمِل على الحَصَر، وفيه بعد، لأن الحَصَر[5] من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد:

---

(1) المائدة: ٢٣/٥، وتتمة الآية ﴿ ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ .. ﴾.

(2) لأن المعنى ليس على التقييد بالحال.

(3) النســـاء: ٤ / ٩٠ ، والآيـــة ﴿ إِلاَّ الَّذِيـــنَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ.. ﴾ .

(4) أي قد.

(5) هو ضرب من العَيّ.

الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[1] فهي مستأنفة، وردَّ بأنَّ الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[2]، فإنه يجوز أن تقدَّر « لا » ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياسٌ نحوُ ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً ﴾[3]، وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجحه سلامته من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيتها[4] للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يُستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضي، واحترزت بذلك من نحو « فَعَلُوهُ » من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[5] فإنه صفة لكلّ أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من « كلّ » مع جواز الوجهين في نحو « أكرم كلَّ رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كلَّ شيء، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿ لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ ﴾[6] يتعين كون« سَبَقَ » صفةً ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير

---

(1) المائدة: ٥/٦٤، والآية ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ.. ﴾.

(2) الأنفال: ٨/٢٥.

(3) إبراهيم: ١٤/٤٢ ، وتتمة الآية ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ.. ﴾.

(4) أي الجملة الخبرية.

(5) القمر: ٥٤ / ٥٢.

(6) الأنفال: ٨/٦٨ ، وتتمة الآية ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾.

المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر بعد لولا كما لا يُذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا يُنقض الأول[1] بقوله: « لوْلا رأسُكَ مدْهُوناً » ولا الثاني[2]

بقول الزبير[3] ﷺ:

ولـــولا بنوها حولها لخبطْتُها ... كخَبْطة عُصفورٍ ولم أتلعثمِ[4]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[5]: إن « عليكم » خبر، فمردود، بل هو متعلِّق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانعُ أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حالية كانت متعيِّنة لولا وجوده، ويتعين حينئذٍ الاستئناف نحو « زارني زيد سأكافئه » أو « لن أنسى له ذلك » فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولَنْ مانعان، لأن الحالية لا تصدَّر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[6]: إن « سَيَهْدِينِ » حال كما تقول « سأذهب مَهديّاً » فسهوٌ.

والثاني: ما يمنع وصفية كانت متعيِّنة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدِّم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة،

---

(1) هو أن الحال لا يذكر بعد لولا.

(2) هو أن الخبر لا يذكر بعد لولا

(3) الصواب أنه كعب بن مالك الأنصاري، انظر شرح أبيات المغني: ٦/٣٠٩.

(4) الشاهد ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، خبط: ضرب، أتلعثم: أتمهل.

(5) النور: ٢٤/١٠، وتتمة الآية ﴿ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾.

(6) الصافات: ٣٧ / ٩٩ .

وذلك نحو ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾[1]،﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾[2]

وقوله:

مضى زَمَنٌ والنَّاس يستشفِعُونَ بي فهل لي إلى لَيْلى الغداةَ شفيعُ[3]

والمعارِض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومَنْ وافقه.

والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾[4] وقد مضى البحث[5] فيها.

والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو « ما جاءني أحد إلا قال خيراً » فإن جملة القول كانت قبل وجود « إلا » محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية. ومثله: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[6] وأما ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[7] فللوصفية مانعان الواوُ وإلا، ولم يرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا

---

(1) البقرة: ٢ / ٢١٦ .

(2) البقرة: ٢/٢٥٩.

(3) **الشاهد مجيء** جملة « والناس يستشفعون بي » حالية وصاحب الحال نكرة وهو « زمن » **ذلك لوجود** الواو.

(4) الصافات: ٣٧ / ٦-٨، والآيات ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۞ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۞ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى... ﴾.

(5) انظر ما سلف ص: ٤٢.

(6) الشعراء: ٢٦ / ٢٠٨.

(7) الحجر: ١٥ / ٤ .

تفصل « إلا » بين الموصوف وصفته، فإن قلت « ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ » فالتقدير إلا رجل راكب، يعني أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز « ما مررتُ بأحدٍ إلا قائمٍ » فإن قلت « إلا قائما » جاز.

ومثل ذلك قوله:

وقَائِلةٍ تخْشَــى عليَّ أظُنُّــهُ سـيودي بِهِ ترْحَالُهُ وجِعائِلُه[1]

فإن جملة « تخشى عليَّ » حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل والله أعلم.

---

[1] الشـاهد كما ذكر المصنف، وجملة « أظنه سيودي .. » في محل نصب مقول القـول، وجعائل جمع جُعَالة وهي ما يدفعه من فرض عليه القتال إلى غيره ليقاتل عنه.

ذِكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور

ذِكر حكمهما في التعلُّق

لابــد من تعلُّقهما بالفعل، أو ما يشْبهه، أو ما أُوِّل بما يشْبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر، كما سيأتي.

وزعــم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو « زيد عندك، وعمــرو في الدار »[1] ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصبُ المبتدأ[2]، وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنه نحو « زيدٌ أخوك » وينصبه إذا كان غيرَه، وأن ذلــك مذهــبُ سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونُهما مخالفَيْن للمبتدأ.

ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين.

مــثالُ الــتعلق بالفعل وبشْبهه قولُه تعالى: ﴿ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾[3] وقولُ ابن دُريد:

واشْتعلَ المُبيضُ في مُسْوَدِّه مِثلَ اشْتِعالِ النَّار في جَزْل الغضى[4]

وقد تقدَّر « في » الأُولى متعلِّقة بالمبيض، فيكون تعلُّق الجارَّيْن[5] بالاسم، ولكــنْ تعلُّق الثاني[6] بالاشتعال يرجِّح تعلُّق الأول بفعله، لأنه أتم لمعنى التشبيه،

---

[1] أي أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر.

[2] أي زيد هو الذي نصب « عندك ».

[3] الفاتحة: ١ / ٦ – ٧ .

[4] البيــت مــن مقصــورة ابن دريد محمد بن الحسن (ت: ٣٢١ هـ)، قوله: اشتعل: انتشر، الجزل: الغليظ، الغضا: شجر تبقى ناره زماناً.

[5] أي « في مسودَّه » و « في جزل الغضى ».

[6] أي « في جزل الغضى ».

وقد يجوز تعلُّق « في » الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلُّق بما أُوِّل بمشْبه الفعل قولُه تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[1] أي وهو الذي هو إلهٌ في السماء؛ ففي متعلَّقةٌ بإله ، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول « إلهٌ واحد » ولا يوصف به لا يقال: « شـــيء إله » وإنما صح التعلُّق به لتأوُّله بمعبود، وإله خبر لهو محذوفاً، ولا يجـــوز تقدير إله مبتدأ مخبَراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلاً من الضمير المستتر فـــيه، وتقديـــر ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ معطوفاً كذلك، لتضمُّنه الإبدالَ من ضمير العـــائد مرتين، وفيه[2] بعد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغـــي أن يكـــون سببه التخلُّص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يُحْوِج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ مبـــتدأ وخـــبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلوُّ الصلة من عائد إن عُطف.

ومن ذلك أيضاً قوله:

وإنَّ لِسَاني شَهْدةٌ يُشْتفى بها ... وهُوَّ على مَنْ صبَّهُ الله عَلقمُ[3]

---

[1] الزخرف: ٤٣ / ٨٤.

[2] أي في الإبدال من ضمير العائد مرتين.

[3] الشاهد أن التقدير في البيت وهو علقم على من صبَّه الله عليه؛ فعلى المذكورة متعلقة بعلقـــم المذكورة، وعلى المحذوفة متعلقة بالفعل « صبه »، فتعلَّق جار الموصول بعلقم وجـــار العائد بالفعل صبه فاختلف المتعلَّقان ومن شرطهما أن يتحدا في اللفظ والمعنى، لنظر ما سلف ص: ١٠٨. وقوله: وهوَّ بتشديد الواو لغة لبني همدان.

أصـــله « علقـــم عليه » فعلى المحذوفة متعلّقة بصبّه، والمذكورة متعلّقة بعلقـــم، لتأوُّله بصعْب، أو شاق، أو شديد، ومن هنا كان الحذف شاذاً، لاختلاف متعلَّقي جارّ الموصول وجارّ العائد.

ومثال التعلُّق بما فيه رائحته قولُه:

أنا أبو المِنْهال بعضَ الأحيان[1]

وقولُه:

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذ جدّ النَّقْر[2]

فـــتعلَّق بعض وإذ بالاسمين العلمَيْن، لا لتأوُّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد، وتقول: « فلان حاتم في قومه » فتعلّق الظـــرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغَّر بقول بعضهم: « أظنني مُرْتحِلاً وسُوَيِّراً فرْسَخاً » وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيل.

---

[1] الشـــاهد أن الظرف « بعض » متعلق بـــ « أبو المنهال » لما فيه من رائحة الفعل، لأنه قد عرف من أبي المنهال النجدة، فإذا ذكر أبو المنهال فكأنما ذكرت النجدة.
ويمكـــن أن يعلـــق الظرف « بعض » بـــ مثل محذوفة، والتقدير « أنا مثل أبي المـــنهال » أي أشـــبهه، ولكن قائل البيت السابق هو أبو المنهال نفسه فيبعد هذا الوجه.
المـــنهال: الغاية في الســـخاء، واكتسب المضاف « بعض » الظرفية من المضاف إليه « الأحيان ».

[2] الشـــاهد أن الظـــرف « إذ » متعلق بـــ « ابن ماوية » لتضمُّنه معنى الشجاع، النقر بسكون القاف لكن لما وقف نقل حركة الراء إلى القاف، والنقر: صوت تساق به الخيل.

بقوله:

حتى شـــآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ بـــاتَتْ طِرَاباً وبات اللَّيلَ لـــم يَنَمِ[1]

وذلـــك أن « فرسخاً » ظرف مكان و « مَوْهناً » ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون الموْهن ليس مفعولاً به أن كلـــيلاً مـــن كلَّ، وفعلُه لا يتعدَّى، واعتُذر عن سيبويه بأن كَليلاً بمعنى مُكلّ، وكـــأن الـــبرق يُكِـــلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال « أتْعبتَ يَومكَ » أو بأنه إنما استشـــهد به على أن فاعلاً يُعدَل إلى فَعِيل للمبالغة، ولم يستدلَّ به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حملَ الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة.

وقال ابن مالك في قول الشاعر:

ونِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقتْ مَذاهبُه ونِعـــمَ مَنْ هو في سَـــرٍّ وإعلانِ[2]

يجوز كون « مَنْ » موصولة فاعلةً بنِعم، و « هو » مبتدأ خبرُه « هو » أُخـــرى مقـــدَّرة، و « في » متعلِّقة بالمقدَّرة، لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشـــهور، انتهى، والأَولى أن يكون المعنى الذي هو مُلازم لحالة واحدة في سرٍّ وإعلان، وقدَّر أبو علي « مَنْ » هذه تمييزاً، والفاعل مستتر.

---

[1] الشـــاهد أن « موهناً » مفعول به عند سيبويه عمل به كليل، وظرف عند ابن هشام عملَ فيه رائحة الفعل.

شـــآها: شـــاقها أي شـــاق بقـــر الوحش، كليل أي برق كليل وهو الضعيف، وموهن: منتصـــف اللـــيل، عملٌ: دائب، طراباً أي أن بقر الوحش باتت طربة إليه منتقلة نحوه، وبات الليل لم ينم، أي أن البرق استمر الليل كلَّه.

[2] الشاهد أن مَنْ الثانية نكرة تامة عند أبي علي الفارسي.

والمزكأ : الملجأ.

وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾[1] تعلُّقه باسم الله تعالى وإن كان عَلماً، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمَّى بهذا الاسم، وأجيز تعلُّقه بـ ﴿ يَعْلَمُ ﴾، و بـ ﴿ سِرَّكُمْ ﴾ و ﴿ وَجَهرَكُمْ ﴾، وبخبر محذوف قدَّره الزمخشري بـ « عالم » وردَّ الثاني بأن فيه تقديمَ معمول المصدر وتنازُعَ عاملين[2] في متقدِّم[3]، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدَّراً بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحوُ ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[4] والظرف متعلقٌ بأحد الوصفين قطعاً؛ فكذا هنا، وردَّ أبو حيان الثالث[5] بأن « في » لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا ردَّ[6] على تقديرهم في ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[7] مستقبلاتٍ لعدَّتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ ﴾ وليس الدليل حرف الجر، ويقال لَهُ: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسدَّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسُدُّ ؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف، لا لجوازه.

---

(1) الأنعام: ٦ /٣، والآية ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ ...﴾

(2) أي أن يتعلق الجار والمجرور بـ سركم وجهركم.

(3) أي متقدم على العاملين المتنازعين فيه.

(4) التوبة: ٩ / ١٢٨، والآية ﴿ لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾

(5) أي تعليق « في السموات » بخبر محذوف.

(6) أي أبو حيان.

(7) الطلاق: ٦٥/١، والآية ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ...﴾.

ومـــثالُ التعلُّق بالمحذوف ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾[1] بتقدير وأرسلنا ولـــم يتقدم ذكر الإرسال، ولكنْ ذِكرُ النبي والمرسَل إليهم يدل على ذلك. ومثله ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾[2] ففي وإلى متعلقان باذهبْ محذوفاً ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾[3] أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾[4] أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[5] ومنه باء البسملة.

---

(1) الأعراف: ٧ /٣٧.

(2) النمل: ٢٧ / ١٢، والآية ﴿ وَأَدْخِـلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ.. ﴾.

(3) الـــبقرة:٢/٨٣، والآيـــة ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً .. ﴾.

(4) يوسف: ١٢ /١٠٠.

(5) العنكبوت: ٢٩ / ٨.

هل يتعلَّقان بالفعل الناقص؟

مَن زَعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك، وهم المبرِّد فالفارسي فابن حني فالجرجاني فابن بَرْهان ثم الشَّلَوبين، والصحيح أنها كلَّها دالة عليه إلا ليس.

واستُدل لمثبتي ذلك التعلُّق بقوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾[1] فإن اللاّم لا تتعلَّق بعجباً لأنه مصدر مؤخَّر، ولا بأوْحَيْنَا لفساد المعنى[2]، ولأنه صلة لأنْ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه[3]، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عَجَبًا[4] على حدِّ قوله:

لمـيَّةَ مـُوْحشـاً طلـلُ يَـلوحُ كـأنَّه خِـلَـلُ[5]

هل يتعلَّقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي في قوله:

ونِعمَ مَزْكأ مَنْ ضاقتْ مذاهبهُ ونعمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ[6]

---

(1) يونس: ١٠ / ٢، وتتمة الآية ﴿ إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ ... ﴾.

(2) لأن الإيحاء للناس لا معنى له وإنما للرسول ﷺ.

(3) انظر ماسلف ص: ١٣٣.

(4) علـى اعتبار أن « للناس » في الأصل متعلقان بصفة لـ عجباً وقدمت الصفة على الموصوف فأعربت حالاً.

(5) الشـاهد أن « موحشا» في الأصل صفة لطَلل فلما قدِّم عليه صار حالاً منه، والخلل جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة منقوشة يلف بها جفن السيف.

(6) سلف البيت ص: ١٣٣.

أن « مَنْ »[1] نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في « ما » من نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[2]، وأن الظرف[3] متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن « هو » مبتدأ خبرهُ « هو » أخرى مقدَّرة على حدِّ.

أنا أبو النَّجْم وشِعْري شِعْري[4]

وأن الظرف متعلِّق بهو المحذوفة لتضمُّنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو باقٍ على ودِّه في سرِّه وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان[5]. وعندي أن يقدَّر المخصوص هو، لتقدُّم ذِكر بشر في البيت قبله[6]، وهو:

وكيف أرهب أمْراً أو أُراعُ به ... وقد زكأتْ إلى بشرِ بنِ مـــروان

فيبقى التقدير حينئذ: هو هو هو [7].

هل يتعلَّقان بأحرف المعاني[8]؟

المشهور منعُ ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفصَّل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا،

---

(1) في الشطر الثاني.

(2) البقرة: ٢/٢٧١، والآية ﴿ إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ... ﴾

(3) أي « في سرٍّ »

(4) الشـــاهد فـــي البيـــت أن معـــناه وشعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شـــيء آخر، فعدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو في اللفظ وأما في المعنى فهو مغاير في الشهرة.

(5) هو والي البصرة والكوفة في عهد أخيه عبد الملك بن مروان.

(6) أي قبل البيت:

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ... ونعم من هو في سر وإعلان.

(7) هو الأول مبتدأ وخبره هو الثاني، وهو الثالث مخصوص بالمدح.

(8) أحرف المعاني هي الأحرف التي وضعت لمعانٍ كان حقها أن تؤدى بالفعل.

وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعما في نحو ((يا لَزيد)) أن اللام متعلِّقة بيا، بل قالا في « يا عبد الله »: إنّ النصب بيا، وهو نظير قولهما في قوله:

أبا خُراشة أمَّا أنت ذا نفـرِ فإنَّ قـومِيَ لـم تأكلهمُ الضَّبُعُ[1]

إن ((ما)) الزائدةَ هي الرافعةُ الناصبةُ، لا ((كان)) المحذوفةُ.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه:

وما سُعادُ غداةَ البَيْن إذْ رحلوا إلا أغنُّ غضيضُ الطّرْفِ محكولُ[2]

غداةَ البين: ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغنَّ. وقال ابن الحاجب في ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾[3] إذ: بدل من اليوم، واليومُ إما ظرف للنفع المنفي، وإما لمَا في « لن » من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفيُّ نفعٌ مطلق[4]، وعلى الأول نفع مقيد باليوم[5]. وقال أيضاً: إذا قلت: « ما ضربتُهُ للتأديب » فإنْ قصدتَ نفي ضربٍ مُعلَّل بالتأديب فاللامُ متعلقة

---

(1) الأصـل « لأن كنـت ذا نفـر .. » فحذفت كان وعوض عنها بـ «ما » فانفصل الضمير، وحذفت اللام المعلِّلة من أوله.

(2) الغـداة: مقابل العشي، والمراد في البيت مطلق الزمن، والبين: الفراق، إذ: بدل من غـداة، الغـنة: صوت لذيذ يخرج من الأنف، شبه سعاد بالظبي الأغن والجامع بينهما النفور، غضيض: فتور، الطرف: العين.

والشـاهد فـي البيت كما ذكره ابن هشام من أن غداة البين ظرف للنفي أي متعلق بـ « ما » النافية.

(3) الزخرف: ٤٣ / ٣٩ ، وتتمة الآية ﴿ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾.

(4) على أن العامل في اليوم « لن ».

(5) على أن العامل في اليوم النفع المنفي.

بالفعل، والمنفيُّ ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفي، وإن قصدتَ نفي الضرب على كل حال فاللامُ متعلِقة بالنفي والتعليل له، أي أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدَّب بعض الناس بترك الضرب. ومثله في التعلُّق بحرف النفي « ما أكرمتُ المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته »، إذ لو عُلق هذا بالفعل فسد المعنى المراد[1].

ومن ذلك قوله[2] في قوله تعالى: ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[3]: الباء متعلقة بالنفي، إذ لو عُلقت بمجنون لأفاد نفيَ جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المرادُ نفيُ جنون خاص، اهـ ملخصاً وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويِّين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدَّر أن التعلُّق بفعل دلَّ عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرتُ في شرحي لقصيدة كعب[4] رضي الله تعالى عنه أن المختار تعلُّق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كسُعادَ إلا ظبيٌ أغنُّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلَّا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عَمْرُون،

---

(1) لأن المعنى حينئذ إكرام المسيء لأجل تأديبه منفيّ، وإهانة المحسن لأجل مكافأته منفية، وهذا لا ينافي أن الإكرام والإهانة ثبتا لغير ذلك، وهذا خلاف المعنى المراد، لأنّ المعنى المراد انتفاء الإكرام المتعلق بالمسيء لأجل تأديبه وانتفاء الإهانة المتعلقة بالمحسن لأجل المكافأة.

(2) أي ابن الحاجب.

(3) القلم: ٦٨ / ٢.

(4) أي « بانت سعاد » ، وأولها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيَّمٌ إثْرها لم يُفْدَ مكبولُ

وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله:

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رطباً ويابساً لدى وَكْرها العُنابُ والحَشَفُ البالي[1]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به[2]، فعملُه في الظرف أجدَر.

فإن قلت : لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحةُ إعمال المقدَّر[3]، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا « زيدٌ زهيرٌ شعراً وحاتمٌ جُوداً » وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين وذلك في قوله:

تُعيِّرنا أنَّنا عالةٌ ونحنُ صعاليكَ أنتم مُلوكا[4]

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صَعلكتنا مثلُكم في حال مُلْككم.

فإن قلت: قد أُوجبتَ في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا تتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سَوغ تقدُّمَ صعاليك هنا عليه؟

قلت: سوَّغه الذي سوَغ تقدُّم بُسراً في « هذا بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً » وإن كان معمولُ اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو « لهو أكفؤُهم ناصراً » وهو

---

(1) الشاهد أن العامل في الحال « رطباً » حرف التشبيه لما فيه من معنى الفعل العناب: ثمر، الحشف: أرادأ التمر.

(2) الحال تشبه المفعول به من جهة أن الفعل يتسلط على بعضها بلا توسط ظرف ملفوظ أو مقدر.

(3) المذكور هو كأن، والمقدَّر هو الكاف التي قدرها ابن هشام في « كسعاد ».

(4) الشاهد أن صعاليك وملوكاً حالان عمل فيهما كاف التشبيه المحذوفة، العالة: الفقير، الصعاليك: الفقراء.

خشية اختلاط المعنى[1]، إلا أن هذا مطرد ثَمَّ لقوة التفضيل، ونادرٌ هنا لضعف حرف التشبيه .

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران:

أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه « سفر السعادة »[2] وهو أن عالةً من « عالني الشيء» إذا أثقلني، و« ملوكاً » مفعول، أي أننا نُثقِلُ الملوك بطرْح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُم ﴾[3].

والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أنَّ التقدير: إنا عالةٌ صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِّئَ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو مُتَّجه على بُعْد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة، أي أنا نعُول صعاليك، ويكون نحن توكيداً لضمير« عالةٌ »، وأنتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: « ملوكاً » وكأنه عنده حال من ضمير عالة، والأولى على قوله أن يكون صعاليك حالاً من محذوف، أي نَعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في « لقيته مُصعِداً مُنحدِراً » فإنهم نصوا على أن يكون الأول للثاني والثاني للأول، لأن فصلاً أسهلُ من فصلين، ويكون أنتم توكيداً للمحذوف، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، وإنما جوَّزناه أولاً لأن الصعاليك هم المخاطَبون، فيحتمل أن يكون راعى المعنى.

---

(1) لأنـــه لو قيل: هذا أطيبُ منه يسراً رطباً لا يدرى الحال المفضلة من المفضل عليها فيوهم أن رطباً حال من ضمير « أطيب » الواقع خبراً، ورطباً حال من ضمير « منه » والعامل في الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز.

(2) اسمه « سفر السعادة وسفير الإفادة » مطبوع في دار صادر.

(3) الأحزاب: ٦/٣٣، والآية ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ.. ﴾.

ذكر مالا يتعلّق من حروف الجر

يستثنى من قولنا: « لا بدَّ لحرف الجر من متعلَّق » ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء و « من » في ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1] ، ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[2] وذلك لأن معنى التعلُّق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصُرتْ عن الوصول إلى الأسماء فأُعينت على ذلك بحروف الجرّ، والزائد إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وقولُ الحَوفي: إن الباء في ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾[3] متعلقةٌ وهمٌ، نعم يصح في اللام المقوّية أن يقال: إنها متعلِّقة: بالعامل المقوَّى نحو ﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[4] و ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[5] و ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[6] لأن التحقيق أنها ليست زائدةً محضة لمَا تُخيل في العامل من الضعف الذي نزَّله منزلة القاصر، ولا معدِّيةً محضة لا طِّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: لعلَّ في لغة عُقَيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

فقلتُ ادْعُ أُخرى وارفعِ الصوتَ جَهْرةً ... لعلَّ أبي المِغْوار منك قريبُ[7]

---

(1) الرعد ١٣/ ٤٣ ومثلها الإسراء ١٧: ٩٦.

(2) فاطر: ٣/٣٥ وتتمة الآية ﴿ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾.

(3) التين ٩٥/ ٨.

(4) البقرة: ٢ / ٩١، والآية ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرونَ بِمَا وَرَاءهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ... ﴾

(5) هود: ١١/ ١٠٧، والآية ﴿ إن ربك فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾

(6) يوسف: ١٢ / ٤٣.

(7) الشاهد أن لعلَّ حرف جر على لغة بني عُقيل.

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقُّع، كما دخلت « ليت » لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جرُّوا بها مَنْبهةً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختصَّ به كحروف الجر.

والثالث: لولا فيمَنْ قال: « لولاي، ولولاك، ولولاه » على قول سيبويه: إن لولا جارة للضمير، فإنها أيضاً بمنزلة لعلَّ في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق، وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجرِّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم « ما أنا كأنت »[1] وهذا كقوله في « عسايَ » ويردُّهما[2] أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتَّصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافُقهما في الإعراب، وكونُ ذلك في الضرورة كقوله:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألا يُجـاورَنا إلاكِ دَيَّـارُ[3]

وعليه خرَّج أبو الفتح قوله:

نحنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أعلمُنا منَّا بركضِ الجياد في السَّدَفِ[4]

فادَّعى أن « نا » مرفوع مؤكِّدٌ للضمير في أعلم، وهو نائب عن نحن، ليتخلَّص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بِمنْ، وهذا البيت أشكلَ على أبي عليّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

---

(1) الأصل: ما أنا كك، فأبدلوا ضمير الرفع من ضمير الجر.

(2) أي يرد قولي أبي الحسن الأخفش في لولاي وعساي.

(3) الشـاهد: أن الضمير في إلاك ناب عن الضمير المنفصل إياك لاتحادهما في المحل الإعرابـي وهـو النصـب ولأن الضمير المنوب عنه منفصل ولأن الموضع موضع ضرورة وهو الشعر.

(4) الشاهد كما ذكر المصنف عن ابن جني.
الوديّ: النخلة الصغيرة، السدف في لغة قيس: الضوء، وفي لغة تميم: الظلمة.

والرابع: رُبَّ في نحو « رُبَّ رجُل صالحٍ لقيتهُ، أو لقيتُ »، لأن مجرورها مفعولٌ في الثاني[1]، ومبتدأ في الأول[2]، أو مفعول على حدّ « زيداً ضربته » ويقدَّر الناصب بعد المجرور لا قبل الجارّ، لأن ربَّ لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرُّماني وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرٍّ مُعدٍّ، فإن قالوا: إنها عدَّت العاملَ المذكور فخطأ، لأنه يتعدَّى بنفسه، ولاستيفائه معمولَه في المثال الأول، وإن قالوا: عدَّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرَّح به جماعة ففيه تقدير لمَا معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلَّيْن بأنه إذا قيل: « زيدٌ كعمرو» فإن كان المتعلَّق استقرَّ فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو « في » من « زيد في الدار » وإن كان فعلاً مناسباً للكاف- وهو أشبه- فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

والحقُّ أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو خلا وعدا وحاشا، إذا خَفضْنَ، فإنهن لتنحية الفعل عمَّا دخلنَ عليه، كما أن « إلاَّ » كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الإسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلِّقة لصح ذلك في إلاَّ، وإنما خُفض بهنَّ المستثنى ولم يُنصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهنَّ أفعالاً وأحرفاً.

---

[1] إذا قلنا: لقيت.

[2] إذا قلنا: لقيته.

حكمها بعد المعارف والنكرات

حُكمُها بعدهما حكمُ الجمل، فهما صفتانِ في نحو « رأيتُ طائراً فوقَ غُصنٍ أو علىَ غُصنْ »، لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو « رَأيْتُ الهِلال بَيْنَ السَّحَابِ، أو في الأُفق »، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو « يُعْجبني الزَّهْرُ في أكمامِه، والثمرُ علىَ أغْصَانِه »، لأن المعرَّف الجنسيَّ كالنكرة، وفي نحو « هذا ثمرٌ يانع على أغصانه »، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

Damascus University

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإنْ تقدَّمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحبُ خبر أو حالٍ نحوُ « ما في الدار أحد » و « أفي الدار زيد » و « مررت برجلٍ معه صقْرٌ » و « جاء الذي في الدار أبوه » و « زيد عندك أخوه » و « مررت بزيد عليه جُبَّةٌ » ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرْجَحَ كونُه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أن الأرجح كونُه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأَصل عدمُ التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعرب[1] فاعلاً فهل عاملُه الفعلُ المحذوف أو الظرفُ أو المجرور لنيابتهما عن استقرَّ وقُرِبهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني[2] لدليلين: أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو « زَيْدٌ في الدارِ جَالساً » ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع.

ولقوله[3]:

وإنْ يكُ جُثْماني بأرضٍ سِواكُمُ ... فإنَّ فؤادي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[4]

---

(1) أي الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور بعد استيفائه الشروط السابقة.

(2) أي كون العامل في الفاعل الظرف أو الجار والمجرور.

(3) هذا هو الدليل الثاني من الدليلين.

(4) الشاهد أن « أجمع » تأكيد للضمير المستتر في الظرف- وهو عندكِ- بكسر الكاف.

فأكَّد الضمير المستتر في الظرف، والضميرُ لا يستتر إلا في عامله، ولا يصحُّ أن يكون توكيداً لضميرٍ محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إنَّ على مَحلِّه من الرفع بالابتداء[1]،لأن الطالب للمحلِّ قد زال[2].

واختار ابن مالك المذهب الأول[3]، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد[4] الظرفُ أو المجرور نحو « في الدار- أو عندك - زيدٌ » فالجمهور يوجبون الابتداء[5]، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو « قائم زيد »[6] أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً، وغيرُهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

---

(1) أي قبل دخول الحرف الناسخ « إنَّ ».

(2) أي لأن الابتداء الذي يطلب الرفع قد نسخ بـ إن.

(3) أي المذهب الذي يقول: إن العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الفعل المحذوف.

(4) إن لم يعتمد على أحد الأشياء الخمسة التي ذكرها.

(5) أي أن « زيد » مبتدأ ليس غير.

(6) أجاز الأخفش والكوفيون في اسم الفاعل أن يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر وإن لم يعتمد على أحد الأمور الخمسة التي عددها ابن هشام فزيد عندهم فاعل لقائم سد مسد الخبر.

تـــنبيهات

يَحتمِل قول المتنبي يذكر دارَ المحبوب:

ظَلَلْتَ بها تَنْطَوي على كَبِـدٍ نـــضيجةٍ فوقَ خِلبها يَدُها[1]

أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء والأولُ أبلغ، لأنه أشدُّ للحرارة، والخِلْب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليدَ إلى الكبد للملابَسة بينهما، فإنهما[2] في الشخص[3].

ولا خلاف[4] في تعيُّن الابتداء في نحو « في داره زَيْد » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت « في داره قيام زيد » لم يُجزها الكوفيون البتةَ، أما على الفاعلية فلما قدمنا[5]، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أُضيف إليه المبتدأ، والمستحقُّ للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم، « في أَكْفَانِه دَرْجُ[6] الميتِ » وقوله:

بِمَسْعاتِه هُلْكُ الفَتَى أوْ نَجاتُهُ[7]

---

(1) ظلت : ظللت، بها أي في تلك الدار، تنطوي: تنثني، يخاطب الشاعر نفسه.

(2) أي لأنهما.

(3) نسب اليد إلى الكبد من طول وضعه يده عليها، والعرب تسمي الشيء باسم غيره إذا طالت صحبته له.

(4) هذا هو التنبيه الثاني.

(5) أي لعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

(6) الدَّرْج: لفُّ الشيء.

(7) هـذا شـطر مـن الطويل لم يعرف لـه تتمة، ومسعاته مصدر ميمي، وهو فاعل أو مبتدأ.

وإذا كان الاسم في نية التقديم[1] كان ما هو من تمامه كذلك[2].

والأرجح[3] تعيُّن الابتدائية في نحو « هل أفْضَلُ منك زيدٌ » لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدِّ، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

ومن المشكل[4] قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إذا الداعي المثوِّبُ قال يالا[5]

لأن قوله « نحن » إن قُدِّر فاعلاً لزم إعمال الوصف غيرَ معتمد، ولم يثبت، وعَمَلُ أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قُدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومِنْ، وخرَّجه أبو علي -وتبعه ابن خروف- على أن الوصف خبر لنحن محذوفة وقدَّر نحن المذكورة توكيداً للضمير في أفعل.

---

(1) كالمبتدأ.

(2) كالمضاف إليه، أي أنه في نية التقديم كالمبتدأ.

(3) هذا هو التنبيه الثالث.

(4) هذا هو التنبيه الرابع.

(5) في البيت شاهد لم يتعرض له المصنف وهو أن الكوفيين قالوا في يا لزيد أصله يا آل زيد، وقالوا: لو كانت اللام جارة ما جاز الاقتصار عليها في هذا البيت.
المثوِّب: المستغيث يلوح بثوبه.

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة نحوُ ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[1].

الثاني: أن يقعا حالاً نحو ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[2]، وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾[3] فزعم ابن عطية أن « مُسْتَقِرًّا » هو المتعلَّق الذي يقدَّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدمُ التحرُّك، لا مطلقُ الوجود والحصول، فهو كونٌ خاص.

الثالث: أن يقعا صلة نحو ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[4].

الرابع: أن يقعا خبراً، نحو « زيد عندك، أو في الدار » وربَّما ظهر في الضرورة كقوله:

لكَ العزُّ إن مولاكَ عزَّ وإنْ يُهَنْ فأنتَ لدى بُحبوحة الهُونِ كائنُ [5]

وفي شرح ابن يعيش[6]: « متعلَّق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذف ونُقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت « زيد استقرَّ عندك » فلا يمنع مانع منه » ا هـ. وهو غريب.

---

(1) البقرة: ٢ / ١٩، تتمة الآية ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ.... ﴾.

(2) القصص: ٢٨ / ٧٩.

(3) النمل: ٢٧ / ٤٠، وتتمة الآية ﴿ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي... ﴾.

(4) الأنبياء: ٢١ / ١٩، وتتمة الآية ﴿ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾

(5) العزّ: القوة، بحبوحة العيش: وسطه، الهون: الذل.

(6) أي كتاب شرح المفصل لابن يعيش، انظره: ١ /٩٠.

الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحوُ ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾[1] ونحوُ ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾[2] ونحو « أعندك زيد».

والسادس: أن يُستعمل المتعلَّق محذوفاً في مثلٍ أو شبْهِه، كقولهم لمن ذكرَ أمْراً قد تقادم عهدُه: « حينئذٍ الآن » أصله: كان ذلك حينئذٍ واسمعِ الآن، وقولهم للمُعْرِس: « بالرِّفاءِ والبنين »[3] بإضمار أعْرَسْتَ.

والسابع: أن يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطة التفسير نحوُ « أيومَ الجمعة صُمْتَ فيه ». ونحو « بزيد مررت به » عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿ وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾[4] والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاطَ الجار، وأن يُرفع الاسمُ بالابتداء أو يُنصب بإضمار « جاوزتُ » أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصبُ قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدَّر المحذوف مضارعاً، أي ويعذِّب، لمناسبة « يُدخِل » أو ماضياً،أي وعذَّب، لمناسبة المفسِّر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجرِّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ، مثل « إنَّ زيداً إنهُ فاضلٌ » ولا يكون الجارُّ والمجرور توكيداً للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر، لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تُبدل مضمَراً من مُظْهَر، لا يقولون « قام زيد هو » وإنما جوَّز ذلك بعض النحويين بالقياس.

---

(1) إبراهيم: ١٤ / ١٥، والآية ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ..﴾.

(2) البقرة: ٢ / ١٩، سلفت الآية ص: ١٥٠ .

(3) هذا مثل، انظر مجمع الأمثال: ١ / ١٠٠، والرِّفاء : الالتحام والاتفاق.

(4) الإنسان: ٧٦ / ٣١، والآية ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

والثامن: القَسَمُ بغير الباء[1] نحو﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[2]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[3] وقولهم: « لله لا يؤخر الأجل » و لو صُرِّح في ذلك بالفعل[4] لوجبت الباء[5].

---

(1) إذا ذكرت جاز تعليقها بفعل مذكور أو محذوف.

(2) الليل: ٩٢ / ١.

(3) الأنبياء: ٢١ / ٥٧.

(4) أي أُقسم.

(5) لأنها هي التي يجوز أن تذكر مع فعل القسم.

هل المتعلَّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ ؟

لا خـــلاف في تعيُّن الفعل في بابي القسمِ والصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: « وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو « جـــاء الـــذي في الدار » بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حدِّ قراءة بعضهم ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ ﴾[1] بالرفع، لقلة ذاك[2] واطِّراد هذا»[3] ا هـــ.

وكذلـــك يجب في الصفة في نحو « رجُل في الدار فله درهم » لأن الفاء تجـــوز في نحو « رجل يأتيني فله درهم »[4] وتمتنع في نحو « رجُلٌ صالح فله درهم » فأما قوله:

كلُّ أمـــرٍ مُباعِدٌ أو مُدانٍ فمَـــنُوطٌ بـــحكمةِ المُتعـــالي[5]

فنادر.

واخـــتُلف فـــي الخبر والصفة والحال، فمَنْ قدَّر الفعل – وهم الأكثرون – فلأنَّـــه الأصـــل فـــي العمل، ومَن قدَّر الوصفَ فلأنَ الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بدَّ من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقـــدر أولـــى، ولـــيس بشيء، لأن الحقَّ أطالبِ نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، كلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدَّر بحسَب المفسِّر فيقدَّر الفعل في نحو « أيومَ الجمعة تعـــتكف فـــيه » والوصفُ في نحو « أيوم الجمعة أنت معتكِفٌ فيه » ؟ والحقُّ عندي أنه لا يترجَّح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبينه.

---

(1) الأنعام: ١٥/٦، والآية ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ..﴾.

(2) أي لقلة حذف العائد المرفوع، لأننا نقدر « هو » مبتدأ على قراءة « أحسن » بالرفع.

(3) أي واطراد قوله: « جاء الذي في الدار ».

(4) الفاء رابطة لجواب شبه الشرط، والشرط لا ينعقد إلا بالفعل وشبهه كذلك.

(5) اقترن الخبر بالفاء والمبتدأ كل مضاف إلى نكرة، وليس في البيت فعل أو شبهه

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أمـــا في القسَم فتقديره أُقْسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحوُ « يومَ الجمعة صمت فيه ».

واعلم أنهم ذكَروا في باب الاشتغال أنه يجب ألاَّ يُقَدَّر مثل المذكور إذا حصـــل مانع صناعيٌ كما في « زيداً مررت به » أو معنويٌ كما في « زيداً ضـــربتُ أخـــاه » إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدِّي القاصر بنفسه، وفـــي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدَّر جاوزت في الأول، وأهنتُ في الثاني، وليس المانعان[1] مع كلٍّ متعد بالحرف، ولا مع كـــل سببيّ[2]، ألا ترى أنه لا مانع في نحو « زيداً شكرتُ لـــه » لأن شكر يـــتعدَّى بالجـــار وبنفســـه، وكذلك الظرف نحو « يوم الجمعة صمت فيه » لأن العـــامل لا يـــتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدَّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو « زيداً أهنتُ أخاه » لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثَل فيقدَّر بحسب المعنى[3]،وأما في البواقي نحو « زيدٌ في الدار» فيقدَّر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أُريد الحال أو الاستقبال نحـــو « الصـــومُ اليومَ » أو « في اليوم » و « الجزاءُ غداً » أو « في الغد » ويقـــدَّر كـــان أو اســـتقر أو وصـــفُهما[4] إن أُريـــد المضيُّ، هذا هو الصواب،

---

[1] أي الصناعي والمعنوي.

[2] أي ولا مع كل اسم مضاف للضمير.

[3] نحـــو المـــثل القائل: « بالرِّفاء والبنين »، نقدر الفعل مناسباً للمعنى فنقول: التقدير أعْرستَ بالرفاء والبنين.

[4] أي اسم الفاعل منهما.

وقد أغفلوه مع قولهم في نحو « ضربي زيداً قائماً »: إن التقدير: « إذ كان » إن أريد المضيُّ أو: « إذا كان » إن أريد به المستقبل، ولا فرقَ.

و إذا جهلت المعنى فقدِّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ ﴾[1]: إنهم جُعلوا في النار الآن لتحقُّق الموعود به » ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكنْ ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوف إلى الظرف والمجرور[2]، وتوهمَّ جماعةٌ امتناعَ حذف الكون الخاص، ويُبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول[3]، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليلَ أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراطُ النحويين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

وممَّا يتخرَّج على ذلك قولهم: « مَن لي بكذا » أي مَنْ يتكفَّلُ لي به؟ وقولُه تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[4] أي مستقبلاتٍ لعدتهن، كذا فسَّره جماعة من السلف، وعليه عوَّلَ الزمخشري، وردَّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يُحذف، وقال: « الصوابُ أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عِدَّتهن، فحُذف المضاف » اهـ.

---

[1] الزمر: ٣٩ /١٩، والآية: ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ ﴾.

[2] أي ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل إلى الظروف والمجرور.

[3] إذا قيل: أقائم أحد؟ فقيل: زيد، فالسؤال دليل على خبر زيد المحذوف.

[4] الطلاق: ٦٥ / ١، والآية ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾.

ومما يتخرَّجُ على التعلُّق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى ﴾[1] التقدير مقتولٌ أو يُقتلُ، لا كائن، اللهمَّ إلا أن تقدِّر مع ذلك مضافَيْن، أي قتلُ الحرِّ كائن بقتْل الحرِّ، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكونُ والمضافان، بل تقديرُ خمسة، لأن كلاً من المصدرين لابدَّ له من فاعل، وممَّا يُبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدِّره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسَّن الحذفَ أن يُعلم[2] عند موضع تقديره[3] نحو ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[4]، ونظيرُ هذه الآية قوله تعالى: ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾[5] الآية، أي أنَّ النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسنَّ مقلوعة بالسنِّ، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾[6] أنْ يقدَّر يجريان، فإن قدرتَ الكون قدرتَ مضافاً، أي جريانُ الشمس والقمر كائن بحسبان.

وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[7]: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من « في » حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حملُ قراءة السبعة على لغة

---

(1) البقرة: ١٧٨/٢، والآية ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ.. ﴾.

(2) أي أن يعلم المقدَّر.

(3) أي الكلمة التي يقدَّر بعدها.

(4) يوسف: ٨٢/١٢، والآية ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا.. ﴾.

(5) المائدة: ٤٥/٥، والآية ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ.. ﴾.

(6) الرحمن: ٥٥ / ٥.

(7) النمل: ٢٧ / ٦٥.

مـــرجوحة، وهـــي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلِّصُ من هذين المحذورين أن يقدَّر: قُلْ لا يعلم مَنْ يذكُرُ فـــي الســـموات والأرض، ومَـــنْ جوَّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحـــتج بقولهم « القلمُ أحدُ اللسانَين » ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجه آخـــر، وهو أن يقدَّر مَنْ مفعولاً به، والغيبَ بدل اشتمال، والله فاعل، والاستثناء مفرَّغ.

قل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدَّر[1] مقدَّماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخَّراً، وما يقتضي إيجابَه.

فالأول نحو « في الدار زيد » لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو « إنَّ في الدار زيداً » لأنّ إنَّ لا يليها مرفوعُها.

ويلزم مَنْ قدَّر المتعلَّق فعلاً أن يقدِّره مؤخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

تـــنبيه

ردَّ جماعةٌ منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾[2] وقولـــك: « أمَّا في الدارِ فزيدٌ » لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعل، و « أمّا » لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحوُ ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾[3]، وهذا على ما بيناه غير واردٍ، لأن الفعل يقدَّر مؤخراً.

---

(1) أي متعلَّق الظرف والجار والمجرور.

(2) يونـــس: ١٠ / ٢١، والآية ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَّاء مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾.

(3) الواقعة: ٥٦ / ٨٨، والآية التي تليها ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾ .

ذكر أمور كُلِّيَّة يتخرَّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية

وهي إحدى عشرَة قاعدةً:

القاعدة الأولى

قد يُعطى الشيء حكمَ ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما.

١- فأما الأول فله صور كثيرة:

إحداهـــا: دخولُ الباء في خبر أنَّ في قوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾[1] لأنه في معنى « أوَ ليس الله بقادر »، والذي سهَّل ذلك التقديرَ تباعدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾[2].

ومثله[3] إدخال الباء في ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[4] لمَا دخله من معنى اكتفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله:

قـــليلٌ منـــكَ يَكفيني، ولكنْ قـــليلُك لا يـــُقال لـــه قليل[5]

وفي قوله[6]:

هنَّ الحرائر لا ربَّاتُ أحْمِرةٍ سُودُ المحاجِرِ لا يقرَأنَ بالسُّوَرِ[7]

---

[1] الأحقاف: ٤٦ / ٣٣، وتتمة الآية ﴿ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

[2] الإسراء: ١٧ / ٩٩.

[3] أي ومثل دخول الباء في خبر أنَّ.

[4] الرعد: ١٣ / ٤٣، وفي غير ما سورة.

[5] لم تزد الباء في فاعل يكفي الذي بمعنى أبزأ و أغنى.

[6] عطـــف قولـــه : « وفي قولـــه » على « في » في قوله: « في خبر أنَّ » أو على في قوله: « إدخال الباء في ».

[7] الشاهد زيادة الباء في المفعول به « السور » لأن معنى يقرأن يتقربن.

لمـــا دخله من معنى لا يتقرَّبْن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول « وصل إليَّ كتابُك فقرأت به » .

على حدِّ قوله:

... ... لا يقرأن بالسُّور

لأنه عارٍ عن معنى التقرُّب.

والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو « إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو » اكتفاءً بخـــبر إنَّ، لمَّـــا كان « إنَّ زيداً قائم »، في معنى « زيد قائم »، ولهذا لم يجُز « ليتَ زَيداً قائم وعمرو »[1].

والثالـــثة: جـــواز « أنا زيداً غير ضاربٍ » لمَّا كان في معنى « أنا زيداً لا أضـــربُ »، ولـــولا ذلـــك لم يجز، إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فكـــذا لا يـــتقدَّم معموله[2]، لا تقول: « أنا زيداً أوَّلُ ضاربٍ، أو مثلُ ضاربٍ » ودليل المسألة[3]. قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[4]

وقولُ الشاعر:

فتىً هُو حَقّاً غيرُ مُلْغٍ تولَّهُ ولا تتَّخِذ يوماً سِواهُ خليلا[5]

---

[1] هذه جملة إنشائية، و « زيد قائم » جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب.

[2] أي معمول المضاف إليه على المضاف.

[3] أي جواز تقدُّم معمول المضاف إلى « غير » عليها.

[4] الزخرف: ٤٣ / ١٨، في الخصام جار ومجرور متعلقان بـ مبين، تقدَّما على غير، لأن المعنى « لا يبين ».

[5] الشاهد: جواز تقدُّم معمول الاسم الذي أُضيف إلى غير وهو « ملغ » على غير لأن قوله: « غير ملغ » بمعنى لا يلغي.

وقولهُ:

إن امْرأً خصَّني يَوماً مودَّتَهُ على التَّنائي لَعندي غيرُ مَكفورِ[1]

ويحتمل أن يكون منه[2] ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۞ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[3] ويَحتمل تعلُّق « على » بعسير، أو بمحذوف هو نعت له، أو حالٍ من ضميره ولو قلت « جاءني غيرُ ضاربٍ زيداً » لم يجز التقديم، لأن النافي هنا لا يحلُّ مكان « غير »[4].

والرابعة: جواز « غيرُ قائمٍ الزَّيدان » لمَّا كان في معنى « ما قائم الزيدان » ، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ودليل المسألة قوله:

غَير لاهٍ عداكَ فاطَّرِح اللَّهْوَ ولا تَغْترِرْ بعارضِ سِلْمِ[5]

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس:

غَيْرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقضي بالهمِّ والحزَنِ[6]

---

[1] الشاهد أن الظرف عندي متعلق بمكفور، وقدم الظرف جوازاً وهو معمول للمضاف إليه مكفور لأن المعنى لا يكفر عندي.

[2] أي من قبيل تقديم معمول ما أضيف إليه غير عليها.

[3] المدثر: ٧٤ / ٩ - ١٠.

[4] لو قلت: « جاءني لا أضرب زيداً » لم يجز.

[5] عداك فاعل لاسم الفاعل « لاه » سد مسد خبر المبتدأ غير، ولاه: اسم فاعل من اللهو، والسِّلم: الصُّلح.

[6] الشاهد أن « غير » مبتدأ أضيف إلى اسم المفعول « مأسوف » الذي أسند إليه الجار والمجرور « على زمن »، فاستغنى غير عن خبر، وهذا نحو قولنا: أمحزونٌ على زيد، وما مأسوف على بكر، فإنه بمعنى أتحزن على زيد ؟ وما يؤسف على بكر من حيث المعنى.

والخامسة: إعطاؤهم « ضاربُ زَيْدٍ الآنَ أو غداً » حكمَ « ضاربٌ زيداً» في التنكير، لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه برُبَّ، وأدخلوا عليه أل، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو « هذا مَلتوتاً شاربُ السَّويقِ » كما يتقدَّم عليه[1] حال منصوبه[2]، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيُّ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

والسادسة: وقع الاستثناء المفرَّغ في الإيجاب في نحو ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[3]، ﴿ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[4] لمَّا كان المعنى وإنها لا تَسْهُلُ إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتمَّ نورَه.

السابعة: العطف بـ « ولا »[5] بعد الإيجاب في نحو:

وما سوَّدتْني عامرٌ عن وراثةٍ أبى اللهُ أنْ أسموْ بأمٍّ ولا أبِ[6]

لمَّا كان معناه قال الله لي: لا تَسْمُ بأم ولا أب.

الثامنة: زيادة « لا » في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾[7] قال ابن السِّيْد: « المانع من الشيء آمرٌ للممنوع ألاَّ يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا تسجد » والأقربُ عندي أن يقدَّر في الأول[8] « لم يُرد الله لي »،

---

(1) أي على اسم الفاعل.

(2) نحو هذا ملتوتاً شاربٌ سَويقاً، فملتوتاً حال من سويقاً، وهو في الأصل صفة له، لكن تقدم على الموصوف فأعرب حالاً.

(3) البقرة: ٢/٤٥، والآية ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾.

(4) التوبة: ٩/٣٢، والآية ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾.

(5) العطف بالواو وحدها و « لا » لتأكيد النفي.

(6) الشاهد في البيت كما ذكر المصنف، وقوله: سوَّدتني جعلتني سيداً.

(7) الأعراف: ٧/١٢، والآية ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾.

(8) أي في البيت السابق.

وفـــي الثانـــي[1]ما الذي أمركَ، يوضّحه في هذا أنَّ الناهيةَ لا تصاحب الناصبةَ بخلاف النافية.

التاسعة: تعدّي رضي بـــ « على » في قوله:

إذا رضيـــتْ عليَّ بَنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أعجبَني رضاها[2]

لمَّا كان « رضي عنه » بمعنى « أقبل عليه بوجه ودّه »، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو « سَخِط ».

العاشـــــرة: رفـــعُ المســـتثنى على إبداله من الموجَب في قراءة بعضهم: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[3] لمَّا كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾.

وقـــيل: إلا وما بعدها صفةٌ، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب[4]، وقـــيل: مرادُهم بالصفة عطفُ البيان، وهذا لا يَخْلُص من الاعتراض إن كان[5] لازمـــاً، لأن عطـــف البـــيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليلٌ مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا.

---

[1] أي في الآية السابقة.

[2] قـــيل في البيت أقوال منها أن على بمعنى عن، وأن الفعل « رضيت » ضمن معنى « عطفت » لأنه إذا رضي عنه فقد عطف عليه، وما أورده ابن هشام.

[3] الـــبقرة: ٢/٢٤٩، والآية ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ.. ﴾ مراد ابن هشام في الآية قراءة الرفع في « قليلاً » أي « قليلٌ ».

[4] الضمير لا يوصف ولا يوصف به.

[5] اسم كان هو يعود إلى الاعتراض.

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾[1] مع أن المشار إليه اليدُ والعَصا مؤنثان، ولكنَّ المبتدأ عينُ الخبر في المعنى، والبرهان مذكَّر، ومثله[2] ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ ﴾[3] فيمَنْ نصب الفتنة وأنَّثَ الفعل.

الثانية عشرة: قولُهم: « علمْتُ زيْدٌ مَنْ هُوَ »[4] برفع « زيد » جوازاً، لأنه نفس « مَنْ » في المعنى.

الثالثة عشرة: قولهم: « إن أحداً لا يقول ذلك » فأوقع أحداً في الإثبات لأنه نفسُ الضمير المستتر في « يقولُ »، والضمير في سياق النفي فكأن « أحداً » كذلك.

وقال:

في ليْلةٍ لا نرى بها أحَداً يَحْكي علينا إلا كواكبُها[5]

فرفع كواكبها بدلاً من ضمير يحكي، لأنه راجع إلى « أحداً »، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

---

(1) القصص: ٢٨/٣١-٣٢، والآيتان: ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ۞ اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ .. ﴾.

(2) أي ومثل ما سبق في مراعاة المعنى، فقد أنث الفعل « تكن » مع أن اسمها مذكر وهو المصدر المؤول، وذلك باعتبار الخبر وهو « فتنتهم »، فكما أعطى المبتدأ في الآية السابقة معنى الخبر فجاء مذكراً أعطي هنا ما أصله المبتدأ معنى الخبر فأنث الفعل الناسخ « تكن ».

(3) الأنعام: ٦/٢٣، وتتمة الآية ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾.

(4) زيد: مبتدأ، مَنْ: مبتدأ ثانٍ، هو: خبر من، و « مَنْ هو » خبر زيد، و « زيد مَنْ هو » جملة في محل نصب سدت مسد مفعولي علم المعلق عن العمل.

(5) الشاهد كما ذكر المصنف.

وهـذا الـباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهـل اليمـن يقول: فلانٌ لَغُوبٌ أتتْه كتابي فاحتقرها، فقال لـه: كيف قلت أتَتْه كتابي، فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد:

فيها خُطوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ كـأنَّه في الجِلدِ توليعُ البهَقْ[1]

إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السوادَ والبلقَ فقل: كأنهما، فقال: أردت « ذلك » ويْلَكَ.

وقـالوا: « مـررتُ بـرجُلٍ أبي عشْرَةٍ نفسُه، وبقومٍ عَربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عَرْفجٍ[2] كلُّهُ » برفع التوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعل[3] بالأسماء الجامدة[4]، وأكَّدوه لمَّا لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان

الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلةَ لفـظ آخـر لكونـه بمعـناه، وهو تنزيلهم اللفظَ المعدوم الصالحَ للوجود بمنزلة الموجود، كما في قوله:

بَدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[5]

---

[1] قولـه: فـيها أي في الأتن، والبلق: ما في الأتن من البياض، والتوليع: خطوط من بياض، والبهق: نوع من البرص، وحَّد الضمير في كأنه لأنه حمله على الجنس.

[2] العَرْفج: شجر له ثمرة خشناء كالحسَك.

[3] الفاعل مستتر

[4] هي الأب والعرب والعَرْفج.

[5] الشـاهد عطـف « سابق » بالجر على مدرك بعد أن توهم أنه جُرَّ بالباء لأنه خبر ليس، وهذا يسمى في الشعر العطف على التوهُّم وفي القرآن العطف على المعنى.

والثاني

أنــه لــيس بــلازم أن يُعطــى الشيء حكمَ ما هو في معناه، ألا ترى أن المصــدر قد لا يُعْطى حكم أنَّ أو أنْ وصلتهما، وبالعكس. دليلُ الأول[1] أنهم لم يُعطوه حكمهما في جواز حذف الجار[2]، ولا في سدِّهما مسدَّ جزأي الإسناد[3]، ثم إنهــم شــرَكوا بيــن أنَّ وأنْ في هذه المسألة في باب ظن، وخَصُّوا أنْ الخفيفة وصــلتَها بســدِّها مسدَّهما في باب عسى[4]، وخصوا الشديدة بذلك في باب لو، ودلــيل الثانــي[5] أنهما لا يُعطيان حكمه[6] في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: عجبت من قيامك، وعجبت أن تقوم، وأنك قائم، ولا يجوز: عجبت قيامك[7].

وشذَّ قوله:

فــإياكَ إياكَ المراء فإنَّــهُ إلى الشــرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ[8]

فأُجــري المصــدر مُجرى أنْ يفعل في حذف الجارِّ، وتقول « حسبت أنه قــائم، أو أن قــام » ولا تقــول: « حســبت قيامَك » حتى تذكر الخبر، وتقول

---

[1] أي عدم إعطاء المصدر حكم أنَّ وأنْ وصلتهما.

[2] حذف حرف الجر قبل أنَّ وأنْ مطرد إذا أمن اللبس.

[3] أي أنَّ « أنَّ » و « أنْ » واســميهما وخبريهما يسدان مسد مفعولي علم وظن وهما في الأصل مسند ومسند إليه.

[4] فــي نحو « عسى أن يقوم زيد »، وابن مالك يرى أن عسى هنا ناقصة، والجمهور على أنها تامة.

[5] أي عدم إعطاء أنَّ وأنْ وصلتهما حكم المصدر.

[6] أي المصدر.

[7] أي على حذف الجار.

[8] الشاهد أن بعض النحاة أجاز أن يعرب المصدر « المراء » مفعولاً له، والأصل من المــراء، وحذف حرف الجر تشبيهاً له بأنْ وما عملت فيه إذا قلت: إياك أنْ تفعل كذا، وقيل: الشاهد حذف حرف العطف، والأصل والمراء، وقيل غير ذلك.

« عسى أن تقوم » ويمتنع: عسى أنك قائم، ومثلُها في ذلك لعلَّ، وتقول: لو أنك تقــوم، ولا تقول: لو أن تقوم، وتقول: جئتك صلاة العصرِ، ولا يجوز جئتك أنْ تُصلي العصر، خلافاً لابن جني والزمخشري.

والثانــي: وهو ما أعطي حكمَ الشيء المشبِه له في لفظه دون معناه، لــه صور كثيرة أيضاً.

إحداهــا: زيــادة إنْ بعــد « ما » المصدرية الظرفية، وبعد « ما » التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ « ما » النافية. كقوله:

ورَجَّ الفَتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ[1]

وقوله:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعرضُ دون أدناهُ الخطُوبُ[2]

فهذان محمولان على نحو قوله:

ما إنْ رأيْتُ ولا سـمعْتُ به كاليومِ هايءَ أيْنُقٍ جُــرْبِ[3]

الثانــية: دخول لام ابتدائية على « ما » النافية، حَمْلاً لها في اللفظ على « ما » الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله.

لمَا أغْفَلْتُ شُكركَ فاصْطنِعْني فكيْف ومِن عَطائك جُلُّ مالي؟[4]

محمول في اللفظ على نحو قولك: « لَمَا تصنعُه حسنٌ »[5].

---

[1] الشاهد زيادة إنْ بعد ما الظرفية المصدرية لأنها أشبهت في اللفظ النافيةَ.

[2] الشاهد زيادة إنْ بعد ما لشبهها في اللفظ ما النافية.

[3] الشاهد زيادة إنْ بعد ما النافية.

هَنَأ البعير: طلاه بالقطران، أيْنُق جمع ناقة والأصل أنْوق، جُرْب جمع جَرْباء.

[4] الشاهد دخول لام الابتداء على ما النافية لشبهها صورة بـ « ما » الموصولة.

[5] أي لَلذي تصنعه حسَن.

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية نحوُ ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾[1] ونحوُ ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[2]، فهذا محمول في اللفظ على نحو ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً ﴾[3] ومَنْ أوّلها[4] على النهي لم يحْتج إلى هذا.

الرابعة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[5] لمَّا كان « أحْسِن بزيد » مشبهاً في اللفظ لقولك: « امرُرْ بزيدٍ ».

الخامسة: دخول لام الابتداء بعد إنَّ التي بمعنى نَعمْ، لشبهها في اللفظ بإنَّ المؤكِّدة، قاله بعضهم في قراءة مَن قرأ: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[6] .

السادسة: قولهم: « اللهم اغفرْ لنا أيَّتها العصابةُ » بضمِّ أية ورفْع صفتها كما يقال: « يا أيتها العِصابةُ » وإنما كان حقُّهما[7] وجوبَ النصب كقولهم: « نحنُ العُربَ أقرى النَّاس للضّيفِ » ولكنَّها[8] لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمَها[9] وإن انتفى موجِبُ البناء، وأما « نحن العُربَ » في المثال فإنه لا يكون منادى، لكونه بأل، فأُعطي الحكمَ الذي يستحقُّه في نفسه،

---

(1) النمل: ١٨/٢٧، والآية ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾.

(2) الأنفال: ٨ / ٢٥.

(3) إبراهيم: ٤٢/١٤، وتتمة الآية ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾.

(4) أي « لا ».

(5) مريم: ٣٨/١٩، وتتمة الآية ﴿ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ... ﴾.

(6) طه: ٢٠ / ٦٣.

(7) أي « أيَّتُها » وصفتها.

(8) أي « أيّ » في « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ».

(9) فبنيت.

وأما نحو « نحْن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ »[1] فواجب النصب، سواء اعتُبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السابعة: بناء باب حَذامِ في لغة الحجاز على الكسر[2]، تشبيهاً لها بدَرَاكِ ونَـزالِ، وذلـك[3] مشهور في المعارف، وربَّما جاء في غيرها[4]، وعليه وُجِّه قوله:

يـا ليْت حظِّي مِنْ جَدَاكَ الضَّافي والفضْلِ أن تترُكني كَفَافِ[5]

فالأصل كفافاً، فهو حال، أو تَرْكَ كَفافٍ فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله:

جاءَتْ لتصْرَعني فقُلتُ لها: اقْصري إني امرؤٌ صَرْعي عليْك حَرامِ[6]

ولـيس كذلك[7]، إذ ليس لفِعْله[8] فاعلٌ أو فاعِلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصلَه « حرَاميّ »[9] كقوله:

والدَّهر بالإنسانِ دوّاريُّ[10]

---

(1) هذا حديث نبوي.

(2) بنو تميم يعربونه، ويبنون ما انتهى بالراء نحو حضار.

(3) أي بناء حذام.

(4) أي في النكرت.

(5) الجدا: العطيَّة، الضافي: الكثير، كفاف أي كفٌّ عني وأكف عنك.

(6) الشـاهد أن أبا حاتم أخرج « حرامِ » مخرج « كفاف » في البيت، عدل فيه كفاف عن كاف، فكذلك حرام معدول، لها أي للناقة، اقصري: احبسي.

(7) أي ليس كما قال أبو حاتم من أن حرام معدول.

(8) أي فعل حرام وهو حرم.

(9) أي أن الـياء المشددة ياء النسب، وهي تفيد المبالغة، ثم خففت الياء ضرورة، وعلى هذا تكتب « حرامي ».

(10) الشاهد أن ياء النسب لحقت الوصف دوار للمبالغة.

ثم خفَّف، ولو أقوى لكان أولى[1].

وأما قوله:

طلبُوا صُلحَنا ولاتَ أوانٍ فأجبْنا أنْ ليس حينَ بقاءِ

فعلَّةُ بنائه[2] قطْعُه عن الإضافة، ولكنْ علَّة كسرِه وكونِه لم يُسلك به في الضم مسلَكَ قبلُ وبعدُ شبَهُه بنزالِ.

الثامنة: بناء حاشا في ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[3] لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية، والدليلُ على اسميتها قراءة بعضهم: « حاشاً » بالتنوين على إعرابها كما تقول: « تنزيهاً لله » وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعل حُذفَ مفعوله، أي جانَبَ يوسفُ المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع، يقال لك: أتفعل كذا؟ أو أفعلت كذا؟ فتقول: « حاشا لله » فإنما هذه بمعنى تبرأتُ لله براءة من هذا الفعل، ومَنْ نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا باب حَذامِ لذلك[4].

التاسعة: قولُ بعض الصحابة ﷺ: « قَصَرْنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كُنَّا قطُّ وآمنه »[5] فأوقع قطُّ بعد « ما » المصدرية كما تقع بعد « ما » النافية.

---

(1) أي لو قال: « حرام » بضم الميم مع أن أبيات القصيدة التي منها البيت مكسورة الروي.

(2) أي بناء أوان.

(3) يوسف: ١٢/٣١، والآية ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا.. ﴾.

(4) أي لإلغاء الشبه بنزال.

(5) الحديث في صحيح البخاري- كتاب الحج- باب الصلاة بمنى.

العاشـــرة: إعطاء الحرف حكمَ مُقاربه في المخرج حتى أُدغم فيه، نحو ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[1] و ﴿ لَّكَ قُصُورًا ﴾[2] وحتى اجتمعا رويَّين، كقوله:

بُنيَّ إنَّ البِرَّ شـــيءٌ هيِّـــنُ المنـــطقُ الطيِّبُ والطُّعَيِّمُ[3]

وقول أبي جهل:

ما تنقِمُ الحربُ العَوان مِنِّي بازلُ عامَيْنِ حديثٌ سـنِّي

لمثلِ هذا ولدتني أمِّي[4]

وقول آخر:

إذا ركبتُ فاجْعلوني وسَطا إني كبيرٌ لا أطيـــقُ العُنَّدا[5]

ويسمَّى ذلك إكفاء[6]

والثالـــث: وهو ما أُعطي حكمَ الشيء لمشابَهته له لفظاً ومعنى، نحو اسم التفضـــيل وأفعل في التعجُّب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبَهه

---

(1) الفـــرقان: ٢/٢٥، والآيـــة ﴿ الَّـــذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾.

(2) الفـــرقان: ١٠/٢٥، والآيـــة ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾.

(3) الشاهد أن الراجز جمع بين الميم والنون رويَّين لتقارب مخرجهما.

(4) الشـــاهد أن الراجـــز جمـــع بين النون والميم في روي واحد، تنقم: تعيب، والعوان: الحرب التي قوتل فيها مرة بعد أخرى، البازل من الإبل: ما تمَّ له ثماني سنوات ودخل في التاسعة.

(5) الشاهد أن الراجز جعل الدال مثل الطاء في جمعهما في روي واحد، عُنَّد جمع عاند وعنود، وناقة عنود إذا تنكبت الطريق من قوتها.

(6) الإكفاء هو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج.

بـــــ « أفعـــل » في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبَهه بأفعل التفضيل.

قال:

يا ما أُمَيْلِح غِزْلاناً شدنَّ لنا من هؤُليَّا نِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[1]

ولـــم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هـــذا قاسُـــوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كَيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا يقال إلَّا لمن صغُر سنُّه.

---

[1] الشاهد تصغير « أملح » تشبيهاً لـــه بأفعل التفضيل. وصغَّر اسم الإشارة شذوذاً.
الملاحة: حسن المنظر.
شدَنَّ: قَوِين وطلعت قرونهن.
الضال: السدر البري.
السمر: شجر له شوك.

القاعدة الثانية

أن الشيءَ يُعطى حكمَ الشيءِ[1] إذا جاورَه

كقـــول بعضـــهم: « هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ » بالجر[2]، والأكثر الرفعُ، وقال:

كأنَّ ثَبيراً في عَرانينِ وبْلِه ... كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مُزمَّلِ[3]

وقيل به[4] في: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[5] فيمَنْ جرَّهما، فإن العطف على ﴿ وِلْدَانٌ مُخَلَّـــدُونَ ﴾ لا علـــى ﴿ أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾، إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون علـــيهم بالحُور، وقيل: العطف على ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ وكأنه قيل: المقرَّبون في جنات

---

(1) في الإعراب.

(2) حركة المجاورة شغل بها الاسم للمناسبة، وليست إعراباً ولا بناءً.

(3) الشـــاهد: خفـــض « مزمَّل » لمجاورته مخفوضاً وهو « بجاد » وكان حقه الرفع، لأنه صفة لكبير، ونقول في إعرابه: صفة كبير مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال آخرها بحركة المجاورة.

ثبـــير: جبل بمكة، العرانين: الأوائل، ومفرده عرنين، والوبل مصدر الفعل وَبَل، وبَلت السماء: أتت بالوابل وهو ما عظم من المطر.

والضمير في وبله عائد للسحاب في بيت سابق، والبجاد: كساء مخطط.

(4) أي بالجر على الجوار.

(5) الواقعة: ٥٦ / ١١ – ٢٢، والآيات: ﴿ ... أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۞ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۞ ثُلَّةٌ مِّـــنَ الْأَوَّلِينَ ۞ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ۞ عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ۞ مُّتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ ۞ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۞ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۞ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۞ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۞ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَحُورٌ عِينٌ ... ﴾.

وفاكهـــة ولحـــم طير وحورٍ، وقيل: على « أكواب » باعتبار المعنى، إذ معنى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾: يُنعَّمون بأكواب.

وقيل في ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[1] بالخفض: إنه عُطف على ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ لا على ﴿ رُؤُوسِكُمْ ﴾، إذ الأرجـل مغســـولة لا ممســوحةٌ، ولكنه خُفض لمجاورَة « رُؤُوسِكُمْ » والذي عليه المحققون أنَّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثَّلْنا، وفي التوكيد نادراً كقوله.

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ أنْ ليْس وصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرا الذَّنَبِ[2]

قال الفرَّاء: أنشدنيه أبو الجرَّاح[3] بخفض كلِّهم، فقلت له: هلاَّ قلت: كلَّهم- يعنـــي بالنصـــب- فقـــال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدْتُه إياه، فأنشدَنيه بـــالخفض. ولا يكـــون[4] فـــي النسَـــق، لأن العـــاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشـــري: لمَّا كانت الأرجُل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصبِّ المـــاء علـــيها كانـــت مظـــنَّة الإسراف المذموم شرعاً، فعُطفت على الممسوح لا لتُمسح، ولكن لينبَّه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها، وقيل: ﴿ إِلَى الْكَعْـــبَيْنِ ﴾ فجـــيء بالغايـــة إماطةً لظنِّ مَنْ يَظُنُّ أنها ممسوحة، لأن المسح لم تُضربْ له غاية في الشريعة، انتهى.

---

(1) أي في قراءة « وأرجلكم »، المائدة: ٥ / ٦، والآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ..﴾.

(2) الشاهد جرُّ التوكيد « كلهم » لمجاورته اسماً مجروراً وهو « الزوجات » وكان حقه النصب لأن المؤكَّد منصوب وهو « ذوي »، وجرُّ التوكيد على الجوار نادر.

قوله: « إذا نحلت عُرا الذَّنب » أي إذا استرخى القضيب بذبول العروق والأعصاب.

(3) هو أحد فصحاء الأعراب.

(4) أي الجر على الجوار.

تنبيه

أنكر السيرافيّ وابن جني الخفْض على الجوار، وتأوّلا قولَهم: « خَرِبٍ » بالجرّ على أنه صفة لضبٍّ.

ثم قال السيرافيّ: الأصل « خربِ الجُحر منه »، بتنوين خَرِب ورفْع الجحر، ثم حُذف الضمير للعلم به، وحُوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ، وخُفض الجحر كما تقول: « مررْت برجلٍ حسنِ الوجهِ » بالإضافة، والأصل حَسَنٍ الوجهُ منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدُّم ذِكره فاستتر.

وقال ابن جني: الأصل خَرِبٍ جُحرُه، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويَلزمهما استتار الضمير مع جرَيان الصفة على غير مَنْ هي له[1]، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِنَ اللبس، وقولُ السيرافي: إن هذا مثلُ « مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعديْنِ » مردودٌ[2].

---

(1) لأن الصفة للضب وأجريت على الحجر، وإذا جرت الصفة على غير من هولها برز ضميرها، والمقصود بالصفة هنا اسم الفاعل، وذلك نحو قولنا: زيد هند ضاربُها هو، زيد مبتدأ، وهند مبتدأ ثان، وضاربها خبر عن هند، والفعل الذي هو الضرب لزيد، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هوله، فلذلك برز الضمير الذي كان مستكناً في اسم الفاعل « ضارب ».
ولو قلنا: زيد هند يضربها لم نجتج إلى إبراز الضمير وفي الفعل ضمير مستكن مرفوع ونقول في التثنية: الزيدان الهندان ضاربهما هما، ولا نقول: « ضارباهما » لخلوه من الضمير لأنه جار مجرى الفعل [ابن يعيش: ٦/٨٠].

(2) قاعدين معطوف على قائم، وقائم صفة لرجل جارية على غير من هي له، لأن « قائم » في المعنى صفة لـ « أبواه » وهذه صفة سببية.
وقاعدين صفة لرجل وهي جارية على غير من هي له لأن ضمير قاعدين للأبوين ولم يبرز، ولو برز لقيل: قاعدين هما [دسوقي: ٣٠٤].

لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني[1] دون الأول على ما سيأتي[2].

ومن ذلك قولهم: « هَنَّأني ومَرَّأني » والأصل أمْرأني، وقولهم: « هُو رِجْسٌ نِجْسٌ » بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتمُّ هذا أنْ لو كانوا لا يقولون هنا: نجسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محلُّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدُّم رجس، إذ يقال فِعلٌ بكسرة فسكون في كل فَعِلٍ بفتحة فكسرة، نحو: كتفٍ ولبنٍ ونبق، وقولهم: « أخذَهُ ما قدُم وما حدُثَ » بضم دال حدث، وقراءة جماعة ﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا ﴾[3] بصرف سلاسل، وفي الحديث « ارْجِعن مأزُورات غير مأجُورَاتٍ »[4] والأصل موزُورات بالواو لأنه من الوِزْرِ، وقراءةُ أبي حيَّة « يُؤقِنُون »[5] بالهمزة، وقولُه:

أحَبُّ المؤْقِدينَ إليَّ مُؤْسى ... وجَعْدةُ، إذْ أضاءهما الوَقُودُ[6]

بهمز « المؤقدين ، ومؤسى » على إعطاء[7] الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهُمزت كما قيل في وجوه: أُجُوه، وفي وُقِّتت: أُقِّتتْ، ومن ذلك قولهم في صُوَّم: صُيَّم، حملاً على قولهم في عُصوٌّ: عِصيٌّ، وكان أبو علي يُنشد في مثل ذلك:

قَدْ يُؤخذُ الجارُ بجُرْمِ الجار[8]

---

(1) أي أن « خرب » في المثال السابق ليس وصفاً ثانياً مثل « قاعدين ».

(2) انظر ما سيأتي القاعدة الثامنة.

(3) الإنسان: ٧٦ / ٤. والآية ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾.

(4) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز.

(5) البقرة: ٢/٤، والآية: ﴿ ... وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾.

(6) الشاهد فيه كما ذكر، موسى ابن الشاعر وهو جرير، وجعدة بنته الموقدان: اللذان يوقدان النار.

(7) متعلقان بخبر « وقراءة... وقولُه ... ».

(8) قيل: إنه مثل من أمثال العرب، وقيل: هو من أرجوزة لأبي نواس، ولا شاهد نحوياً فيه.

القاعدة الثالثة

قد يُشْربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمَه، ويسمَّى ذلك تضميناً.

وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتين، قال الزمخشري: «ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[1] إلى قولك: ولا تفتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[2] أي ولا تضمُّوها إليها آكلين» ا هـ.

ومن مُثل ذلك أيضاً قولُه تعالى: ﴿ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾[3]، ضمَّن الرفثَ معنى الإفضاء، فعدّي بإلى مثل ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾[4]، وإنما أصل الرفث أن يتعدَّى بالباء، يقال: أرفث فلانٌ بامرأته، وقولُه تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾[5] أي فلن يُحرَموه، أي فلن يُحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[6] أي لا تنووا، ولهذا عدّي بنفسه لا بعلى، وقولُه تعالى: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى ﴾[7] أي لا يُصغون،

---

(1) الكهف: ١٨/٢٨، والآية ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ... ﴾

(2) النساء: ٤ /٢، والآية: ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ... ﴾

(3) البقرة: ٢ / ١٨٧، والآية: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ... ﴾.

(4) النساء: ٤ / ٢١، والآية ﴿ وكيف تأخذونه وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ... ﴾

(5) آل عمران: ٣ / ١١٥.

(6) البقرة: ٢ / ٢٣٥، وتتمة الآية: ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ.. ﴾

(7) الصافات: ٣٧ / ٨.

وقولُهم: « سمعَ الله لمن حَمِده » أي استجاب، فعدّي « يسمع » في الأوّل بإلى وفي الثانـــي باللام، وإنما أصله أن يتعدّى بنفسه مثل: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾[1] وقولُـــه تعـــالى: ﴿ وَاللَّـــهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[2] أي يَميْز، ولهذا عدّي بـــ « مِن » لا بنفســـه، وقولـــه تعـــالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[3] أي يمتنعون من وَطْء نســـائهم بـــالحَلف، فلهذا عدّي بمن، ولمَّا خَفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: « حلَف من كذا » بل حلَف عليه، قال: « مِنْ » متعلّقة بمعنى للذيـــن[4]، كما تقول: لي منك مبرَّة، قال: وأما قول الفقهاء: « آلى من امرأته » فغلطٌ أوقعهم فيه عدم فهم المتعلَّق في الآية[5].

وقال أبو كبَير الهذلي:

حـــملتْ بهِ في ليلةٍ مزؤودةً ... كـــرْهاً وَعقْدُ نِطاقها لمْ يُحْلـــلِ[6]

وقال قبلَه:

مـــمَّنْ حملْنَ به وهنَّ عواقدٌ ... حـــبُكَ النِّطاق فشبَّ غيرَ مهبَّلِ[7]

---

(1) ق : ٥٠ / ٤٢، وتتمة الآية ﴿ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ ﴾

(2) البقرة: ٢ / ٢٢٠.

(3) البقرة: ٢ /٢٢٦، وتتمة الآية ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ... ﴾

(4) أي بمتعلَّق هو خبر للمبتدأ تربصٌ.

(5) لأنهم فهموا أن قوله تعالى: ﴿ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ متعلق بالفعل يؤولون.

(6) تكلم المصنف على الشاهد في هذا البيت والذي يليه فيما سيأتي.
مزؤدة بالنصب حال من فاعل حملت، أي حملت به وهي خائفة، وكان العرب يرغبون وطء النساء وهن خائفات لأنهن إذا حملن حينئذ جاء المولود ذكراً.

(7) الحـــبك: الإزار، المهـــبل: المثقل باللحم، النون في قوله: حملْن للنسوة ولم يُذكرن، لكون الحمل منهن.

مزؤودة أي مذعورة، ويُروى بالجر صفةً لليلة، مثل[1] ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ وبالنصب حالاً من المرأة، وليس بقويٍّ مع أنه الحقيقة، لأن ذِكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضمَّن حملَ معنى علِقَ، ولولا ذلك لعدّي بنفسه مثل ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾[2].

وقال الفرذدق:

كيفَ تراني قالِباً مجنِّي ... قدْ قتلَ اللهُ زياداً عنِّي[3]

أي صرفَه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب « التمام »[4]: أحسِبُ لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً.

---

[1] أي أن المجاز في البيت حين وصف الليلة بأنها مزؤودة مثله في قوله تعالى حين أسند السير إلى الليل، والليل يُسْرى فيه.

[2] الأحقاف: ٤٦ / ١٥.

[3] الشاهد ضمَّن الشاعر الفعل« قتل » معنى صرف كما قال المصنف.

[4] هو التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني أبي الفتح، مطبوع في بغداد.

القاعدة الرابعة

أنهم يُغلِّبون على الشيء ما لغيره، لتناسُبٍ بينهما، أو اختلاطٍ

فلهذا قالوا: « الأبوَيْن » في الأب والأم، ومنه ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾[1] وفي الأب والخالة، ومنه ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾[2] و « المشرقَيْن والمغربَيْن » ومثله « الخافقان » في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمِّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوقٌ فيه، و « القمرَيْن » في الشمس والقمر، قال المتنبي:

واستقبلتُ قمرَ السماءِ بوجْهها ... فأرتنيَ القمريْنِ في وقت معاً

أي الشمسَ وهو وجْهها وقمرَ السماء. وقال التِّبريزي: يجوز أنه أراد قمراً وقمراً[3]، لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر، ا هـ.

وما ذكرناه أمدحُ، و « القمران » في العُرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قولَ الفرزدق:

أخذْنا بآفاق السماءِ عليكُمُ ... لنا قمراها والنُّجومُ الطوالعُ

وقيل: إنما أراد محمَّداً والخليل عليهما الصلاة والسلام، لأن نسَبه راجع إليهما بوجْه، وإن المراد بالنجومِ الصحابة، وقالوا: « العُمرَيْن » في أبي بكر وعمر[4]، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُردُّ بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم.

---

(1) النساء: ٤ /١١.

(2) يوسف: ١٢ /١٠٠.

(3) أي أن القمر انطبع في صفاء وجهها وأرتْه خياله في وجهها. فرآهما في وقت واحد.

(4) غلَّبوا الأخفَّ (عمر) على الأثقل (أبو بكر) أو لأن أيام عمر بن الخطاب أطول من أيام أبي بكر في الخلافة.

قال قتادة[1]:

أعتقَ العُمران فمن بينهما مِنَ الخلفاء أُمهاتِ الأولاد، وهذا المرادبه عمر وعمر، وقالوا: « العجَّاجَيْنْ » في رؤية والعجاج، و « المَرْوَتينِ » في الصفَّا والمروة.

ولأجـل الاخـتلاط [2]أُطلقتْ مَنْ على ما لا يعقل في نحو ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾[3] فـإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء ، وفي ﴿ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ اختلاطٌ آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعمُّ الإنسـان والطائـر، واسـم[4] المخاطبين على الغائبين[5] في قوله تعالى: ﴿ اعْـبُدُواْ رَبَّكُـمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[6] لأن « لعلَّ » متعلقـة بـ « خلقكم » لا بـ « اعبدوا »[7]، والمذكرين[8] على المؤنـث حتى عُدَّت[9] منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾[10]؛ والملائكة[11]

---

(1) مفسِّر عالم بالعربية.

(2) التغليب فيما سلف كان بسبب التناسب، وفيما يلي بسبب الاختلاط.

(3) النور: ٢٤ / ٤٥، والآية ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾.

(4) أي وأُطلق اسم المخاطبين.

(5) أي غُلب المخاطبون على الغائبين.

(6) البقرة: ٢١/٢.

(7) في الآية خطاب في قوله: « خلقكم » ومغايبة في قوله: « والذين من قبلكم »، فغلَّب المخاطبين فقال: « لعلكم »، و« لعل » متعلقة بـ خلقكم.

(8) أي وأطلق اسم المذكرين.

(9) أي المؤنث والمقصود هنا مريم.

(10) التحريم: ١٢/٦٦ ، والآيـة ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾.

(11) معطوف على المخاطبين.

علـــى إبليس حتى استثنى منهم في ﴿ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾[1] قال الزمخشري: والاستثناء متَّصل لأنه واحد من بين أظْهر الألوف من الملائكة، فغلَّبوا عليه فـــي « فسجدوا » ثم استثنى منهم استثناءَ أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾[2] بعد ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَـــنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا ﴾ فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملَّتهم قطُّ، بخلاف الذيـــن آمـــنوا معـــه، ومثله ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُـــمْ فِيهِ ﴾[3] فـــإن الخطاب فيه[4] شامل للعقلاء والأنعام، فغلِّب المخاطَبون والعاقلون على الغائبين والأنعام[5]، ومعنى « يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ » يبثُّكم ويكثِّركم في هذا التدبـــير، وهو أن جعلَ للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجُعل هذا التدبـــير كالمَنْبع والمعدن للبثِّ والتكثير، فلهذا جيء بـــ « في » دون الباء، ونظيره ﴿ وَلَكُـــمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[6] وزعم جماعة أنه منه[7] ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾[8]

---

(1) البقرة: ٢/٣٤، والآية: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ .. ﴾.

(2) الأعـــراف: ٧/٨٨، والآيـــة: ﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا.. ﴾.

(3) الشورى: ٤٢ / ١١ .

(4) أي في قوله: « يذرؤكم ».

(5) غلـــب العاقليـــن فجـــاء بالميـــم في « خلقكم » و « يذرؤكم »، ولو لم يغلِّب لقال: « ويذرؤكن » لأنه للأنعام.

(6) البقرة: ٢/١٧٩.

(7) أي من التغليب.

(8) وردت في القرآن كثيراً.

ونحـــو ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[1] وإنما هذا من مراعاة المعنى[2]، والأولُ من مراعاة اللفظ[3].

---

[1] الـــنمل: ٢٧/٥٥، والآيـــة: ﴿ أَئِـــنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاء بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾، أي أن في الآية تغليب المخاطب وهو « أنتم » على الغائب وهو « قوم »، فقال: « تجهلون » مخاطباً.

[2] أي أن القوم في المعنى هم المخاطبون، لذا جاز أن يقول: تجهلون.

[3] أي أن « الذين » في اللفظ من قبيل الغيبة.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبّرون بالفعل عن أمور

أحدها: وقوعه، وهو الأصل.

والثاني: مُشارفته، نحو ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾[1] أي فشارفْنَ انقضاء العِدَّة، ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم ﴾[2] أي والذين يُشارفون الموتَ وتَرْكَ الأزواج يوصُون وصية، ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ﴾[3] أي لو شارفوا أن يتركوا، ونحو قوله:

إلى ملكٍ كادَ الجبالُ لفقْدِه ... تزُولُ وزالَ الرَّاسياتُ من الصخرِ[4]

الثالث: إرادته[5]، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّه ﴾[6] ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ ﴾[7]، ﴿ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن ﴾[8]، ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بالقسطِ ﴾[9]،

---

(1) البقرة: ٢ / ٢٣١ ، وتتمة الآية ﴿ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ .. ﴾.

(2) البقرة: ٢ / ٢٤٠.

(3) النساء: ٤ / ٩ ، وتتمة الآية : ﴿ ضِعَافًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴾.

(4) الشاهد: أن الشاعر عبر بالفعل « زال » عن مشارفة وقوعه، أي شارفت أو كادت الراسيات تزول.

(5) أي إرادة وقوع الفعل.

(6) النحل: ١٦ / ٩٨، وتتمة الآية ﴿ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾.

(7) المائدة: ٥ / ٦

(8) آل عمران: ٣ / ٤٧، وتتمة الآية ﴿ فيكون ﴾

(9) المائدة: ٥ / ٤٢.

﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾[1] ، ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[2] ، ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا ﴾[3] الآية، ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[4] وفي الصحيح « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ».[5]

ومنه في غيره[6] ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۞ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾[7] أي فأردنا الإخراج، ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾[8] لأن ثمَّ للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حُمل خلقْنا وصوَّرْنا على إرادة الخلق والتصوير لم يُشْكل. وقيل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم ثم صوَّرنا أباكم. ومثله ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا ﴾[9] أي أردنا إهلاكها، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾[10] أي أراد الدنوَّ من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلَّى فتعلَّق في الهواء، وهذا أولى من قول مَن ادَّعى القَلْبَ في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلَّى فدنا.

---

(1) النحل: ١٦ / ١٢٦.

(2) المجادلة: ٥٨ /٩، وتتمة الآية ﴿ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى... ﴾

(3) المجادلة: ٥٨ / ١٢، وتتمة الآية ﴿ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ... ﴾

(4) الطلاق: ٦٥ / ١.

(5) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الجمعة.

(6) أي ومن التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه في غير وقوعه بعد الشرط.

(7) الذاريات: ٥١ /٣٥ – ٣٦.

(8) الأعراف: ٧ /١١.

(9) الأعراف: ٧ /٤، وتتمة الآية ﴿ بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾.

(10) النجم: ٥٣ /٨.

وقال:

فـــارَقَنا قَبـــلَ أَنْ نـــفارِقَهُ لمَّا قضى مِن جِماعنا وطَرا[1]

أي: أراد فراقنا.

وفـــي كلامهـــم عكـــسُ هـــذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو ﴿ وَيُـــرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ ﴾[2] بدليل أنه قُوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾.

والـــرابع: القُـــدرة عليه، نحو ﴿ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[3] أي قادرين علـــى الإعـــادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون الســـبب مُقـــامَ المسبَّب وبالعكس، فالأول[4] نحو ﴿ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴾[5] أي ونعلم أخباركم، لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم.

---

(1) فـــي هـــذا البيت شاهد على إقامة المسبب مقام السبب، فالتقدير فارقَنا قبل أن نريد فـــراقه، فوضـــع المفارقـــة وهي المسبب موضع الإرادة لها وهي السبب، وذلك لقرب أحدهما من صاحبه.

جماعنا: اجتماعنا.

(2) النســـاء: ٤ / ١٥٠ – ١٥٢، والآيـــات ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ۞ أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۞ وَالَّذِينَ آمَنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾.

(3) الأنبياء: ٢١ / ١٠٤.

(4) أي إقامة السبب مقام المسبب.

(5) محمـــد: ٤٧ /٣١، والآيـــة ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴾

وقولـــــه تعـــالى: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[1] الآية في قراءة غير الكسائي « يســـتطيع » بالغيبة و « ربك » بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبَّر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي هل يُنزِّلُ علينا ربك مائدةً إن دعوتَه. ومثلُه ﴿ فَظَنَّ أَن لَّـــن نَّقْـــدِرَ عَلَيْهِ ﴾[2] أي لن نؤاخذه، فعبَّر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي[3] فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك، فحذفَ المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته.

ومن الثاني[4] ﴿ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾[5] أي فاتقوا العِناد الموجِبَ للنار.

---

[1] المائدة: ٥ / ١١٢، والآية: ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاء قَالَ اتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾.

[2] الأنبياء: ٢١ / ٨٧.

[3] وهي ﴿ هَلْ تستَطِيعُ رَبَّكَ ﴾ بالتاء.

[4] أي من إقامة المسبَّب مقام السبب.

[5] البقرة: ٢ / ٢٤، والآيـــة ﴿ فَـــإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ...﴾.

النحل: ١٦ / ١٢٤، وتتمة الآية ﴿ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾.

القاعدة السادسة

أنهم يعبِّرون عن الماضي والآتي كما يعبِّرون عن الشيء الحاضر

قَصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهَد حالةَ الإخبار، نحو ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[1] لأن لام الابتداء للحال، ونحو ﴿ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[2] إذ ليس المراد تقريبَ الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام، كما تقول: هذا كتابك فخُذْه، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحُكيت، ومثله ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾[3] قصد بقوله سبحانه: « فَتُثِيرُ » إحضارَ تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضامُّ متقلِّبة بين أطوار حتى تصير رُكاماً، ومنه ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[4] أي فكان، ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾[5]، ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[6] إلى قوله تعالى ﴿ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾[7]

---

(1) النحل: ١٦/ ١٢٤، وتتمة الآية ﴿ فيما كانوا فيه يختلفون ﴾.

(2) القصص: ٢٨/ ١٥ والآية ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِ .. ﴾.

(3) فاطر: ٣٥/ ٩، وتتمة الآية ﴿ فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ النُّشُورُ ﴾.

(4) آل عمران: ٣/ ٥٩، والآية: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾.

(5) الحج: ٢٢/ ٣١

(6) القصص: ٢٨/ ٥، وتتمة الآية ﴿ ونجعلهم أئمةً ونَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾.

(7) القصص: ٢٨/ ٦، والآية ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾.

ومـــنه عند الجمهور ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[1] أي يبسط ذراعَيْه، بدليل ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ولم يقل: وقلَّبناهم، وبهذا التقرير[2] يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾[3] إلا أن هـــذا علـــى حكايـــة حال كانت مستقبلَة وقتَ التدارؤ، وفي الآية الأولى[4] حُكيت الحال الماضية ومثلُها قوله:

جـــاريةٌ في رمضانَ الماضي تُقطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ[5]

ولولا حكاية الحال في قول حسان:

يُغْشَـــوْن حتى لا تهرُّ كلابهم لا يَسْألون عن السَّوادِ المُقْبِلِ[6]

لـــم يصحَّ الرفع، لأنه لا يُرفع إلا وهو للحال، ومنه[7] قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[8] بالرفع في « يقول ».

---

[1] الكهـــف: ٨/١٨، والآيـــة: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ... ﴾.

[2] أي أن اسم الفاعل « باسط » دال على الحال.

[3] البقرة: ٧٢/٢، والآية ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾.

[4] أي آية سورة الكهف.

[5] الشاهد أن الراجز عبر عن الماضي كما يعبر عن الحاضر فقال: تقطع مع أنه قال: « في رمضان الماضي ».

قوله: تقطع الحديث أي أنها إذا ابتسمت وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم ونظروا إلى حسن ثغرها، والإيماض: ما يبدو من بياض الأسنان عند الضحك.

[6] الشـــاهد أن الفعل « يغشون » حكاية لما مضى من الحال ولو لم يكن للحال ما رفع الفعل « تهرّ » ،كأنه قال: من عادتهم أنهم يغشون حتى لا تهرّ كلابهم.

[7] أي ومن الحال الواقع بعد حتى.

[8] الـــبقرة: ٢١٤/٢، والآيـــة: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ ... ﴾.

القاعدة السابعة

أن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدَّر على تقدير آخر

نحـــو قولـــــه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى من دُونِ اللّهِ ﴾[1]، فإن « يُفترى » مؤوَّل بالافتراء، والافتراء مؤوَّل بمفتَرى.

وقال:

لعمرُكَ ما الفِتيانُ أن تَنبتَ اللِّحى ... ولكنَّما الفتيانُ كلُّ فتىً نَدِي[2]

وقـــالوا: « عَسى زيدٌ أن يقومَ » فقيل: هو على ذلك[3]، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمرُ زيدٍ، أو عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ، وقيل: أنْ زائدة، ويردُّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدةُ لا تعمل خلافاً لأبي الحسن.

وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة:

حتى يكونَ عَزيزاً في نُفوسِهمُ ... أو أنْ يبينَ جميعاً وهْو مختارُ[4]

---

[1] يونس: ١٠ / ٣٧.

[2] الشـــاهد أن قوله: « أن تنبت اللحى » مؤول بمصدر تقديره « نبات اللحى » وهذا المصدر مؤول باسم فاعل هو نابت.

والبيت ملفَّق من بيتين هما:

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللِّحى ... وتَعْظُمَ أبـدانُ الرجـــالِ من الهَبْرِ

ولـــكنَّما الفتيان كلُّ فتى نَدي ... صبورٌ على الآفات في العُسْرِ واليُسْرِ

[3] أي على التأويل بالمصدر وتأويل المصدر باسم فاعل.

[4] الشـــاهد في البيت كما ذكر المصنف، ومعنى البيت أن هؤلاء يعاملون الجار إلى أن يكون عزيزاً فيما بينهم أو أن يختار مفارقتهم موفور المال مجتمعه.

« يجـوز كـونُ أنْ زائـدة » ، فلأنَّ النصب هنا يكون بالعطف لا بأنْ[1]، وقيل في ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾[2]: إن « ما قالوا » بمعنى القول، والقول بتأويل المقـول، أي يعـودون للمقول فيهنَّ لفظُ الظاهر، وهُنَّ الزوجات، وقال أبو البقاء في ﴿ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[3] : يجوز عند أبي علي كونُ ما مصدريةً، والمصـدر في تأويل اسم المفعول، ا هـ. وهذا يقتضي أنَّ غير أبي علي لا يجيز ذلـك، وقـال السـيرافي: إذا قـيل: « قاموا ما خلا زيداً، وما عدا زيداً » فما مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأوُّلها بالنكرة، ا هـ . والتأويل خالينَ عن زيد[4] ، ومُتجاوزين زيداً، وأما قول ابن خروف والشَّلَوْبين: « إن « ما » وصلتها نصب على الاستثناء » فغلطٌ، لأن معـنى الاستثناء قائم بما بعدهما[5] لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

---

[1] يجـوز أن تكـون « أن » هـي الناصبة، وظهرت في الفعل المعطوف على الفعل المنصوب بعد « حتى » لأن النحويين يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

[2] المجادلـة: ٥٨ /٣، والآية: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا... ﴾.

[3] آل عمران: ٣ /٩٢، والآية ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ...﴾

[4] والتأويل حال كونهم خلوَّ زيد، ثم أول بـ خالين من زيد .

[5] وهو زيد، أي أن المستثنى هو زيد.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

فمن ذلك « كُلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم »

وأيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها إذا ما رجالٌ بالرِّجال استقلَّتِ[1]

و « رُبَّ رجلٍ وأخيه » و﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ ﴾[2]

ولا يجوز: كلُّ سَخلتِها، ولا أيُّ جارها، ولا ربَّ أخيه، ولا يجوز « إنْ يقُمْ زيد قامَ عمرو »، في الأصحِّ إلا في الشعر كقوله:

إنْ يَسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عنِّي، وما يسمعوا منْ صالحٍ دفَنوا[3]

إذ لا تضاف كلُّ وأيّ إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تَجرُّ رُبَّ إلا النكراتِ، ولا يكون في النثر فعلُ الشرطِ مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر :

إنْ تركَبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزِلون فإنَّا معشرٌ نـُزُلُ[4]

---

(1) الشاهد عطف «جارها» على « فتى هيجاء »، والتقدير أي فتى هيجاء وأي جارها أنت، فجارها نكرة لأن « أيّاً » إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه في معنى الجنس فجارها وإن كان مضافاً إلى ضمير هيجاء فهو نكرة في المعنى.

(2) الشعراء: ٢٦ / ٤، وتتمة الآية ﴿ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ والآية شاهد على عطف الفعل الماضي «فظلت» على جواب الشرط « ننزل ».

(3) الشاهد أنه يقبح أن يجزم حرف الشرط فعل الشرط جزماً ظاهراً ولا يكون جوابه مجزوماً أو مقترناً بالفاء، وكانوا الواجب أن يقول: يطيروا بها فرحاً، ولا يكون جواب الشرط ماضياً إلا في الشعر.

(4) الشاهد في البيت ذكره المصنف مفصلاً.

فقـــال يونـــس: أراد أو أنـــتم تـــنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط[1]، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهُّم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَين[2]، ويمتنع « قائمَينِ لا قاعدٍ أبواه »[3]، على إعمال الثاني وربْطِ الأول بالمعنى.

---

[1] أي أنـــه عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية التي هي جملة الشرط لأن جملة الشـــرط لاتكـــون إلا جملـــة فعلـــية، وهذا يخرج على أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

[2] قاعدين معطوف على قائم، وقائم صفة لرجل، « وقاعدين » صفة لرجل لأنه عطف على صفته وهي قائم، فبذا وصف الواحد بالمثنى وجاز ذلك لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.

[3] أي أن نقـــول: « مررت برجل قائمين لا قاعدٍ أبواه » ، ونقول: أبواه فاعل لقاعد، ونـــربط قولـــــه: « قائميـــن » بالضمير المغتفر في الثواني، وهذا غير جائز كما قال المصنف .

القاعدة التاسعة

أنَّهم يتَّسعون في الظرف والمجرور مالا يتَّسعون في غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقصَ من معموله، نحوُ « كانَ في الدَّارِ- أو عندكَ- زيدٌ جالساً » وفعلَ التعجُّب من المتعجَّب منه نحوُ « ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عندَ الحربِ زيداً » وبين الحرف الناسخ ومنسوخة نحو قوله:

فَلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبِّها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ[1]

وبين الاستفهام والقول الجاري مَجْرى الظن كقوله

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً شَمْلي بهم أم تقولُ البُعدَ مَحْتوما[2]

وبين المضاف وحرفِ الجرِّ ومجرورِهما، وبين « إذنْ ولنْ » ومنصوبهما. نحوُ « هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ، واشتريته بوالله درهمٍ » وقوله:

إذنْ واللهِ نَرْميهُم بحرْبٍ تُشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ[3]

---

(1) الشاهد أن الجار والمجرور « بحبها » فصلا بين إنَّ واسمها، وجاز ذلك لأن الجار والمجرور يستجاز فيهما ما لا يستجاز في غيرهما.

وقوله : بحبها متعلق بخبر « إن » مصاب.

تلحني: تلمني، وجم: كثير، وبلا بله: أجزاؤه.

(2) الشاهد: جواز الفصل بين القول الذي يعمل عمل الظن والاستفهام بالظرف بَعْد، وهذا الفصل مغتفر في الظرف،

و بَعْد: مضاف إليه، والشمل: اتساق الحال.

(3) الشاهد جواز الفصل بين إذن ومنصوبها « نرميهم » بالقسم، وقوله: والله جار ومجرور.

ومن شرط إعمال إذن النصب في المضارع أن تتصل به، واغتفروا الفصل بالقسم أو لا النافية، وأن تتصدر (أي إذن) جملتها الواقعة فيها، وأن يفيد الفعل بعدها معنى الاستقبال.

وقوله

لنْ، ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتلاً، أدعَ القتَـالَ وأشـهدَ الهيجـاء[1]

وقدموهمـا[2] خبرَيْن على الاسم في باب إنَّ، نحوُ ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[3] ومعمولَيْن للخبر في باب « ما » نحو « ما في الدار زيدٌ جالساً » وقوله:

بأُهْبة حَزْمٍ لُذْ وإنْ كـنتَ آمِناً فما كلَّ حينٍ مَنْ تُؤاتي مُؤاتيا[4]

فإنْ كان المعمول غيرهما بطَلَ عملُها، كقوله:

وقالوا تَعرَّفْها المنازلَ مِنْ مِنى وما كلَّ مَنْ وافى منىً أنا عارفُ[5]

---

[1] الشـاهد الفصـل بين لن ومنصوبها « أدع » بالظرف، وهو ما المصدرية وصلتها، وتأويله لن- مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً- أدعَ القتال.

[2] قولـه: « وقدَّموهما » معطوف على قوله: « فصلوا بهما » في أول كلامه على هذه القاعدة.

[3] آل عمران: ١٣/٣ ، وتتمة الآية: ﴿ لِّأُوْلِي الأَبْصَارِ ﴾.

[4] الشـاهد إعمـال ما عمل ليس مع أن معمول خبرها تقدَّم على اسمها، وهو « كلَّ »، وجاز هذا لأن المعمول ظرف.

كـلَّ: نائـب ظرف زمان، اكتسب الظرفية من المضاف إليه وهو « حين »، والأُهبة: التأهب، وللبيت رواية أخرى هي « ... مَنْ توالي مواليا ».

[5] الشاهد إبطال عمل « ما » عمل ليس لتقدُّم معمول خبرها على اسمها وليس بظرف أو جـار ومجـرور، فكـلَّ بالنصب مفعول به مقدم لاسم الفاعل عارف وبالرفع مبتدأ وخـبره جملة « أنا عارف » على تقدير « عارفه » لترتبط جملة الخبر بالمبتدأ، هذا على أن « كـلّ » منصـوبة ويجوز أن ترفع على أنها اسم ما، وخبرها جملة « أنا عارف » على تقديرها « أنا عارفه » ليحصل الربط.

تعرَّفها: فعل أمر، المنازل: ظرف مكان متعلق بتعرفها.

ومعمولَيْـن[1] لصـلة أل نحـو ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[2] في قولٍ[3]، وعلى[4] الفعل المنفيِّ بـ « ما » في نحو قوله:

ونحنُ عَنْ فضلكَ ما استَغنينا[5]

قـيل: وعلـى إنَّ معمولاً[6] لخبرها في نحو: أمَّا بعدُ فإني أفعل كذا وكذا، وقوله:

أبـا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نـفَرٍ فإنَّ قومي لمْ تأكلْهُمُ الضَّبُعُ[7]

وعلى[8] العامل المعنويّ في نحو قولهم: « أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ »[9].

---

(1) معطوف على قوله: « خبرين » في الصفحة السابقة.

(2) يوسف: ١٢/٢٠.

(3) أي على أن « فيه » متعلق بالزاهدين، وعلى قول آخر أن « فيه » متعلق بـ، « من الزاهديـن » محذوف، والتقدير « وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين » لأن ما كان من صلة ال لا يتقدم عليها.

(4) أي وقدَّموهما [أي الجار والمجرور] .

(5) هـذا بيـت مـن الرجز، والشاهد فيه تقدُّم حرف الجر « عن » ومجروره على الفعل المنفي بـ ما، لأنهم يتوسعون في الجار والمجرور والظرف مالا يتوسعون في غيرهما.

(6) أي قـيل: ويقدمان [الظرف والجار والمجرور] على إنَّ معمولين لخبرها، وتمثيله دليل على هذا.

(7) الشـاهد أن قولـه: أمـا أنـت ذا نفر أصله لأنْ كنت ذا نفر، فاللام حرف جر والمصـدر المـؤول في موضع جربها، والجار والمجرور متعلقان بخبر إن وهو « لم تأكلهم الضبع »، وبذا قدم الجار والمجرور اللذان هما معمولان لخبر إن على إن نفسها، وسيذكر المصنف غير هذا الوجه من الاستشهاد بالبيت.

(8) أي ويقدمان على العامل المعنوي.

(9) الظـرف « كلّ » متعلق بالجار والمجرور، وهما من العامل المعنوي، ثوب: مبتدأ، لك: متعلقان بخبر.

وأقول: أمَّا مسألة « أما » فاعلمْ أنه إذا تَلاها ظرف، ولم يَلِ الفاءَ ما يمتنع تقدُّمَ معموله عليه نحوُ « أمَّا في الدَّار- أو عندَك- فزيدٌ جالس » جاز كونه معمولاً لأمَّا[1] أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاءَ مالا يتقدَّم معمولُه عليه نحو « أمَّا زيداً- أو اليومَ- فإني ضارب » فالعاملُ فيه عند المازني أمَّا[2]، فتصحُّ مسألة الظرف فقط، لأن الحروف لا تنصب المفعول به[3]، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين[4]، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتجَّ بأن « أمَّا » وُضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدَّم بعضُه فاصلاً بينها وبين أمَّا، وجوَّزه[5] بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قولهُ:

..... أمَّا أنت ذا نفرٍ .....

فليس المعنى على تعلُّقه بما بعد الفاء، بل هو متعلِّق تعلُّقَ المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير: ألهذا فخرْت عليّ؟ وأما المسألة الأخيرة [6] فمن أجاز « زيد جالساً في الدار » لم يكن ذلك مختصَّاً عنده بالظرف.

---

(1) لأن أما الأصل فيها مهما يكن من شيء فإني أفعل كذا، فأما نابت عن فعل الشرط.

(2) لأن معمول خبر إنَّ لا يتقدم على إنَّ.

(3) أي يصح أن نقول: « أما اليوم فإني ضارب » ولا يصح أن نقول:« أما زيداً فإني ضارب » لأن أما لا تعمل في المفعول به وتعمل في الظرف لتوسعهم فيه.

(4) أي من جهة أن الظرف معمول لأما أو لما بعد الفاء.

(5) أي جوز بعضهم كون الظرف معمولاً لما بعد الفاء أي للجزاء.

(6) أي تقدم الظرف على العامل المعنوي.

القاعدة العاشرة
من فنون كلامهم القَلْبُ

وأكثرُ وقوعه في الشعر، كقول حسان رضي الله عنه:

كأنّ سبيئةً مِنْ بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ[1]

فيمَـنْ نصبَ المزاج، فجعل المعرفة الخبرَ والنكرةَ الاسمَ، وتأوّله الفارسي علـى أن انتصاب المزاج على الظرفية المجَازية، والأولى رفعُ المزاج ونصبُ العسل، وقد روي كذلك أيضاً، فارتفاع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروى برفعهنَّ علـى إضمار الشأن[2]، وأما قول ابن أسد[3]: إن « كان » زائدة فخطأ، لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا[4]، وقولُ رؤبة[5]:

ومَـهْمهٍ مـُغبرَّةٍ أرجـاؤهُ كـأنَّ لـونَ أرضهِ سـماؤه

أي كـأن لـونَ سمائه لغبرتها لونُ أرضه، فعكَس التشبيه مبالغةً، وحذف المضاف.

---

(1) الشـاهد مجـيء اسم يكون نكرة وخبرها معرفة على سبيل القلب، وقيل على سبيل الضرورة.

(2) أي ضـمير الشـأن، وجملـة « مزاجُها عسلٌ وماءٌ » في محل نصب خبر يكون، واسمها ضمير الشأن المضمر.

والسبيئة: الخمر، بيت رأس: اسم قرية في الشام، وهذه الخمرة تمزج بالعسل لأن العسل أحلى ما يخالطها وبالماء لأنه يبردها.

(3) هو حسن بن أسد الفارقي، نحوي لغوي، ت ٤٨٧ هـ.

(4) أي إلى زيادة « يكون ».

(5) الشاهد كما ذكر المصنف:

ومَهْمه: الواو واو رب، مهمه: المفازة، والأرجاء جمع رجا وهو الطرف والناحية.

وقال آخر:

فإنْ أنْتَ لاقـيْتَ في نَجْدةٍ فـلا تـتهَيَّبْـكَ أن تُقْدِمـا[1]

أي تتهيبها، وقال ابن مُقْبل:

ولا تهيَّبُني المَوماةُ أركبُـها إذا تجاوبَتِ الأَصداءُ بالسَّحَرِ[2]

أي أتهيبها، وقال كعب:

كأنَّ أَوْبَ ذِراعَيْها إذا عَرِقتْ وقـد تلفَّـعَ بالقُوْرِ العَسـاقيلُ[3]

القُـور: جمع قارَة، وهي الجبل الصغير، والعساقيل: اسم لأوائل السراب، ولا واحدَ له، والتلفُّع: الاشتمال. وقال عُروة بن الورد:

فَـديْـتُ بِنفْسِهِ نَفْسي ومالي ومـا آلـوكَ إلاَّ مـا أُطـيقُ[4]

وقال القُطاميّ:

فـلمّا أنْ جرى سِمَنٌ عليها كـما طيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّـيَاعا[5]

---

[1] الشاهد أن القلب وقع في قوله: تتهيَّبك، والمراد تتهيَّبها، النجدة: القتال.

[2] الشاهد أن القلب وقع في قوله: « تَهيَّبُني »، والأصل أتهيَّبها، وتَهيبني أصله تتهيَّبني، حذفت إحدى التاءين من أول الفعل ومعناها تخوّ فني، والموماة: المفازة، الأصداء جمع صدى والصدى في البيت ذكر البوم.

[3] الشاهد أن قوله: « تلفع بالقور العساقيل » من القلب، والمعنى تلفّع القور بالعساقيل. الأوْب: الـرجع وهو مضاف إلى فاعله، يصف الناقة بأنها إذا عرقت فإن عرقها كناية عن وقت الهاجرة وشدة الحرّ، وخبر كأن في بيت آخر.

[4] الشاهد أن الشاعر قال: « فديت بنفسه نفسي » على سبيل القلب والمعنى فديت نفسه بنفسي، آلوك: أعطيك.

[5] الشـاهد أن قـوله: « كما طيَّنت بالفدن السياعا » مقلوب والمراد « كما طينت الفدن بالسياع » لأن القصر هو الذي يلبس بالطين.

شبه الشاعر جريان السِّمَن في أعضاء ناقته على السويَّة بتطيين القصر بالطين.

الفـدَن: القَصْـر، والسِّياع: الطين، ومنه في الكلام « أَدْخلْتُ القلنسوةَ في رأسـي »[1] و « عرضت الناقةَ على الحوض »[2] و « عرضتُها على الماء »[3] قالـه الجوهري وجماعة منهم السَّكَّاكيّ والزمخشري، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾[4] وفي كتاب « التوسعة » ليعقوب بن إسحاق السِّكِّيت: إن « عرضتُ الحوض على الناقة » مقلوبٌ، وقال آخر: لا قلبَ في واحد منهما، واختاره أبو حيَّان، وردَّ على قول الزمخشري في الآية.

وزعم بعضهم في قول المتنبي:

وعذَلتُ أهلَ العِشْقِ حتى ذُقْتُهُ فعجبتُ كيف يموتُ مَنْ لا يَعشَقُ

أن أصـله كـيف لا يموت مَنْ يعشق[5]، والصوابُ خلافه، وأنَّ المراد أنه صـار يرى أنْ لا سببَ للموت سوى العشق. ويقال: إذا طلعت الجوزاء انتصب العودُ في الحِرْباء، أي انتصب الحرباءُ في العُود[6]. وقال ثعلب في قولـه تعالى: ﴿ ثُـمَّ فِـي سِلْسِـلَةٍ ذَرْعُهَـا سَـبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾[7]: إن المعنى اسلكوا فـيه سلسـلة[8]، وقـيل: إن مـنه ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا ﴾[9]،

---

(1) الأصل أدخلت في رأسي القلنسوة.

(2) أي عرضت الحوض على الناقة.

(3) أي عرضت الماء على الناقة.

(4) الأحقاف: ٤٦ / ٢٠، وتتمة الآية ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا .. ﴾.
والأصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا، لأن المعروض عليه لـه قدرة على الاختيار.

(5) أي أن العشق يوجب الموت لشدَّته.

(6) الحرباء: دويبة تعانق عوداً وتدور مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.

(7) الحاقة: ٦٩ / ٣٢.

(8) أي أن الآية من المقلوب.

(9) الأعراف: ٤/٧ ، وتتمة الآية ﴿ بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾.
أي جاءها بأسنا فأهلكناها.

﴿ ثُـــمَّ دَنَـــا فَتَدَلَّى ﴾[1] وقد مضى تأويلهما[2]، ونقل الجوهري في ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾[3] أن أصله قابَيْ قوس، فقُلبت التثنية بالإفراد، وهو حسنٌ إن فُسِّر القابُ بما بين مَقْبِض القوس وسيَتِها أي طرفِها، ولها طرفان، فله قابانِ ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابيّ:

إذا أحْسنَ ابنُ العمِّ بعدَ إساءةٍ فلســتُ لشرِّيْ فِعْلِه بــحمُولِ[4]

أي فلست لشرّ فعلَيْه[5].

قيل: ومن القلب ﴿ اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا ﴾[6] الآية، وأُجيب بأن المعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكان يقْرُب منهم، ليكون ما يقولونه بمسْمع منك، فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾[7]: إن المعنى فعَميتم عنها، وفي ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أن لاَّ أَقُولَ ﴾[8] الآية، فيمَن جرَّ بعلى أنْ وصلتها على أنَّ المعنى حقيق عليَّ، بإدخالها

---

[1] النجم: ٥٣ / ٨.

[2] انظر ما سلف ص: ١٨٥.

[3] النجم: ٥٣ / ٩.

[4] الشاهد أن الشاعر أراد لشرٍّ فعْليه فقلب.

بحمول: بحاقد.

[5] شر فعليه: إساءته.

[6] النمل: ٢٧ / ٢٨، وتتمة الآية ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾.

الأصـــل فانظر ماذا يَرْجعون ثم تولَّ عنهم وارجع وأخبرني، وعلى هذا يكون في الآية قلب.

[7] هود: ١١/٢٨، والآية: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾.

[8] الأعـــراف: ٧/١٠٤ – ١٠٥، والآيـــتان ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۞ حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ... ﴾.

على ياء المتكلم كما قرأ نافع[1]، وقيل: ضمَّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَـهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾[2]: إن المعنى لتنوء العصبةُ بها أي لتنهض بها متثاقلةً، وقيل: الباء للتعدية كالهمزة، أي لتُنيء العصبةَ، أي تجعلها تنهض متثاقلة.

---

[1] علـى قـراءة « حقيق عليَّ أن لا أقول على الله إلا الحق » نقول: حقيق خبر مقدم والمصـدر المـؤول من أن وما بعدها في موضع مبتدأ مؤخر، وعليّ: جار ومجرور متعلقان بحقيق، وعلى قراءة « حقيق على أن لا أقول ... »، حقيق: خبر مبتدأ محذوف تقديـره أنا، وعلى: حرف جر، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع جر به، والجـار والمجـرور متعلقان بحقيق، فما كان مبتدأ على القراءة الأولى صار مجروراً بعلـى وما كان مجروراً بعلى في القراءة الأولى.[ياء المتكلم] صار مبتدأ على القراءة الثانية [تخفيف على]، وهذا معنى القلب في الآية.

[2] القصص: ٧٦/٢٨ والآية: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ .. ﴾.

القاعدة الحادية عشرة

من مُلَح[1] كلامهم تقارضُ[2] اللفظيْنِ في الأحكام

أحدهـا: إعطاء « غير » حكمَ « إلا » في الاستثناء بها نحو ﴿ لاَّ يَسْتَوِي الْقَـاعِدُونَ مِـنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾[3] فيمن نصب « غيـر »، وإعطاء « إلا » حكـمَ « غـير » فـي الوصف بها نحـو ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4].

والثانـي: إعطـاء « أنْ » المصدرية حكمَ « ما » المصدرية في الإهمال كقوله:

أن تقرأ انِ على أَسماءَ ويْحَكُما مِنيِّ السَّلامَ وأَلاَّ تُشـعرا أحدا

الشـاهد فـي « أنْ » الأولـى، وليست مخفَّفة من الثقيلة، بدليل « أنْ » المعطوفـة علـيها. وإعمالُ « ما » حمْلاً على « أن » كما روي من قوله عليه الصـلاة والسـلام { كما تكُونوا يُوَلَّى عليكم }[5] ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية « كما تكونون ».

والثالـث: إعطاء « إنْ » الشرطية حُكمَ « لو » في الإهمال كما روي في الحديث { فإلاَّ تراهُ فإنَّهُ يراك }[6] وإعطاء « لو » حكم « إن » في الجزم.

---

(1) أي مما يستحسن.

(2) مـن القَرْض وهو ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونـه، والمقصـود فـي كلام ابن هشام أن يأخذ كل واحد من لفظين حكم الآخر.

(3) النساء: ٤/٩٥، وتتمة الآية: ﴿ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ ... ﴾.

(4) الأنبياء: ٢١/٢٢، أي « غير الله »، ولا يجوز في لفظ الجلالة إلا الرفع.

(5) الحديث ضعيف: وهو في كشف الخفاء: ٢/١٢٦.

(6) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الإيمان.

كقوله:

لو يشـــأ طارَ بـــها ذُو مَيْعةٍ لا حِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ[1]

ذكر الثاني[2] ابنُ الشجري، وخرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شـــا يَشـــا[3]- بـــالألف- ثـــم أُبدلـــت الألف همزة على حدِّ قول بعضهم: العألم والخـــأتم[4]- بالهمـــزة- ويؤيـــده أنـــه لا يجوز مجيء « إن » الشرطية في هذا الموضـــع، لأنـــه[5] إخـــبار عمَّـــا مضى[6]، فالمعنى لو شاء، وبهذا يُقْدَح أيضاً فـــي تخـــريج الحديث السابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يـــتخرج علـــى إجراء المعتلِّ مُجـــرى الصحيـــح[7] كقراءة قُنْبُل ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ ﴾[8] بإثبات ياء يتقي وجزْم يصبر.

والرابع: إعطاءُ « إذا » حكمَ « متى » في الجزم بها كقوله:

اسْتغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنى وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتجمَّلِ[9]

---

(1) الشاهد أن « لو » تجزم في الشعر، أي في الضرورة.
والميعة: النشاط.
والآطـــال: الخواصـــر، واحدهـــا إطِـــل، لاحِق الآطال: أي قد لصقت إطله بأختها من الضمَّر، والنهد من الخيل: الجسيم المشرف.

(2) أي إعطاء لو حكم إنْ.

(3) من العرب من يقول: جايَجي في جاء يجيء، وشا يشا في شاء يشاء.

(4) في العالم والخاتم، أي أن هؤلاء يهمزون الألف.

(5) أي لأن البيت.

(6) وإن تفيد الاستقبال، ولو لإفادة المضىّ.

(7) في أن المعتل يجزم بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة.

(8) يوسف: ١٢ / ٩٠ ، وتتمة الآية ﴿ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

(9) الشاهد أن الجزم بإذا لا يكون إلا في الشعر أي في الضرورة الخصاصة: الفقر، تجمل: أظهر عدم الحاجة والجمال تعففاً، وتروى هذه الكلمة « فتحمل » بالحاء.

وإهمـــالُ « متى » حكماً لها بحُكم « إذا »، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: « وأنه متى يقُوم مَقامَك لا يُسْمع الناس ».

والخـــامس: إعطـــاء « لم » حكم « لن » في عمل النصب، ذكره بعضُهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[1] بفتح الحاء، وفيـــه نظـــر، إذ لا تَحُلُّ « لـــن » هـــنا[2]، وإنما يصح- أو يحسن- حملُ الشيء على ما يحلُّ محلَّه كما قدَّمنا، وقـــيل: أصـــله « نشرحَنْ » ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شـــذوذان: توكـــيد المنفـــيّ بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقـــتضٍ مـــع أن المؤكَّد لا يليق به الحذف. وإعطاءُ « لن » حكمَ « لم » في الجزم. كقوله:

لن يَخِبِ الآنَ من رجائك مَنْ ... حرَّك مِنْ دُونِ بابِك الحلَقةْ[3]

الرواية بكسر الباء[4].

والســـادس: إعطـــاء « ما » النافية حكمَ « ليس » في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[5] وإعطاء « ليس » حكم « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلَّا كقولهم « ليس الطِّيبُ إلا المِسكُ »، وهي لغة بني تميم.

---

(1) الشرح : ٩٤ / ١ ، والآية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾.

(2) لا تحل لن محل لم، لأن لن للاستقبال ولم للمضي، والقصد تقرير الماضي.

(3) الشاهد أن لن جزمت الفعل « يخب » بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل والأصل « يخيب »، والكسرة في آخره لالتقاء الساكنين.

ذكر بعض النحويين أن بعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم.

(4) في « يخب ».

(5) يوسف: ١٢ / ٣١ ، وتتمة الآية ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾.

والسابع: إعطاء « عسى » حكمَ « لعلَّ » في العمل كقوله:

يا أبتا علَّك أو عساكا[1]

وإعطـــاء « لعـــل » حكم « عسى » في اقتران خبرها بأنْ، ومنه الحديث { فلعلَّ بعضكم أنْ يكُون ألحنَ بحُجَّتِه من بعضٍ }.

والثامـــن: إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكْسُه عند أَمْن اللبس، كقولهم: خرقَ الثَّوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ.

وقال الشاعر:

مِثلُ القنافِذِ هدَّاجُونَ قد بلغَتْ نجرانُ أو بلغتْ سوءاتِهم هَجَرُ[2]

وسُمع أيضاً نصبُهما كقوله:

قدْ سالَمَ الحيَّاتِ منْهُ القدَما[3]

---

[1] الشاهد أن عسى فعل اتصل به ضمير نصب، وأعطي حكم لعل، فهو حرف مثل لعل ينصـــب المبـــتدأ ويرفع الخبر، والكاف اسمه، وخبره محذوف، والدليل على أن الكاف منصوبة في عساك قولهم: عساني، والنون والياء فيما آخره ألف لا يكون إلا للنصب.
وفي تخريج « عساك » قولان آخران هما:
١-أن الكاف في موضع رفع، واستعير ضمير النصب الذي هو الكاف للرفع.
٢-أن الكاف في موضع نصب بعسى، واسمها مضمر فيها مرفوع.

[2] الشاهد أن الأصل رفع السوآت ونصب هجر، ولكن الشاعر جعل هجر في اللفظ هي التي تبلغ السوآت، فأعطى المفعول حكم الفاعل.
والهدجان: مشي في ارتعاش، ونجران وهجر: بلدان.

[3] الشاهد نصب الفاعل والمفعول به على رواية النصب في « الحيات »، وروي البيت برفع الحيات على أنها فاعل ونصب القدما على أنها مفعول به.
هجـــا الراجز رجلا بغلظ قدميه وصلابتهما، فهو يطأ الحيات فيقتلها، فقد سالمت الحيات قدميه لجفائهما.

في روايـــة مَن نصبَ الحيات، وقيل: القدما تثنيةٌ حُذفت نونه للضرورة كقوله:

هُمـــا خُطَّتا إما إِســـار ومنـــةٌ وإمَّا دمٌ والقتـــلُ بالحرِّ أَجْدرُ[1]

فيمَنْ رواه برفْع إِسار ومنَّة، وسُمع أيضاً رفعهما كقوله:

إنَّ مَنْ صادَ عَقْعَقاً لمَشُـــومُ كـــيف مَنْ صادَ عَقْعَقانِ وبـــومُ[2]

والتاســـع: إعطـــاء « الحســـن الوجْـــهَ »[3] حكـــمَ « الضارب الرجلَ » في النصب، وإعطاء « الضارب الرجلِ » حكم « الحسن الوجهِ »[4] في الجرِّ.

والعاشر: إعطاء أفعل في التعجُّب حكمَ أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعَل التفضيل حكمَ أفْعل في التعجُّب في أنه لا يرفع الظاهر.

ولو ذكرتُ أحرفَ الجرِّ ودخولَ بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

---

(1) الشـــاهد أن الشاعر أراد « خطتان » وحذفت النون للضرورة، هذا على رفع إسار، وأمـــا إذا جـــرَّ فالـــنون حينئذ محذوفة للإضافة ولم يعتدّ « إما » فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه.

(2) جـــاء المفعـــول بـــه « عقعقان » مرفوعاً، والبيت يحتمل أنه من شعر المولَّدين فلا يستشهد به.

والعقعـــق: طائـــر، مشـــوم أصله مشؤوم نقلت ضمة الهمزة إلى الشين الساكنة فحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين، والشؤم: النحوسة.

(3) الوجه نصب على شبه المفعولية لأن الصفة المشبهة مصوغة من فعل لازم.

(4) الإضافة هنا وفي « الضارب الرجل » إضافة لفظية لأنها من قبيل إضافة الصفة إلى معمولهـــا، وهـــي تقـــيد تخفيفاً في اللفظ، فالحسن الوجه أصله الحسن وجهُه، وقولنا: الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه في التخفيف.

الجملة بين الحذف والإثبات

ذكر علماء البلاغة أنَّ الإيجاز والإطنابَ من أعظم أنواع البلاغة، حتى نَقل صاحب سرّ الفصاحة عن بعضهم أنه قال: البلاغةُ هي الإيجاز والإطناب، وقال الزمخشري: كما أنه يجب على البليغ في مظانّ الإجمال أن يُجمل ويُوجز فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصل ويشبع، وجعَل الجاحظ مدار البلاغة عند العرب على هذين القطبين فأنشد:

يرمون بالخُطب الطّوال وتارةً ... وَحْيَ الملاحظِ خيفة الرُّقباء

والمعهود في أبحاث النحو أن يتعرّض النحويّون إلى أوجه الاختصار في مفردات العربية، فيبيّنون حذف المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال وغيرها.

ومعرفةُ هذا الحذف لا تخفى على البلغاء الذين عرفوا أصول التراكيب العربية، وثقفوها صناعةً. أمَّا أن يتطرّق أسلوب الاختصار إلى حذف الجمل فهو- لا شك- بلاغةٌ عظيمة وسرٌّ من أسرار اللغة وبيانها المعجز.

قال ابن هشام: « الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف » فالحذف إنّما هو للاختصار والإيجاز.

وقال الجرجاني في الحذف:

هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة. وتجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن. وهذه جملة قد تُنْكرها حتى تَخْبُرَ، وتدفعها حتى تنظرَ...

وذكر الإمام ابن جني في الخصائص باباً في شجاعة العربية قال فيه:

قد حذفت العربُ الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه؛ وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته.

فأمـــا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال- من الجار والمجرور- دليلاً على الجملة المحذوفة.

وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتّحضيض، نحو قولك: زيداً، إذا أردت: اضـــرب زيـــداً أو نحـــوه، ومنه: إيّاك، إذا حذّرته، أي احفظ نفسَك ولا تُضيعها، والطريقَ الطريقَ، وهلاّ خيراً من ذلك.

وقـــد حذفـــت الجملـــة من الخبر، نحو قولكِ: القرطاسَ والله؛ أي: أصاب القرطاس. وخيرَ مَقدَم؛ أي قدمْتَ خيرَ مقدم.

وكذلـــك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخير وإن شرّاً فشرّ، أي إن فعل المرء خيراً جُزي خيراً. وإن فعل شراً جُزي شراً.

وذكر ابن جني في حذف الجملة أن الفعل يُحذف والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهـــو حـــذف جملـــة، وذلك نحو: زيداً ضربته؛ لأنك أردت: ضربتُ زيداً، فلما أضـــمرت (ضـــربت) فسّـــرته بقولك ضربته، وكذلك قولك: أزيداً مررت به، وقولهم: المرء مقتول بما قتل به؛ إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان الذي قتل به سيفاً فالذي يُقتل به سيفاً، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنها تعتد اعتداد الجملة.

قاعدة في حذف الجمل:

يجـــوز حذفُ جمل القسم والشرط والخبر مع صحة المعنى دونها، إذ كان الموضـــعُ الـــذي جـــاز فيها الحذف مستعملاً فيه ثبوت هذه الجمل. وفهم المعنى واستعملته العرب باطراد.

حذفُ جملة القسم

كثير جداً، وهـو لازم مـع غير الباء من حروف القسـم، وحيث قيـل: « لأفعلـنَّ » أو « لقدْ فعلَ » أو « لَئِنْ فَعلَ » ولم يتقدَّم جملة قسم فثمَّ جملة قسم مقدَّرة، نحو ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾[1] الآية، ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾[2]، ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[3]، واختُلف في نحـو « لزَيدٌ قائم » ونحـو « إنَّ زيْداً قائم، أو لقائم » هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا ؟

---

[1] النمل: ٢٧ / ٢١.

[2] آل عمران: ٣ / ١٥٢.

[3] الحشر: ٥٩ / ١٢.

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول نحو « زيدٌ قائم والله » ومنه « إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته »[1]. والثاني نحو « زيْدٌ والله قائم »[2] فإن قلت:« زيد والله إنه قائم، أو لَقائم » احتملَ كونُ المتأخر عنه خبراً عن المتقدِّم عليه[3]، واحتملَ كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر[4].

ويجوز في غير ذلك[5] نحو ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴾[6] الآيات أي لتُبعثُنَّ، بدليل ما بعده[7]، وهذا المقدَّر هو العامل في ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ﴾ أو عاملُه اذكُرْ، وقيل: الجواب: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[8] وهو بعيد لبُعده.

---

[1] اجتمع شرط وقسم والجواب للسابق منهما، فجملة « أكرمته » جواب الشرط، والأصل « إن جاءني زيد أكرمته والله »، وأغنى جواب الشرط عن جواب القسم.

[2] اكتنف القسم بما يدل على جوابه، فزيد قائم مبتدأ وخبر.

[3] أي أن جملة « إنه قائم » أو « إنه لقائم » خبر للمبتدأ زيد، وجواب القسم محذوف لاكتنافه بما يدل عليه.

[4] أي أن جملة « إنه قائم » أو « إنه لقائم » جواب للقسم، وجملة « أقسم » المحذوفة وما تعلق بها في محل رفع خبر المبتدأ « زيد ».

[5] أي يجوز حذف جواب القسم في غير الحالتين السابقتين.

[6] النازعات: ٧٩ / ١ – ٧ ، والآيات ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۞ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۞ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ۞ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ۞ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا ۞ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾.

[7] أي بدليل الآية ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾.

[8] النازعات: ٧٩ / ٢٦ ، وتتمة الآية ﴿ لِّمَن يَخْشَى ﴾.

ومـــثله ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾[1] أي « لَيُهلكُنَّ » بدليل ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[2]، أو « إنك لمنذرٌ » بدليل ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُمْ مُنذِرٌ ﴾[3]، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿ قَدْ عَلِمْنا ﴾[4] وحُذفت اللام[5] للطول مثل ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[6] وقـــال ابـــن كَيْســـان: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ ﴾[7] الآية، الكوفيون: ﴿ بَلْ عَجِبُوا ﴾ والمعنى لقد عجبوا، بعضُهم: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى ﴾[8].

ومـــثلُه ﴿ ص وَالْقُـــرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾[9] أي « إنـــه لَمُعجز » ، أو « إنَّك لمِـــنَ المرسلين» أو « ما الأمر كما يزعمون » ، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون والـــزَّجاج: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾[10] وفيه بُعد، الأخفش: ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[11]، الفراء وثعلب: ﴿ ص ﴾ لأن معناها صدق الله، ويردُّه أن الجواب لا يتقدَّم ، وقيل: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[12] وحذفت اللامُ للطُّول.

---

(1) ق: ٥٠ /١.

(2) ق: ٥٠ /٣٦، وتتمة الآية ﴿ قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴾.

(3) ق: ٥٠ / ٢، وتتمة الآية ﴿ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾.

(4) ق: ٥٠ /٤، وتتمة الآية﴿ مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ... ﴾

(5) أي أن « قد » أصلها لقد، حذفت منها اللام لطول الكلام.

(6) الشمس: ٩١ /٩.

(7) ق: ٥٠ / ١٨، وتـــتمة الآيـــة ﴿ إِلَّـــا لَدَيْـــهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾. أي أن الآية جواب القسم في قوله تعالى: ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾.

(8) ق: ٥٠ / ٣٧، وتتمة الآية ﴿ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ...﴾.

(9) ص: ٣٨ /١.

(10) ص: ٣٨ /٦٤، وتتمة الآية ﴿ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾.

(11) ص: ٣٨ / ١٤، وتتمة الآية ﴿ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾.

(12) ص ٣٨ /٣، وتتمة الآية ﴿ مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ... ﴾.

حذف جملة الشرط

هو مطَّرد بعد الطلب نحو ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾[1] أي فإنْ تتّبعوني يحببكم الله. ﴿ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ ﴾[2]. ﴿ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ ﴾[3].

وجـــاء بدونه[4] نحوُ ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾[5] أي فإن لم يتأتّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ في غيرها، ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾[6] أي إنْ أرادوا أولياء بحقّ فالله هو الولي، ﴿ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّـــا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللّهِ ﴾[7] أي إن صدَقتُم فيما كنتم تَعِدونَ به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمَنْ أظلم، وإنما جُعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط – وهي من حذفها وحذف جملة الجواب – لأنه قد ذُكر في اللفظ جملة قائمة مَقَامَ الجواب، وذلك يسمَّى جواباً تجاوزاً كما سيأتي.

وجعل منه[8] الزمخشري وتبعه ابن مالك بدرُ الدين ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾[9] أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويردُّه أن الجواب المنفيَّ بلم لا تدخل عليه الفاء.

---

(1) آل عمران: ٣ / ٣١، والآية ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾.

(2) مريم: ١٩ /٤٣، وتتمة الآية ﴿ صِرَاطًا سَوِيًّا ﴾.

(3) إبراهيم: ١٤ / ٤٤.

(4) أي وجاء حذف جملة الشرط دون ذكر للطلب.

(5) العنكبوت: ٥٦/٢٩.

(6) الشورى: ٤٢ / ٩ .

(7) الأنعام : ١٥٧/٦.

(8) أي مما حذف فيه فعل الشرط دون ذكر للطلب.

(9) الأنفال: ١٧/٨ ، وتتمة الآية ﴿ وَلَكِنَّ اللّهَ قَتَلَهُمْ .. ﴾.

وجعــل منه أبو البقاء ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ﴾[1] أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسنٌ.

وحذفُ جملة الشرط بدون الأداة كثيرٌ كقوله:

فطلِّقها فــلستَ لها بكفءٍ وإلاَّ يَــعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ[2]

أي وإن لا تطلِّقها.

---

[1] الماعون: ١٠٧ / ٢ .

[2] الشاهد حذف جملة الشرط وبقاء أداته.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجبٌ إنْ تقدَّم عليه[1] أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب ، فالأولُ نحو « هوَ ظالمٌ إنْ فعلَ » والثاني نحو « هو إنْ فعلَ ظالمٌ » ﴿ وَإِنَّآ إِن شَاء اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾[2] ومنه « والله إنْ جاءني زيدٌ لأُكرمنَّه ». وقولُ ابن مُعْطٍ[3]:

اللفظُ إنْ يُفِدْ هو الكلامُ

إما من ذلك[4] ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً[5]، وإما الجوابُ الجملةُ الاسمية، وجملتا الشرط والجواب خبرٌ ففيه ضرورة أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها ..... [6]

ووهِمَ ابن الخبَّاز إذ قطعَ بهذا الوجه.

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك[7]، نحو ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ ﴾[8] الآية.

---

(1) أي على فعل الشرط وأداته.

(2) البقرة: ٢ / ٧٠.

(3) البيت من ألفية ابن مُعْط.

(4) أي من حذف جواب الشرط لاكتنافه بما يدل عليه، اللفظ: مبتدأ و « هو » مبتدأ خبره الكلام والجملة خبر للمبتدأ الأول، أو « هو »: ضمير فصل لا محل له من الإعراب، والكلام خبر « اللفظ ».

(5) جواب الشرط يحذف إذا كان فعل الشرط ماضياً .

(6) سلف البيت ص: ١١١.

(7) أي في غير ما تقدم من اكتناف الشرط أو سبقه بما يدل على الجواب.

(8) الأنعام: ٦ /٣٥، تتمة الآية ﴿ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾.

أي فـــافعلْ ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾[1] الآية، أي لَمَا آمنوا به، بدلـــيل ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾[2] والنحويون يقدّرون: لكان هذا القرآن، وما قدَّرتُـــه أظهرُ، ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾[3] أي لارتدعْتم وما ألهاكم التكاثُر. ﴿ وَلَـــوِ افْـــتَدَى بِهِ ﴾[4] أي ما تُقبّلَ منه ، ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[5] أي لأدرككـــم. ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[6] أي أعْرضوا، بدليل ما بعده[7].

﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾[8] أي تطيَّرتم ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[9] أي لنفدَ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْـــرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾[10] أي لرأيـــتَ أمراً فظيعاً، ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَـــتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾[11] أي لهلكـــتُم ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ثُمَّ

---

(1) الـــرعد: ١٣ / ٣١ وتـــتمة الآية ﴿ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾.

(2) الـــرعد: ١٣ /٣٠، والآية ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِيَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ﴾.

(3) التكاثر: ١٠٢/ ٥ .

(4) آل عمران: ٣ /٩١، والآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ولو افْتَدى به أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾.

(5) النساء: ٤ / ٧٨، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ .. ﴾ .

(6) يس: ٣٦ / ٤٥.

(7) أي: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [يس: ٣٦ / ٤٦].

(8) يسن: ٣٦ / ١٩ ، والآية ﴿ قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾.

(9) الكهـــف: ١٨ / ١٠٩، والآية ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾.

(10) السجدة: ٣٢ / ١٢، وتتمة الآية: ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا.. ﴾.

(11) النور: ٢٤ / ١٠ .

كَفَرْتُم بِهِ ﴾[1] قال الزمخشري: تقديره ألستم ظالمين، بدليل ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ويردُّه أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخَّرةً عن الهمزة نحو «إن جئتك أفمَا تُحسنُ إليَّ» ومقدَّمةً على غيرها نحو «فهل تحسن إلي».

تنبيه

التحقيقُ أن من حذْف الجواب مثلَ ﴿ مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾[2] لأن الجواب مسبَّب عن الشرط، وأجلُ الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادرْ بالعمل فإن أجل الله لآت، ومثله ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ ﴾[3] أي فاعلمْ أنه غني عن جَهْرك ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ ﴾، ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾[4]،أي فتصبَّر ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾، ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾[5] أي فاصبروا﴿ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾، ﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾[6] أي يفعلْ الفواحش والمنكرات ﴿ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ ﴾[7] أي يغلبْ ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾، ﴿ وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاقَ﴾[8]، أي فلا تؤْذُوهم بقول ولا فعل، فإن الله يسمع ذلك ويعلمه،﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾[9] أي فلا لومَ عليَّ ﴿ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾.

---

(1) الأحقاف: ٤٦ / ١٠ وتتمة الآية ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾.

(2) العنكبوت: ٢٩ / ٥ .

(3) طه: ٢٠ / ٧، وتتمة الآية ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾.

(4) فاطر: ٣٥ / ٤ ، وتتمة الآية ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ .. ﴾.

(5) آل عمران: ٣ / ١٤٠، وتتمة الآية ﴿ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ... ﴾.

(6) النور: ٢٤ / ٢١، وتتمة الآية ﴿ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ...﴾.

(7) المائدة: ٥ / ٥٦، وتتمة الآية ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾.

(8) البقرة: ٢ / ٢٢٧، وتتمة الآية ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

(9) هود: ١١ / ٥٧، وتتمة الآية ﴿ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ... ﴾

حذف الكلام بجُملته

يقع ذلك باطِّراد في مواضع:

أحدها:

بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد؟ فتقول نعم، و « ألم يقم زيد ؟ » فتقول: « نعم » إن صدَّقت النفي[1] و « بلى » إن أبطلته[2]، ومن ذلك قوله:

قالوا: أخِفتَ؟ فقلتُ: إنَّ، وخيفتي ما إنْ تزالُ منوطةً برجائي[3]

فإن « إنّ » هنا بمعنى نعم، وأما قوله:

ويـقُلن: شَـيْبٌ قـد عـلا كَ وقد كَبِرتَ، فقلتُ: إنَّهْ[4]

فـلا يلزم كونه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اسماً لـ « إن » على أنها المؤكِّدة والخبر محذوف، أي إنه كذلك.

الثاني:

بعـد نِعْمَ وبِئْسَ إذا حذف المخصوص وقيل: إن الكلام جملتان نحو ﴿ **إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ** ﴾[5].

---

[1] أي لم يقم.

[2] أي أنه قام.

[3] الشاهد حذف جملة الكلام، ومجيء إنَّ بمعنى نعم، والتقدير فقلت: نعم خفت. منوطة: متعلقة.

[4] الشاهد أن « إن » بمعنى نعم، والهاء للسكت وحذف الكلام بعدها على رأي بعضهم، وعلى رأي آخرين أن الهاء اسمها وخبرها محذوف تقديره« كذلك ».

[5] ص: ٣٨ / ٤٤، وتتمة الآية ﴿ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾، والتقدير « نعم العبد هو أيوب »، وحذف المخصوص بالمدح لأنه تقدَّم ما يشعر به في آية سابقة.

والثالث:

بعــد حروف النداء في مثل ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾[1] إذا قيل: إنه على حذف المنادى[2]، أي يا هؤلاء[3].

الرابع:

بعد إنْ الشرطية كقوله:

قالتْ بناتُ العمِّ: يا سلمى وإنْ ... كان فقيراً مُعدِماً؟ قالتْ: وإنْ[4]

أي: وإن كان كذلك رضيتُه.

الخامس:

في قولهم: « افعل هذا إمَّا لا » أي إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه فافعلْه.

---

[1] يس: ٣٦ / ٢٦ .

[2] المحذوف حينئذ جملة فعلية.

[3] وإذا قيل: إن « يا » حرف تنبيه فلا حذف.

[4] الشاهد حذف جملة من الكلام بعد إن الشرطية كما ذكر المصنف.

حذف أكثرَ من جملة

في غير ما ذُكر، أنشد أبو الحسن:

إنْ يكُنْ طِبُّكِ الدَّلالَ فلو في سالفِ الدَّهر والسنينَ الخوالي[1]

أي إن كـان عادتُك الدلالَ فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك. وقالوا فـي قولـه تعـالى: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾[2]: إن التقدير فضربوه فحَيِي فقلنا: كذلك يُحْيي الله، وفي قوله تعالى: ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾[3] الآية: إن التقدير: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف، وفي قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾[4]: إن التقدير فائتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمَّرناهم.

تنبيه

الحذف الذي يلزم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضتْه الصناعة، وذلك بأن يجدَ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحوُ ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[5]

---

[1] الشاهد كما ذكر المصنف.

الطب بكسر الطاء: العادة

[2] البقرة: ٧٣/٢، وتتمة الآية ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

[3] يوسف: ٤٥/١٢.

[4] الفرقان: ٣٦/٢٥ .

[5] العنكبوت: ٢٩ / ٦١، والآية ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾.

ونحوُ ﴿ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[1] ونحوُ « خيرٍ عافاكَ الله »[2]، وأما قولهم في نحو ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[3]: إن التقدير: والبردَ، ونحو ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[4]: إن التقدير: ولم تعبِّدْني، ففضُولٌ في فَنِّ النحو، وإنّما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحوِ ذلك، فإنه تطفُّل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جَرْياً على عادتهم، وأُنْشِدُ متمثِّلاً:

وهل أنا إلاَّ من غَزِيَّةَ: إنْ غَوتْ غَوَيْتُ، وإنْ ترشُدْ غزية أرشد

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً، وأما قولهم في « راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ »[5]: إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة، فلازمٌ لهم ليطابقَ الخبرُ المخبَرَ عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي أحدُ طليحين، وهذا لا يتأتّى في نحو « غلامُ زيْدٍ ضربتُهما ».

---

(1) النحل: ١٦ / ٣٠، والآية ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ... ﴾.

(2) أي على خير...

(3) النحل: ١٦/٨١، والآية ﴿... وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ..﴾.

(4) الشعراء: ٢٦ / ٢٢ .

(5) ناقة طليح: أعياها السفر.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُربط به مذكوراً كزيدٌ ضربته، ومحذوفاً مرفوعاً نحوُ ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[1] إذا قدّر: « لهما ساحران »، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾[2] ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصْب « كلَّ » كالجماعة، لأن قبله جملةً فعلية وهي ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ﴾[3] فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل، لأن بعده ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ﴾ وهذا ممَّا أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يُعطف على الجملة. فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو « قامَ زيد وعمراً أكرمته » للتناسُب. ولم يذكروا مثل ذلك في نحو « زَيد ضربته وأكرمتُ عمراً » ولا فرقَ بينهما. وقول[4] أبي النجم:

قد أصبحتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي عليَّ ذَنْباً كلُّه لَمْ أصنعِ[5]

---

[1] طه: ٢٠ / ٦٣.

[2] الحديد: ٥٧ / ١٠، والآية ﴿ ... لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ قرأ ابن عامر « وكلٌ » بالرفع على أنه مبتدأ، وعلى هذا فجملة « وعد الله الحسنى » خبر والرابط الضمير المحذوف، تقديره « وعده ... ».

[3] النساء: ٤/٩٥، والآية: ﴿ لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾.

[4] وقول معطوف على « قراءة » في قوله: كقراءة ابن عامر، والجامع بين قراءة ابن عامر وبيت أبي النجم أن الرابط فيهما ضمير محذوف منصوب.

[5] الشاهد أن كله مبتدأ، وخبره جملة « لم أصنع » والرابط بين الجملة الخبرية والمبتدأ ضمير محذوف محله النصب والتقدير « لم أصنعه ».

ولـــو نصبَ « كلّ » على التوكيد لم يصحَّ، لأن « ذنباً » نكرة، أو على المفعولـــية كـــان فاســـداً معـــنى[1] وضعيفاً صناعةً لأن حق « كلّ » المتصلة بالضـــمير ألَّا تستعملَ إلَّا توكيداً أو مبتدأً نحوُ ﴿ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للَّه ﴾[2]. قرىء بالنصـــب والـــرفع[3]، وقـــراءة جماعة ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[4] بالرفع، ومجـــروراً[5] نحـــوُ « السَّـــمنُ مَـــنوانِ بدرهمٍ » أي منه[6]، وقول[7] امرأة : « زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والريِّحُ ريحُ زَرْنَبٍ »[8] إذا لم نقل إن ال نائبة عن

---

[1] لأننا إذا نصبنا « كل » وقعت في حيز النفي لأنها مفعول مقدم لأصنع فيتوجه النفي للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد فيكون أبو النجم معترفاً ببعض الذنوب التي ادعتها عليه وليس غرضه كذلك.

[2] آل عمران: ٣ / ١٥٤ .

[3] أي بنصب كله على أنه توكيد وبرفعه على أنه مبتدأ .

[4] المائدة: ٥ / ٥٠، والرابط ضمير محذوف في محل نصب التقدير « يبغونه »

[5] عطـــف على قوله: « مرفوعاً .. ومنصوباً »، أي أن الضمير الرابط يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

[6] منه جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لمنوان، والتقدير السمن منوان منه بدرهم، ومـــنوان مبتدأ، بدرهم متعلقان بخبر لمنوان، وساغ الابتداء بمنوان لأنها نكرة وصفت، وجملـــة « مـــنوان منه بدرهم » في محل رفع خبر للمبتدأ السمن، والرابط هو الضمير المجرور بحرف الجر من.

[7] قول معطوف على محل جملة « السمن منوان بدرهم » لأنها أريد بها لفظها.

[8] هـــذه قطعـــة من حديث نبوي يعرف بحديث أم زرع، انظر صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة .

زرنـــب: نبـــت طيب الرائحة، زوجي: مبتدأ أول، المس: مبتدأ ثان، مس: خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للمبتدأ « زوجي » والرابط محذوف تقديره منه، أي زوجي المس منه مس أرنب، وكذلك تقدير « الريح ريح زرنب » .

الضـــمير [1]، وقولـــه تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾[2] أي إن ذلـــك منه، ولا بُدّ من هذا التقدير، سواء أقدرنا اللام للابتداء ومَنْ موصولة أو شرطية، أم قدرنـــا الـــلام مُوطئة ومَنْ شرطية، أما على الأول[3] فلأن الجملة خبر، وأما على الثانـــي[4] فلأنـــه لا بـــدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح، وأما على الثالث[5] فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجوابُ الشرط في المعنى[6]، وقولُ أبي البقاء والحَوفـــي:« إن الجملـــة جواب الشرط » مردودٌ، لأنها اسمية، وقولهما: « إنها على إضـــمار الفـــاء » مردودٌ، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداهـــا: أن يكـــون معطوفـــاً بغـــير الواو، نحو « زيدٌ قامَ عمرُو فهو » أو « ثُمَّ هو ».

والثانية: أن يعاد العامل،نحو « زيدٌ قام عمرو وقام هو ».

والثالـــثة: أن يكون بدلاً نحو « حُسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو » فهوَ

---

[1] وإذا كانت كذلك فهي الرابط.

[2] الشورى: ٤٢ / ٤٣.

[3] أي على أن اللام لام الابتداء ومن موصولة.

[4] أي على أن اللام لام الابتداء ومن شرطية.

[5] أي على أن اللام موطئة للقسم ومَن شرطية.

[6] إذا اجـــتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، وإذا اجتمعا وسبقا بما يحتاج إلى خبر فالجواب لأي منهما ولا أولوية حينئذ.

بـــدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملـــة أخرى، وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبَدل منه أن تصـــحَّ المســـألة، ونحوُ ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو « زيد ضربتُ عمراً وأباه » ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثمَّ، ومع التصريح بالعـــامل، وإذا أبدلـــت « أخـــاه » ونحوه من عمرو لم يجوزا، على ما مرَّ من الاخـــتلاف في عامل البدل[1]، فإنْ قدرته بياناً جاز باتفاق أو بدلاً لم يَجُزْ ويجوز بالاتفـــاق « زيـــدٌ ضـــربتُ رجُـــلاً يُحبه » رفعتَ زيداً أو نصبتَه، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

٢ – الثاني[2]: الإشارة، نحو ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[3]، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا أُوْلَـــئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾[4]، ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـــؤُولاً ﴾[5]، ويَحْـــتَمِلُه ﴿ وَلِـــبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[6] وخصَّ ابن الحاجّ المســـــألة[7] بكـــون المبـــتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارةِ إشارةً للبعيد فيمتنع

---

[1] اختلف في العامل في البدل فقيل: هو العامل في المبدل منه وقيل: البدل على نية تكرار العامل.

[2] أي الرابط الثاني من الروابط التي تربط الجملة بما هي خبر عنه.

[3] الأعراف: ٧ / ٣٦.

[4] الأعراف: ٧ / ٤٢.

[5] الإسراء: ١٧ / ٣٦.

[6] الأعـــراف: ٧ / ٢٦، قـــال: ويحـــتمله، أي ويحتمل أن يكون اسم الإشارة « ذلك » رابطـــاً وإذا كان كذلك فهو مبتدأ وخير خبره، ويحتمل أم يكون « خير » خبراً للمبـــتدأ « لباس » و « ذلك » بدل أو عطف بيان.

[7] أي مسألة الربط باسم الإشارة.

نحـــو « زيـــد قـــام هذا » لمانعَين[1]، و « زيد قام ذلك » لمانع[2] والحجة عليه في الآية الثالثة[3]، ولا حجة عليه في الرابعة[4]، لاحتمال كون « ذلك » فيها بدلاً أو بياناً وجوَّز الفارسي كونَه[5] صفةً، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردَّه الحَوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

٣ – الثالـــث: إعـــادة المبـــتدأ بلفظـــه، وأكثرُ وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخـــيم، نحـــو ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[6]، ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾[7]، وقال:

لا أرى الموت يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا[8]

٤ – والـــرابع: إعادته بمعناه، نحو « زيدٌ جاءني أبو عبد الله » إذا كـــان أبـــو عـــبد الله كُنية لـــه، أجازه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾[9] وأُجيب بمنْع

---

(١) هما أن المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً وأن اسم الإشارة للقريب.

(٢) وهو أن المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً.

(٣) أي آية سورة الإسراء السالفة.

(٤) أي في آية سورة الأعراف ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾.

(٥) أي أن اسم الإشارة « ذلك » صفة لـــ « لباس »

(٦) الحاقة: ٦٩ / ١ – ٢.

(٧) الواقعة: ٥٦ / ٢٧.

(٨) الشـــاهد أن الاسم الظاهر « الموت » أُقيم موضع الضمير الرابط، والأصل: لا أرى الموت يســـبقه شيء، والمصنف نظر إلى أصل قول الشاعر: لا أرى الموت يسبق الموت شيء، فإن أصله مبتدأ وخبر، الموت لا يسبق الموت شيء، وحينئذ أعيد المبتدأ بلفظه على أنه رابط.

(٩) الأعراف: ٧ / ١٧٠، أي أن ﴿ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ جملة واقعة خبراً للمبتدأ « الذين » والرابط إعادة المبتدأ بمعناه، فالذين يمسّكون بالكتاب هم المصلحون.

كون الذين مبتدأ بل مجرور بالعطف على ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾[1] ولئن سُلِّم فالرابطُ العمـــومُ، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي « منهم »، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

٥ – **والخامس:** عمومٌ يشمل المبتدأ نحو « زيد نِعم الرَّجلُ » وقوله:

أَلَا ليت شِعْري هل إلى أُمِّ جعفرٍ سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صبرا[2]

كـــذا قـــالوا، ويلـــزمهم أن يجـــيزوا « زيدٌ مات الناسُ، وعمر كلّ الناس يموتـــون، وخالد لا رجُلَ في الدار » أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه علـــى قـــول أبـــي الحســـن في صحة تلك المسألة[3]، وعلى القول بأن « ال » في فاعِلَيْ نعم وبئس للعهد لا للجنس، وأما البيتُ فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه، ولـــيس العمـــوم فـــيه مراداً إذ المراد أنه لا صبر لـــه عنها لأنه لا صبر لـــه عن شيء.

٦ – **والسادس:** أن يُعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية مـــنه أو بـــالعكـــس، نحـــو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[4].

---

[1] الأعـــراف: ٧ / ١٦٩، والآية ﴿ وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ۞وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾ .

[2] الشاهد أن جملة « لا صبر لي » خبر للمبتدأ « الصبر » والرابط العموم الذي في لا النافية للجنس.

[3] المسألة هي الربط بإعادة المبتدأ بمعناه.

[4] الحج: ٢٢ / ٦٣، عطفت جملة « تصبح الأرض مخضرَّة » وهي خالية من الضمير علـــى الجملة قبلها المشتملة على الضمير، وهي ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء ﴾، وهذه الجملة هي في الأصل خبر للمبتدأ « الله » قبل دخول الفعل ترى.

وقوله:

وإنسانُ عَيْني يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيبدو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيغرقُ[1]

كـذا قـالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسُر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدَّم في موضعه[2].

٧- **والسابع:**

العطف بالواو أجازه هشام وحدَه نحو « زيدٌ قامت هندٌ وأكرمَها » ونحـو « زيـدٌ قـام وقعدت هند » بناء على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفـاء، وإنمـا الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز « هذانِ قائمٌ وقاعد »[3] دون « هذان يقوم وقعد ».

٨- **والثامـن:** شـرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٌ على جوابه بالخبر، نحو « زيدٌ يقومُ عمرو إنْ قام »[4].

٩- **والتاسع:** « ال » النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفةٍ من

---

[1] الشاهد أن جملة « يحسر الماء » فعلية خبر عن المبتدأ « إنسانُ عيني » وليس فيها ضمير يربطها بالمبتدأ، وصحَّ هذا لأن الجملة المعطوفة عليها بالفاء مشتملة على ضمير المبتدأ، فإن فاعل « يبدو » ضمير يعود على إنسان.

يحسـر: يكشف، وهذا الفعل في البيت لازم لأن إنسان العين لا يكشف ماء الدمع وإنما هو مكشوف عنه بجريانه، يجم: يكثر.

[2] ذكـر المصنف أن الفاء نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفي في الرابط بضمير إحدى الجملتين، فالخبر مجموع الجملتين.

[3] الواو جعلت الاسمين بمنزلة المثنى في المعنى.

[4] جملـة « يقوم عمرو » خبر للمبتدأ زيد، والرابط قوله: إن قام وجملة الخبر « يقوم عمرو » دلت على جواب الشرط.

البصريين ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۞ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[1] الأصلُ مأواه[2]، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠- **والعاشر**: كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى، نحو « هِجّيرى[3] أبـــي بكر لا إله إلاَّ الله » ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4] ونحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[5].

تنبيه

الـــرابطُ في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾[6] إما النون[7] على أن الأصل وأزواجُ الذين، وإما كلمة « هم » مخفوضة محذوفة هـــي ومـــا أضيف إليه على التدريج، وتقديرهما إما قبل يتربَّصنَ، أي أزواجُهم يتربصـــن، وهو قول الأخفش، وإما بعده، أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقـــال الكسائي- وتبعه ابن مالك- الأصلُ يتربَّصُ أزواجُهم، ثم جيء بالضمير[8] مكـــان الأزواج لـــتقدُّم ذِكرهن فامتنع ذكر الضمير، لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مَقامَ الظاهر المضاف للضمير.

---

[1] النازعات: ٧٩ / ٤٠ - ٤١.

[2] إذا كـــان اسم الشرط في محل رفع على الابتداء فلا بد من ضمير في جواب الشرط، وال نابت عن الضمير.

[3] هجيرى فلان: عادته ودأبه.

[4] الإخلاص: ١١٢ / ١.

[5] الأنبياء: ٢١ / ٩٧.

[6] البقرة: ٢ / ٢٣٤ ، تتمة الآية ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .. ﴾.

[7] في ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾.

[8] وهو النون.

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحدَ عشرَ:

أحدهـــا: الجملة المخبر بهـا، وقد مضـــت، ومن ثَمَّ كانَ مَرْدُوداً قولُ ابـــن الطَّراوة في « لولا زيدٌ لأكرمتك »: إن « لأكرمتك » هو الخبر[1]، وقولُ ابن عطية في ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۞ لَأَمْلَأَنَّ﴾[2]: « لَأَمْلَأَنَّ »خبر الحق الأول فيمَنْ قرأه بالرفع، وقولـــه: إن التقدير « أن أملأ » مردودٌ، لأن « أنْ » تُصيّر الجملـــة مفرداً، وجوابُ القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحقُّ قسمي، كما في « لعمرك لأفعلنَّ ».

الثانـــي: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكوراً نحو ﴿ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ﴾[3] أو مقدَّراً إما مرفوعاً كقوله:

إنْ يقتلُوكَ فإنَّ قتلكَ لمْ يكنْ ... عاراً عليك؟ ورُبَّ قتلٍ عارُ[4]

أي هو عار، أو منصوباً كقوله:

أبحْتَ حِمَى تهامة بعدَ نَجْدٍ ... وما شـــيءٌ حميتَ بمُستباحِ[5]

أي حميـــتَه، أو مجروراً نحو ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[6] فإنه على تقدير

---

(1) لأنه لا رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

(2) ص: ٣٨ / ٨٥ ، وتتمة الآية ﴿ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

(3) الإسراء: ١٧ / ٩٣ ، والآية ﴿ .. وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى ... ﴾.

(4) الشاهد حذف العائد من الجملة الواقعة صفة، وتقديره « هو » وإعرابه مبتدأ.

(5) الشاهد حذف العائد من الجملة الواقعة صفة، والتقدير حميته، وهو في محل نصب.

(6) البقرة: ٢ / ٤٨ .

« فـيه » أربعَ مرات[1]، وقراءةُ الأعمش[2] ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِيناً تُمْسُونَ وَحِيناً تُصْبِحُونَ ﴾[3] علـى تقدير (فيهِ) مرتين[4]، وهل حُذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

ويوماً شهدْناهُ سُليماً وعامراً قليلاً سوى الطَّعنِ النهالِ نَوافِلُهْ[5]

أي شـهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن.

وفي أمالي ابن الشجري[6] قال الكسائي: « لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي أن الجار حُذف أولاً، ثم حُذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فـيه[7]، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيسُ عندي الأول اهـ.

وهـو مخالف لما نقلَ غيرُه، وزعم أبو حيان أن الأولى ألاّ يقدَّرفي الآية الأولـى[8] ضـمير، بـل يقدَّر أن الأصل يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة حُذف، ثم إن ادَّعى

---

[1] بعد كل جملة نقدر « فيه » ليحصل الربط بين الموصوف « يوماً » وموصوفاته.

[2] هو أبو محمد سليمان بن مهران (ت ١٤٨ هـ).

[3] الروم: ٣٠ / ١٧، والآية ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ .. ﴾.

[4] بعد « تُمْسُونَ » و « تُصْبِحُونَ ».

[5] الشـاهد أن الأصـل شـهدنا فيه فحذف حرف الجر فاتصل الضمير بالفعل، فنصب تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً.

سليم وعامر: قبيلتان، النهال: الروية بالدم، النوافل: الغنائم.

[6] كتاب الأمالي لابن الشجري مطبوع.

[7] أي الجار والمجرور معاً.

[8] أي آية سورة البقرة ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً.. ﴾.

أن الجملة باقية على محلّها من الجر فشاذّ[1]، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماءُ، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحوُ ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ** ﴾[2] ونحوُ ﴿ **وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ** ﴾[3]، ﴿ **وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ** ﴾[4] ونحوُ ﴿ **يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ** ﴾[5]، وإما مقدَّراً نحوُ ﴿ **أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾[6] ونحو ﴿ **وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ** ﴾[7]، ﴿ **وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنفُسُ** ﴾[8] ونحو ﴿ **وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ** ﴾ والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يُخلُفُ الضميرَ كقوله:

فيا ربَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ اللهِ أَطْمَعُ[9]

---

(1) أجاز الكوفيون حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً، والمشهور أنه إذا حذف المضاف فالمضاف إليه يأخذ إعراب المضاف. كقوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾ التقدير: واسأل أهل القرية.

(2) البقرة: ٢/ ٢-٣، والآيتان ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ..** ﴾.

(3) يس: ٣٦/٣٥، والآية ﴿ **لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ...** ﴾.

(4) الزخرف: ٤٣ / ٧١ ، والآية ﴿ **يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ...** ﴾.

(5) المؤمنون: ٢٣ / ٣٣ ، والآية ﴿ **ما هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ** ﴾.

(6) مريم: ١٩ / ٦٩، والآية ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾.

(7) هي قراءة من القراءات السبع.

(8) هي قراءة من القراءات السبع.

(9) الشاهد أن الشاعر وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس أن يقول: ... وأنت الذي في رحمته.

وهـو قلـيل، قـالوا: وتقديره وأنت الذي في رحمته، وقد كان بمكنهم أن يقدّروا في رحمتك، كقوله:

وأنتَ الذي أخلفْتني ما وعدتَني وأشمتَّ بي منْ كان فيكَ يلومُ[1]

وكأنهم كرهوا بناءَ قليل على قليل[2]، إذ الغالبُ « أنتَ الذي فعل »[3] وقولهم: « فعلـتَ » قلـيلٌ، ولكـنه مع هذا مَقيس، وأما « أنتَ الذي قام زيدٌ » فقليل غير مقـيس[4]، وعلـى هـذا فقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للّه الَّذي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذينَ كَفَرُواْ بربِّهم يَعْدلُونَ ﴾[5]: إنه يجـوز كـون العطف بثمَّ على الجملة الفعلية، ضعيفٌ لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بدّ من رابط ، وأما إذا قدّر العطف علـى « الْحَمْدُ للّه » وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، ورابطُها إما الواو والضمير نحوُ: ﴿ **لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى** ﴾[6] أو الواو فقط نحو: ﴿ **لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾[7]

ونحـوُ « جـاء زيد والشمسُ طالعة » أو الضميرُ فقط نحوُ ﴿ **تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ** ﴾[8].

---

(1) الشاهد أن الرابط بين الصلة والموصول جاء ضمير الخطاب، وهذا قليل.

(2) أي أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل.

(3) أي أن الغالب الربط بضمير الغيبة.

(4) جـاء المبتدأ ضمير خطاب وأخبر عنه بالاسم الموصول « الذي » وربطت الصلة بالموصول بالاسم الظاهر وهو « زيد »، وهذا قليل لا يقاس عليه.

(5) الأنعام: ٦ / ١ .

(6) النساء: ٤ / ٤٣، والآية ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ...** ﴾.

(7) يوسف: ١٢ / ١٤، وتتمة الآية﴿ إنا إذاً لَّخَاسِرُونَ ﴾

(8) الزمر: ٣٩ / ٦٠، والآية ﴿ **وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى...** ﴾.

وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية[1] أنه لا بدَّمن تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه.

وزعم الزمخشري في الثالثة[2] أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحوُ ﴿ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[3] « كأنَّهم لا يعلمونَ »[4]، ﴿ وَاللّـهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِه ﴾[5]، ﴿ وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[6]، ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[7].

وقد يخلو منها لفظاً فيقدَّر الضمير نحو « مررت بالبرِّ ففيزٌ بدرهم »[8] أو الواوُ كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبُه لا يدري ما حالُه:

نَصَفَ النَهارُ الماءُ غامِره ورفيقُهُ بالغيبِ لا يَدْري[9]

---

[1] أي في الصورة التي تكون الواو وحدها هي الرابط.

[2] أي في الحالة التي يكون الرابط فيها هو الضمير وحده.

[3] البقرة: ٢ / ٣٦، والرابط هو الكاف في « بعضكم ».

[4] البقرة: ١٠١/٢، والآية ﴿ وَلَمَّا جَاءهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ كِتَابَ اللّهِ وَرَاء ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾.

[5] الرعد: ١٣ / ٤١.

[6] الفرقان: ٢٥ / ٢٠.

[7] الزمر: ٣٩ / ٦٠ وسلفت الآية قبل قليل.

[8] أي ففيز منه بدرهم.

[9] الشاهد أن جملة « الماء غامره » حال من النهار ولا رابط من ضمير ولا واو يربطها به، فيجب أن تقدر الواو أي والماء غامره أو ضمير صاحب الحال أي الماء غامره فيه نصف الشي: بلغ نصف نفسه.

الخـــامس: المفسِّـــرة لعامل الاسم المشتغَل عنه نحو « زيداً ضربتُه، أو ضـــربت أخـــاه، أوعمراً وأخاه أو عمراً أخاه » إذا قدرتَ الأخ بياناً[1]، فإن قدرتَه بدلاً لم يصحَّ نصب الاسم على الاشتغال[2]، ولا رفعُه على الابتداء[3]، وكذا لو عطفتَ بغير الواو، وقولُه تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾[4] الذين: مبتدأ، وتَعْساً: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون « الذين » منصوباً بمحذوف يفسِّره « تعساً» كما تقـــول « زيداً ضرباً إياه » وكذا لا يجوز « زيداً جدْعاً له » ولا « عمراً سَقْياً له » خلافـــاً لجماعة منهم أبو حيان، لأن اللام متعلِّقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحـــرف، وليســـتْ لامَ الـــتقوية لأنها لازمة، ولامُ التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿ سَـــلْ بَـــنِي إِسْـــرَائِيلَ كَـــمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ ﴾[5] إن قدرتَ « من » زائدة فكَمْ مبتدأ أو مفعـــول لآتيـــنا مقدَّراً بعده، وإن قدَّرتَها بياناً لـــ« كم » كما هي بيان لـــ « ما » فـــي ﴿ مَـــا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾[6] لم يجز واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذ إلى كم، وإنمـــا هي مفعول ثان مقدَّم، مثل « أعشرينَ درهماً أعطيتُك ؟ » وجوَّز الزمخشري فـــي كـــم الخـــبرية والاســـتفهامية، ولـــم يذكر النحويون أن كم الخبرية تُعلَّق العامل عـــن العمـــل، وجـــوَّز بعضـــهم زيادة « من » كما قدمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بهـــلْ خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجبٍ مطلقـــاً، أو علـــى قـــول مَـــنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في « رطل من زيت، وخاتم من حديد » زائدة لا مبيِّنةٌ للجنس.

---

(1) أي عطف بيان.

(2) لأن الجملـــة خلـــت مـــن ضمير الاسم المنصوب على الاشتغال فالضمير في أخاه – إذا أعربناه بدلاً– عائد إلى عمرو، هذا إذا قلنا: إن البدل على نية تكرار العامل.

(3) لعدم وجود الرابط.

(4) محمد: ٤٧ / ٨ .

(5) البقرة: ٢ / ٢١١ .

(6) البقرة: ١٠٦/٢، تتمة الآية ﴿ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾.

السـادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظاً نحوُ ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[1]، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[2] أو مقـدَّراً نحو ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾[3] أي منهم، ونحو ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ﴾[4] أي فيه، وقيل: إن ال خلفٌ عن الضمير، أي نارِه. وقال الأعشى:

لقد كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَويتَهُ ... تَقَضِّي لُباناتٍ ويسأمَ سائمُ[5]

أي: ثويـتُه فيه، فالهاء من « ثويتُهُ » مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدَّر رابط للبدل – وهو ثَواء – بالمبدل منه وهو حَوْل، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة « في »، وليس بشيء، لخلوّ الصفة حينـئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجبَ في نحو قولـك: « مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌ » القطع بتقدير منهم، لأنه لو أُتْبِعَ لكان بدلَ بعض من غير ضمير.

---

(1) المـائدة: ٥/٧١، والآية: ﴿ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ اللّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ.. ﴾ وفي قوله: « كثير منهم » بدل بعض من كل.

(2) البقرة: ٢ / ٢١٧، والبدل بدل اشتمال في قوله: ﴿ قتال ﴾.

(3) آل عمران: ٣ / ٩٧، والآية ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ... ﴾ والبدل بدل بعض من كل.

(4) البروج: ٨٥ / ٤ – ٥، والبدل بدل اشتمال.

(5) الشاهد أن « ثواء » بالجر بدل من حول ، وهو بدل اشتمال.

تنبيه

إنما لم يَحتج بدلُ الكلِّ إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به نحو « زيدٌ حسَنٌ وجهُهُ » أو « وجهاً منه » أو مقدَّراً نحو « زيدٌ حسنٌ وجهاً » أي منه واختُلف في نحو « زيدٌ حسَنٌ الوجهُ » بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: ال خلَفٌ عن الضمير، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ۞ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾[1] جنات بدل[2] أو بيانٌ، والثاني[3] يمنعه البصريون لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقولُ الزمخشري: إنه[4] معرفة لأن عدْناً علَمٌ على الإقامة بدليل ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ ﴾[5] لو صحَّ[6] تعيَّنت البدلية بالاتفاق، إذ لا تبيِّن المعرفةُ النكرة، ولكن قولَه ممنوع[7]، وإنما عَدْن مصدرُ عدَنَ، فهو نكرة، والتي[8] في الآية بدل لا نعت، و « مُفتحةً » حال من جنات لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفةٌ لحُسْن، لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت،

---

[1] ص: ٣٨ / ٤٩ – ٥٠.

[2] بدل من « حسن ».

[3] أي بيان، والمقصود عطف بيان.

[4] أي إن جنات معرفة لأنه مضاف إلى عدن.

[5] مريم: ٦١/١٩، والآية التي قبلها ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾.

[6] هذه الجملة خبر للمبتدأ « وقولُ الزمخشري ».

[7] أي أن قول الزمخشري السابق ممنوع.

[8] أي و « جنات » التي في آية سورة ص السالفة.

و « الأبـــواب » مفعولُ ما لم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر[1]، والأولُ[2] أولـــى، لضـــعف مثل « مررتُ بامرأة حسنةٍ الوجهُ »[3] وعليهما[4] فلا بدّ من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها، ونابت ال عن الضمير، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاســـع: جـــواب اســـم الشـــرط المـــرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضـــمير: إما مذكوراً نحو ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ منكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ ﴾[5] أو مقدّراً أو مَـــنُوباً عـــنه نحو ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾[6] أي منه، أو الأصل في حَجِّه، وأما قوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِه وَاتَّقَـــى فَـــإِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾[7]، ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾[8] وقولُ الشاعر:

فمنْ تكنِ الحضارةُ أعجبتْهُ ... فأيَّ رجالِ باديةٍ ترانا[9]

فقـــال الزمخشري في الآية الأُولى: إن الرابط عموم المتَّقين، والظاهر أنه لا عمـــوم فـــيها، وأن المتَّقين مساوون لمن تقدَّم ذِكره، وإنما الجواب في الآيتين

---

(1) أي الضمير المستتر في اسم المفعول « مفتَّحة ».

(2) أي إعراب الأبواب نائب فاعل.

(3) برفع الوجه على أنه بدل من الضمير المستتر في حسنة.

(4) أي وعلى إعراب الأبواب بدلاً أو نائب فاعل.

(5) المائدة: ٥/١١٥، وتتمة الآية ﴿ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾.

(6) البقرة: ٢ / ١٩٧.

(7) آل عمران: ٣ / ٧٦.

(8) المائدة: ٥ / ٥٦ .

(9) الشاهد أن جواب الشرط محذوف تقديره « فلسنا على صفته ».
الحضارة: الأمصار.

والبيت محذوف وتقديره في الآية الأولى: يُحبه الله، وفي الثانية: يَغْلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما إما بعاطف كما في « قاما وقعدَ أخواك » أو عَمَل أولهما في ثانيهما نحو ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾[1]، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾[2]

أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابيةُ الشرط، نحوُ ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾[3] ونحوُ ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[4] أو جوابيةُ السؤال نحوُ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾[5] أو نحوُ ذلك من أوجه

---

[1] الجن: ٧٢ / ٤، تنازع الفعلان « كان » و « يقول » فكل منهما يطلب « سفيهنا » وأعمل الثاني « يقول » وأضمر اسم كان، ويعود على السفيه، واغتفر النحويون أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في باب التنازع.

[2] الجن: ٧٢ / ٧، تنازع « ظنوا » و « ظننتم » المصدر المؤول من أن وما بعدها، وأعمل الثاني « ظننتم ».

و « ظننتم » معمول لـ « ظنوا » على أن ما مصدرية وظننتم من تمام المصدر المؤول الذي عمل فيه « ظنوا »، فالكاف نائب مفعول مطلق مضاف إلى المصدر المؤول من ما وما بعدها.

[3] المنافقون: ٦٣ / ٥ ، التنازع في الآية وقع على « رسول » فـ « يستغفر » طلبه على أنه فاعل، و « تعالوا » طلبه على أنه مفعول به، ذلك على تضمين « تعالوا » معنى ائتوا، وأعمل الثاني وهو « يستغفر » وأضمر في الأول وهو « تعالوا »، ولم يظهر المضمر لأنه فضلة.

[4] الكهف: ٩٦/١٨، « قطراً » طلبه الفعلان « آتوني » و « أُفرغ » على أنه مفعول به، وأعمل « أفرغ » وأضمر في الأول مفعول به ولم يظهر لأنه فضلة.

[5] النساء: ١٧٦/٤، قوله: يستفتونك أي يسألونك، المتنازع عليه في الآية ﴿ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ وقوله: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ.. ﴾ جواب السؤال.

الارتباط، ولا يجوز « قام قعد زيد » ولذلك بطَل قولُ الكوفيين: إن من التنازع قولَ امرئ القيس:

ولو أنَّ ما أسعى لأدْنى مَعيشةٍ كفاني ولمْ أطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[1]

وإنـــه حجَّـــة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذْف مفعول الثاني، وترَكَ إعمال الثاني مع تمكنُه منه وسلامته من الحذف.

والصوابُ أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَيْ العاملَين، فإنَّ كفاني طالبٌ للقليل، وأطلبُ طالبٌ للملك[2] محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فسادُ المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: ولم أُطلب معطوفاً على كفانـــي، وحينئذ يلزم كونُه مثبتاً، لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيِّز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبتَ طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولو أنَّما أسعى لأدْنى مَعيشةٍ كفاني ولم أُطلبْ قليلٌ من المالِ

وإنمـــا لم يجز أن يقدَّر مستأنفاً لأنه لا ارتباطَ حينئذٍ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما.

فإن قلتَ: لمَ لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلـــت « لو دعوتـــهُ لأجابني غيرَ مُتوانٍ » أفادت لو انتفاءَ الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

---

[1] الشـــاهد أن الكوفييـــن قالوا: إن الفعلين كفاني ولم أطلب تنازعا، وأعمل الأول وهو كفاني في قليل على أنه فاعل له.

[2] وردت كلمة الملك في بيت يتلو البيت الشاهد وهو:

ولكنَّما أسعى لمجْدٍ مؤثَّلٍ وقد يدرك المجْدَ المؤثَّلَ أمثالي

قلتُ: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في « شرح المفصل »[1]، ووجَّه به قــولَ الفارسي والكوفيين: إن البيت من التنازع وإعمالِ الأول، وفيه نظر، لأن المعــنى حينــئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليلُ في حالة أني غير طالــب لــه، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه لــه، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة[2] أيضاً بطَل قولُ بعضهم في ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3]: إن فاعل تبينَ ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعاه كما في « ضربني وضربتُ زيداً »، إذ[4] لا ارتباط بين تبينَ وأعلمُ، على أنه لو صحَّ[5] لم يحسن حملُ التنزيل عليه، لضعفِ الإضمار قبل الذِّكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضــعْفِ حــذفِ مفعول العامل الثاني إذا أُهمل كـ « ضربني وضربت زيد » حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصــواب أن مفعول « أُطلبُ »[6] « الملك »[7] محذوفاً كما قدَّمنا، وأن فــاعل « تبيَّنَ »[8] ضمير مستتر: إما للمصدر، أي فلمَّا تبيَّنَ لــه تبيُّنٌ كما قالوا

---

[1] هو شرح لكتاب المفصل للزمخشري، مطبوع باسم« الإيضاح في شرح المفصل ».

[2] أي قاعدة وجوب الربط بين العاملين المتنازعين.

[3] البقرة: ٢ / ٢٥٩ .

[4] هذا تعليل لقوله: ﴿ بطل قول بعضهم ... ﴾.

[5] فاعل « صحَّ » محذوف تقديره « التنازع بين الفعلين ».

[6] أي في البيت السابق.

[7] سلفت الإشارة إلى أن هذه الكلمة وردت في بيت بعد البيت الشاهد.

[8] في آية سورة البقرة السابقة.

فـــي ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[1] أو لشيء دلَّ عليه الكلام، أي فلمَّـــا تبيـــنَ لـــــه الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيرُه « إذا كانَ غداً فائتني » أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحـــادي عشـــر: ألفـــاظ التوكيد الأُول[2]، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو « جاء زيدٌ نفسُه، والزيدان كِلاهما، والقومُ كلُّهم » ومن ثَمَّ كان مردوداً قـــولُ الهروي[3] في « الذخائر »[4]: تقول: « جاء القوم جميعاً » على الحال، و« جمـــيعٌ » علـــى التوكيد. وقول بعض[5] مَنْ عاصرناه في قـــوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ﴾[6]: إن « جميعاً » توكيد لـــ « ما »، ولو كان كذا لقيل جميعَه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يُحمل عليه التنزيل، والصوابُ أنـــه حـــال[7]، وقولُ الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم ﴿ إنا كلاً فيها ﴾[8]: إن « كـــلاً » توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدالُ الظاهرِ من ضمير الحاضرِ بدلَ كـــلٍّ جائـــزٌ إذا كـــان[9] مفيداً للإحاطة، نحو « قمتمْ ثلاثتُكمْ» وبدلُ الكلِّ لا يحتاج

---

[1] يوسف: ١٢ / ٣٥.

[2] وهي النفس والعين وكَلا وكل وأجمع.

[3] هو علي بن محمد الهروي.

[4] هو كتاب في النحو يتألف من أربع مجلدات.

[5] هو ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن.

[6] البقرة: ٢ /٢٩.

[7] صاحب الحال « ما » في الآية.

[8] غافر: ٤٠ /٤٨، والآية ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾ . قرئ قوله تعالى: ﴿ كلّ ﴾ ﴿ كلّاً ﴾ بالنصب.

[9] اسم كان ضمير يعود إلى الظاهر.

إلـــى ضـــمير، ويجوز لـــ « كل » أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير[1]، نحو « جاءنـــي كـــلُّ القومِ » ، فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف « جاءني كلُّهم »فلا يجوز إلا فـــي الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة[2]، وخرَّجها ابن مالك على أن كُـــلاً حـــال، وفيه ضعفانِ: تنكيرُ « كلّ » بقطْعها عن الإضافة لفظاً ومعنىً، وهو نادر[3]، كقول بعضهم « مررتُ بهم كُلًّا » أي جميعاً، وتقديمُ[4] الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر (الأول) عن (أجْمع) وأخواته، فإنها إنما تؤكِّد بعد كلٍّ، نحو ﴿ فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[5].

---

[1] إذا اتصل الضمير بـــ كل فلا تعرب إلا مبتدأ أو توكيداً.

[2] أي قراءة « كلًّا » بالنصب في آية سورة غافر السابقة.

[3] الغالب إضافة كل لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

[4] قوله: وتقديم معطوف على قوله: تنكير، وهو الضعف الثاني.

[5] الحجر: ١٥ /٣٠.

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانيون، وابنُ مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب « التسهيل »[1]، وابـــن عصفور في « شرح الإيضاح »، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفَّار– بالفاء– تلميذُ ابن عصفور، وجماعة، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُـــواْ الصَّـــالِحَاتِ ﴾ فـــي ســـورة البقرة[2]، ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في سورة الصـــف[3]، قال أبو حيَّان: وأجاز سيبويه « جاءني زيدٌ ومَنْ عمرو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده. قولُـــه:

وإنَّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وهلْ عِندَ رسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟[4]

---

[1] سلفت الإشارة إليه.

[2] البقرة: ٢/٢٣-٢٤، والآيتان ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَـــارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۞ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ... ﴾.

[3] الصف: ٦١/١٣، والآية ﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.
أي أن جملـــة « وَبَشِّـــرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ » في سورة البقرة معطوفة على جملة « أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِين »، وجملة « وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » معطوفة على جملة « لكم أخرى تحـــبونها » الاسمية الخبرية، هذا بعد تقدير أخرى مبتدأ حذف خبره وتقديره « لكم » ونصر وفتح بدلان من أخرى.
وبذا عطفت الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية.

[4] الشـــاهد أن قـــوله: « هل عند رسم دارس من معول » جملة خبرية لأن هل للنفي، ولذا جاز عطف هذه الجملة على الجملة الخبرية التي قبلها.
العبرة: الدمعة، مهراقة الأصل مراقة زيدت الهاء، أي مصبوبة.
معوَّل: معتمد.

وقوله:

تُناغي غَزالاً عِنْدَ بابِ ابن عامرٍ وكحِّلْ أماقيكَ الحِسَانَ بإثْمِدِ[1]

واستدلَّ الصفَّار بهذا البيت، وقوله:

وقائلَةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ وأُكرومةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا[2]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولانُ.

وأقول: أما آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمَدُ[3] بالعطف الأمرَ حتى يطلب له مُشاكِلٌ[4]، بل المرادُ عطفُ جملة ثَواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين[5]، كقولك: « زيدٌ يعاقَبُ بالقيْدِ وبشِّرْ فلاناً بالإطلاق »[6]

---

[1] الشاهد أن بعض النحويين استدلَّ بهذا البيت على جواز عطف الإنشاء على الخبر، فجملة « و كحِّلْ.. » الإنشائية الأمرية معطوفة على جملة « تناغي.. » وهي خبرية. تناغي من المناغاة وهي المحادثة بلين ورفق، قوله: غزالاً: يريد به أن له محبوبة تشبه الغزال حسناً، والشائع أن يقال: مآقيك جمع موق، وهو طرف العين، والإثمد: الكحل الأسود.

[2] الشاهد أن الصفَّار استدلَّ بهذا البيت على جواز عطف الإنشاء على الخبر، فجملة « انكح » إنشائية، عطفت على جملة « هذه خولان » الاسمية الخبرية على تقدير مبتدأ محذوف هو « هذه ».

[3] أي المراد.

[4] أي مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه.

[5] أي ليس المراد عطف جملة الإنشاء على جملة الخبر بل المراد عطف المعنى المفهوم من الجملة الثانية وهو ثواب المؤمنين على المعنى المفهوم من الجملة الأولى وهو عذاب الكافرين.

[6] أي أن العطف هو عطف المعنى المفهوم من الجملة الثانية وهو أن فلاناً حاله حسنة على المعنى المفهوم من الجملة الأولى وهو أن زيداً حاله سيئة.

وجـوز[1] عطفـه[2] على « اتَّقوا »، وأتمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعـتمَد بالعطف جملةُ الثواب كما ذكرَ، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرْهم بذلك.

وأما الجواب الثاني[3] ففيه نظر، لأنه لا يصح أن يكون[4] جواباً للشرط، إذ لـيس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنـه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشرْ غيرهم بالجنات، ومعنى هذا فبشرْ هؤلاء المُعاندين بأنه لاحَظَّ لهم من الجنة.

وقال[5] في آية الصف: « إن العطف على « تؤمنون » لأنه بمعنى آمنوا »[6] ولا يَقدَح في ذلك أن المخاطَب بـ « تؤمنون » المؤمنون، وبـ « بَشِّر » النبيُّ علـيه الصـلاة والسلام[7]، ولا أن يقال في « تؤمنون »: إنه تفسير للتجارة لا طَلَـبٌ، وإنَّ « يغفرْ لكم » جواب الاستفهام تنزيلاً لسبَب السبب منزلةَ السبب[8]

---

[1] أي الزمخشري.

[2] أي عطف « وبشرْ » على « اتقوا » في آية سورة البقرة: ٢٣/٢.

[3] أي قول الزمخشري: إن « وبشرْ » معطوف « اتقوا ».

[4] اسم يكون « هو » يعود على « بشرْ ».

[5] أي الزمخشري.

[6] أي « وبشـر المؤمنين » في سورة الصف معطوف على « تؤمنون » التي بمعنى آمنوا، فالعطف من قبيل عطف إنشاء على إنشاء.

[7] أي أن الفاعل اختلف في الأمرين.

[8] أي أن الدلالـة علـى الـتجارة سبب للإيمان، والإيمان سبب للغفران، فسبب السبب هـو الدلالـة علـى التجارة، ونزلت الدلالة على التجارة منزلة الإيمان الذي هو سبب في الغفران.

كمـــا مرَّ في بحث الجمل المفسِّرة، لأن تخالُف الفاعلَين لا يقدح، تقول: « قوموا واقْعُـــدْ يـــا زيد » ولأن « تؤمنون » لا يتعين للتفسير، سلَّمنا، ولكن يَحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتَّجروا تجارةً تُنْجيكم مـــن عـــذاب أليم كما كان ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[1] في معنى انْتَهوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأن الأمر قد يُسَاق لإفادة المعنى يَتَحصَّل من المفسِّـــرة، يقول: « هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله » كما تقول: « هو أن تؤمن بالله »، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران[2] معطوفان على « قُلْ » مقدَّرةً قبل « يا أيها »[3]. وحَـــذْفُ القـــول كثيرٌ، وقيل: معطوفان على أَمْر محذوف تقديره في الأولى[4]: فـــأنذر، وفي الثانية[5]: فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾[6]: إن التقدير فاحذرْني واهجرْني لدلالة ﴿ لأرجمنَّك ﴾ على التهديد.

وأما:

وإنَّ شـــفائي عَبْرةٌ مُهَراقةٌ ... وهل عند رسم دارس من معوّل[7]

---

(1) المـــائدة: ٥ / ٩١ ، والآيـــة: ﴿ إِنَّمَـــا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾.

(2) أي الأمر في سورة البقرة وفي سورة الصف، وهو الفعل « بشرْ ».

(3) في سورة البقرة: ٢١/٢ ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ... ﴾.

وفي سورة الصف: ١٠/٦١ ﴿ يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ.. ﴾.

(4) أي في آية البقرة: ٢٤/٢.

(5) أي في آية الصف: ٦١

(6) مريم: ١٩ /٤٦ ، والآية: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾.

(7) سلف البيت سابقاً.

فهلْ فيه نافية، مثلُها في ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[1].

وأمـــا: « هذه خَوْلان » فمعناه تنبَّهْ لخولان، أو الفاءُ لمجرد السببية مثلُها فـــي جواب الشرط؛ وإذ قد استدلا[2] بذلك فهلا استدلاً بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۞ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾[3]، ونحوُه في التنزيل كثيرٌ.

وأمّا:

تُناغي غزالاً عند باب ابن عامرٍ وكحِّلْ أماقيكَ الحسانَ بإثمدِ

فيـــتوقَّف علـــى النظر فيما قبلَه من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدَّر يدلُّ عليه المعنى، أي فافعلْ كذا وكحِّل، كما قيل في ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾.

وأما ما نقلَه أبو حيان عن سيبويه فغلطٌ عليه[4]، وإنما قال[5]: واعلمْ أنه لا يجـــوز « مَنْ عَبْد الله وهذا زيد الرجلينِ الصالحيْنِ » رفعتَ أو نصبتَ، لأنك لا تُثْني إلا على مَنْ أثبتَّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومَنْ لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة.

وقـــال الصـــفَّار: لمـــا منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يصـــحِّحها، فتصـــرَّفَ أبو حيان في كلام الصفار فوهِمَ فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفَّار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام. والله اعلم.

---

[1] الأحقاف: ٤٦ / ٣٥.

[2] أي الزمخشري والسكاكيّ.

[3] الكوثر: ١٠٨ / ١ – ٢.

[4] تقدم سابقاً أن أبا حيان نقل أن سيبويه أجاز « جاءني زيد ومَنْ عمرو العاقلان.

[5] أي سيبويه.

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدهـا: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال فـي مـثل « قـام زيـدٌ وعَمْراً أكرمتُه »: إن نصبَ عمراً أرجحُ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين[1] أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جني أنه قال في قوله

عاضَها اللهُ غُلاماً بعْدَ مَا شَابَتِ الأصْدَاغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[2]

إن الضـرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إنْ قال: أُقدر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي عليّ، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في « سرِّ الصـناعة »[3]، وبـنى عليه مَنْعَ كون الفاء في « خرجت فإذا الأسَدُ حاضر » عاطفةً.

وأضعفُ الثلاثة القول الثاني، وقد لهجَ به الرازي في تفسيره[4]، وذكر في كتابه في « مناقب الشافعي »[5] ﷺ أن مجلساً جمعه وجماعةً من الحنفية، وأنهم

---

[1] لأنهمـا تكونان حينئذ فعليتين، ولو رفع « عمرو » لأعرب مبتدأ والجملة بعد خبره، فتعطف الاسمية على الفعلية.

[2] الشاهد أن ابن جني منع عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية.

عاض: عوَّض ، نقد ضرسه: تآكل.

[3] هو كتاب « سرُّ صناعة الإعراب » لابن جني، مطبوع.

[4] اسمه « مفاتيح الغيب » ، مطبوع، وصاحبه الفخر الرازي.

[5] هو « مناقب الإمام الشافعي ».

زعمـــوا أن قـــول الشـــافعي « يحلُّ أكلُ متروك التسمية » مردودٌ بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾[1] فقال: فقلت لهم: لا دليل فـيها، بـل هي حُجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاســمية والفعلية، ولا للاستئناف، لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكونَ جملة الحال مقيِّدة للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالـــة كونـــه فسقاً، ومفهومُه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسَّره الله تعـــالى بقولـــه ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ ﴾[2] فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سمِّي عليه غيرُ الله، ومفهومُه كُلُوا منه إذا لم يُسمَّ عليه غير الله، اهـ ملخصاً موضحاً. ولو أُبطل العطفُ لتخالُف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

---

[1] الأنعام: ٦ / ١٢١.

[2] الأنعـــام: ٦ / ١٤٥ ، والآيـــة ﴿ قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ ... ﴾.

نصوص

تتعلّق بإعراب

الجمل

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

نصوص تتعلّق بإعراب الجمل

أقسام الجملة

قال ابن يعيش: قال صاحب الكتاب[1]: (الجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تُعْطِه يشكرْك، وخالد في الدار).

قال الشارح: اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً، والذي يدلُّ على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدُهما أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثانٍ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعلُ في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد.

واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة أبي على وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر) وهو فعل وفاعل، فمثال الجملة الفعلية: زيد قام أبوه، فزيد مرتفع بالابتداء و (قام) في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله زيد قام أبوه؛ وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه

---

[1] أي: الإمام الزمخشري.

الجملة خبراً عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كلٌ كلام مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكـــن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً عنه، ألا ترى أنك لو قلت: (زيـــد قـــام عمرو) لم يكن كلاماً لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدّ من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً.

وأمـــا الجملـــة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسماً كما سميت الجملة الأولـــى فعلية لأن الجزء الأول فعل، وذلك (نحو زيد أبوه قائم) و (محمد أخوه مـــنطلق) فـــزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخـــبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول، كما كان قولك قام أبوه كذلـــك فـــي المسألة الأولى فأخبرت عن المبتدأ الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم تحتج إلى ضمير، وأخبرت عن المبتدأ الأول بجملة من مبتدأ وخبر وهي أبوه قائم، والهاء عائدة إلى المبتدأ ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية.

وأما الجملة الثالثة وهي الشرطية فنحو قولك (زيد إن يقم أقم معه) فهذه الجملـــة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يســـتقل الفعل بفاعله نحو قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملـــة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخـــبر، فكما أن المبتدأ لا يستقلُ إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكـــر الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد، نحوُ (زيد إن تكرمه يشكرك عمرو)، فالهاء في تكرمه عـــائدة إلـــى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر، ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بـــلازم نحـــو زيـــد (إن يقم أكرمه) ففي يقم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود إليه أيضاً.

الـرابعة الظرفـية والظرف على ضربين: ظرف من الزمان وظرف من المكـان، وحقـيقة الظـرف ما كان وعاءً وسمي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحـوادث فـيهما، وقـد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ نحو قولك (زيد خلفك) والقتال اليوم.

واعلم أن الظرف على ضربين: ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ أيضاً علـى ضربين: جثة وحدث، فالجثة ما كان شخصاً مرئياً، والحدث ما كان معنى نحـو المصادر مثل العلم والقدرة فإذا كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الأخـبار عـنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك: زيد عندك وعمرو خلفك وإذا كان المبتدأ حدثاً نحو القتالُ والخروج جاز أن يخبر عـنه بالمكان والزمان، والعلّة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فـإذا أخـبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جـواز أن تكـون في غيره، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان، مثال ذلك قولـك (زيد خلفك) فخلفك خبر عن زيد، وهو مكان معلوم يجوز أن يخلو منه زيـد بأن يكون يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فإذا خصصته بخلفـك اسـتفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكـان غـير ذلـك، وأما ظروف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد؛ لأن الأحـداث ليسـت أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هي أعراض منقضية تحـدث فـي وقت دون وقت فإذا قلت: القتالُ اليومَ، أو الخروج بعدَ غدٍ، استفاد المخاطـب مـا لـم يكـن عـنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمانٍ دون زمـان إذ كانت موجودةً في جميع الأزمنة فإذا أخبرت وقلت (زيدٌ اليومَ) أو (عمرو الساعة) لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده لأن التقدير زيد حالّ مستقر

فـــي الـــيوم وذلـــك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ إذ كان الزمان لا يتضمّن واحداً دون واحد،

-- « فإن قيل » فأنت تقول: الليلة الهلالُ، والهلال جثة، فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم؟ فالجواب أنه إنما جاز في مثل (الليلة الهلال) على تقدير حذف المضـــاف، والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوعُ الهلال، فحذف المضاف وأُقيم المضـــاف إلـــيه مقامه؛ لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعـــه، فلـــو قلت الشمسُ اليومَ أو القمرُ الليلةَ لم يجز إلا أن يكونا متوقّعين، وكذلكِ لو قلت: (اليومَ زيدٌ) لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز.

واعلـــم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (زيد في الدار) و (عمـــرو) عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد فـــي شـــيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيدٌ استقرَّ عندك، أو حـــدث أو وقـــع ونحـــو ذلـــك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة علـــيها إذ المـــراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف، لأن الظرف لا يدل عليه لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً.

واعلـــم أن أصـــحابنا قـــد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسم أو فعل فذهـــب الأكـــثر إلى أنه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره: زيد استقرَّ في الدار أو حلَّ في الدار، ويدل على ذلك أمران:

أحدُهما: جواز وقوعه صلة نحو قولك: (الذي في الدار زيد) والصلة لا تكون إلا جملة « فإن قيل »: التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) والمراد بالذي هو قائل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم

مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قيل: اطراد وقوع الظرف خبراً من غير (هو) دليل على ما قلناه، فإن ظهرت في اللفظ كان حسناً وإن لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يقبح قبحَ (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) ولا هو في قلته فاطراد (جاءني الذي في الدار) وقلة (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) تدل على ما ذكرناه.

والأمـــر الثانـــي أن الظـــرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلَّق به، والأصل أن يتعلق بالفعل وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شـك أن تقديـــر الأصـــل الذي هو الفعل أولى، وقال قوم منهم ابن السرَّاج أنَّ المحذوف المقدر اسم وإن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذا كان يتعلق بمفـــرد فـــتقديره: مستقر أو كائن ونحوهما، والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكـــون مفـــرداً على ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، ولا شك أن إضمار الأصل أولـــى، ووجـــه ثان أنك إذا قدرت فعلاً كان جملة وإذا قدرت اسماً كان مفرداً، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى.

واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه علـــى مـــا ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعـــنى ونقلـــت الضـــمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجـــوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً فإن ذكرته أولاً وقلـــت: (زيـــد اســـتقر عندك) لم يمنع منه مانع، واعلم أنك إذا قلت: زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف، سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في

الـــدار أو مـــن الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصـــاب عـــندك إذا قلـــت (زيد عندك) ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت (زيد عِنْدكِ) أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول، لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر، وإذا قلـــت: (زيـــد خلفَك)، فإن خلفك مخالف لزيد، لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف، وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأولُ الثاني أيضاً لأن الخلاف عدم المماثلـــة، فكـــل واحد قد فعل بصاحبه مثلَ ما فعل صاحبه به، وأيضاً فإن من مذهـــبهم أن المبـــتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف، إذا قلت (زيد عندك) وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعاً فلا بد لـــه من رافع، وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فاعرفه.

رابط الجملة الواقعة خبراً

قال صاحب الكتاب: « ولابد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك: (زيدٌ في الدار) معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم: البُرُّ الكُرُّ بستين والسمن مَنوانِ بدرهم وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾.

قال الشارح: قد تقدم قولنا إن خبر المبتدأ إذا وقع جملةً؛ فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول، وقوله: « إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها » يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك، وقوله: « وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمر معلوماً غير ملتبس كقولهم: « السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم » فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فموضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن، لابد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به، وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس، وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابَل كلُّ مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قال: السمن كله منوان منه بدرهم، ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك، ومثله « البُرُّ الكُرُّ بستين » إلا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكر منه بستين

إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتاً للكر إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمر المرفوع فيه وجاز تقدُّمه عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك: (كلَّ يوم لك ثوب) وفي منه ضميران على ما ذُكر؛ أحدهما مرفوع يعود إلى المضمر في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة، والثاني من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهماً، فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم ترده لا لتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فإنه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ معناه فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه، وإذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ فمَنْ في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما. وقوله: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك إذا وقعت خبراً افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبراً ولم يوجد العائد في الآية فكان مراداً تقديراً وإنما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى إن ذلك الصبر منه أي من الصابر .

الجملة الواقعة صفة

قال ابن يعيش: قال صاحب الكتاب:(ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله:

جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ

فبمَعنى مقولٍ عنده هذا القول لورقته لأنه سمار ونظيره قول أبي الدرداء: (وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلَه) أي وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجمل إلا النكرات).

قال الشارح: وقد تقع الجمل صفاتٍ للنكرات وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أضرب :

الأول – أن تكونَ جملة مركبة من فعل وفاعل.

الثاني – أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر.

الثالث – أن تكون شرطاً وجزاءً.

الرابع – أن تكون ظرفاً.

فالأول: قولك: (هذا رجل قام) وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام موضع رفع بأنه صفة، قال الله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ فقوله أنزلناه في موضع رفع على الصفة لكتاب، يدل على ذلك رفع مباركٌ بعده وفيه ذكر مرتفع بأنه الفاعل وهذا الذكر يعود إلى الموصوف الذي هو رجل ولولا هذا الذكر لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة لأن الصفة كالخبر، فكما لا بد من عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبراً كذلك لا بد منه في الجملة إذا وقعت صفة.

والثانـــي كقولك: هذا رجل أبوه منطلق فأبوه مبتدأ ومنطلق خبره والجملة مـــن المبـــتدأ والخبر في موضع رفع بأنها صفة رجل والهاء في أبوه عائدة إلى الموصوف.

والثالث أن تكون الجملة الصفة جملة من شرط وجزاء وذلك نحو (مررت برجل إن تكرمه يكرمك) فقولك: إن تكرمه يكرمك في موضع الصفة لرجل وقد عـــاد الذكـــر منهما إلى الموصوف ولو عاد من أحدهما لكان كافياً نحو مررت بـــرجل إنْ تضربه تكرم خالداً فالذكر هاهنا إنما عاد من الشرط وحده ولو قلت (مـــررت بـــرجل إن تضرب زيداً يضربك) لجاز أيضاً لأنه قد عاد الذكر إلى الموصوف من الجزاء وإن عاد منهما فأجود شيء.

والـــرابع الظـــرف ونحوه من الجار والمجرور فهذا في حكم الجملة من حيث كان الأصل في الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، ويدل على أنه في حكم الجملة أنه يقع صلة نحو (جاءني الذي في الدار) ومن الكرام والصلة لا تكون إلا جملة ومما يدل على ذلـــك أن الظـــرف إذا وقع صلة أو صفة لنكرة جاز دخول الفاء في الخبر نحو (الـــذي فـــي الدار فله درهم) و (كل رجل في الدار فمكرم) كما تقول (الذي يأتينـــي فلـــه درهم) و (كل رجل يأتيني فله درهم) ولو قلت كل رجل قائم فله درهم لم يجز.

واعلـــم أن الظرف إذا وقع صفةً كان حكمه كحكمه إذا وقع خبراً، إن كان الموصـــوف شخصـــاً لـــم تصفه إلا بالمكان نحو (هذا رجل عندك) ولا تصفه بالـــزمان لا تقـــول:هـــذا رجلٌ اليومَ ولا غداً، لأن الغرض من الوصف تحلية الموصـــوف بحـــال تختص به دون مشاركة في اسمه ليفصل منه، والزمان لا يختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل.

وشـــرطنا في الجملة التي تقع صفة أن « تكون محتملة للصدق والكذب » تحـــرزاً مـــن الأمر والنهي والاستفهام نحو قم واقعد ولا تقم ولا تقعد وهل يقوم زيـــد؛ فـــإن هـــذه الجمل لا تقع صفاتٍ للنكرات كما لا تقع أخباراً ولا صلات، لأن الغـــرض مـــن الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطـــب له ليست لمشاركه في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص لـــه بشخص دون شخص، فأما قول الشاعر أنشده الأصمعي.

حتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلطْ جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ

ويروى بضَيْح والضيح بالفتح: اللبن الرقيق الممزوج يقال: ضيَحْتُ اللبن أي مزجـــته والمـــذق والمذيـــق مثله وإنما وصف به وهو استفهام على الحكاية وإضمار القول كأنه قال: جاؤا بمذق مقولٍ فيه ذلك شبه لونه بلون الذئب لورقته والورقة: لون كلون الرماد ولذلك قال: « لأنه ســـمار » والسمار اللبن الرقيق، « ومـــثله قول أبي الدرداء: وجدت الناس اخْبُرْ تَقْلَه » وذلك أنَّ وجدت كعلمت يدخـــل على المبتدأ والخبر فينصبهما والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية وقولـــه: (اخبر تَقْلَه) أمر لا يقع خبراً للمبتدأ وكذلك لا يقع مفعولاً ثانياً لوجدت، وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولاً فيهم ذلك.

واعلـــم أن كـــل جملـــة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد ولها موضع ذلـــك المفـــرد من الإعراب فإذا قلت: (مررت برجل يضرب) فقولك: يضرب في موضع ضارب، فأبداً تقدر ما أصبت مكانه فعلاً باسم فاعل إن كان المنعوت كذلك وباسم مفعول إن كان المنعوت كذلك، وكذلك الجار والمجرور وتقديره بما يلائـــم معـــناه تقول في قولك: (هذا رجل من بني تميم) تقديره تميمي وتميمي: بمعنى منسوب وفي قولك هذا رجل من الكرام تقديره كريم فاعرف ذلك.

« فإن قيل »: فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه؟ فالجواب أن البسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل.

واعلم أنه « لا يُنعتُ بالجملة معرفة » لو قلت: (هذا زيد أبوه قائم) على أن تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث ألا ترى أنها تقع خبراً نحو (زيد أبوه قائم) و (محمد قام أخوه) وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت: (مررت بزيد الذي أبوه منطلق) فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأيّ إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيها الرجل.

الجملة الواقعة حالاً

قال الزمخشريّ: (والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسميةً أو فعلية فإن كانت اسميةً فالواو إلا ما شذ من قولهم: (كلمته فوه إلى فيَّ) وما عسى أن يعثر عليه في الندرة وأما (لقيته عليه جبةُ وشْي) فمعناه مستقرةً عليه جبة وشي وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفياً فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك في الماضي ولا بد معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة).

قال الشارح: اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية؛ فمثال الاسمية قولك: (مررت بزيد على يده باز) و (جاء زيد وسيفه على كتفه) أي جاء وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالاً كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً فالتضمين كقولك (أقبل محمد ويده على رأسه) و (جاء أخوك وثوبه نظيف) وترك التضمين كقولك (جاء زيد وعمرو ضاحك) و(أقبل بكر وخالد يقرأ) وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها فجيد، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تذكر هناك واواً فلا بد من ضمير، وذلك نحو قولك (أقبل محمد على رأسه قلنسوة) ولو قلت: (أقبل محمد على عبد الله قلنسوة) وأنت تريد الحال لم يجز لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام، لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله قال الشاعر:

نصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ ورَفيقُهُ بالغيْبِ لا يَدري

يصـــف غائصـــاً غاصَ في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول: انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء فـــي غامـــره ربطـــت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَغْشَـــى طَآئِفَـــةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال، وأما قول امرئ القيس:

وقدْ أغْتَدي والطَّيْرُ في وُكُناتها بـــمُنْجرد قيد الأوابد هيْكَل

فموضـــع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي (والطير في وكناتها) حالاً مع خلوهـــا من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال، وإذا قلـــت: (جاء زيد وثوبه نظيف) في موضع جاء زيد نظيفاً ثوبه فكما أن نظيفاً نصـــب بمـــا قـــبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل،

فأمـــا قوله « فإن كانت الجملة اسمية فالواو » فإشارة إلى أنه إذا وقعت الجملـــة الاسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها، وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن يأتـــي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى، لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مقيد لمعناه فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بدَّ فيها ممَّا يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مســـتأنفة وذلـــك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها علـــى مـــا تقدم؛ فمثال الواو (جاء زيد والأمير راكب) وقولنا: والأمير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال.

فأمـــا قوله « إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في » فإن أراد أنه شاذ مـــن جهـــة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية

وهو الضمير في فوه وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأن استعمال الـواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها، فأمـا « لقيـته عليـه جبة وشْي » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهمـا: أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه ههنا لاعـتماده علـى ذي الحـال والأمر الثاني: أن يكون جبة وشي مبتدأ والجار والمجـرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرجه على الوجه الأول لأنه لا يرى خلو الجملة الاسمية مـن الـواو إذا وقعت حالاً، وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول: (جاء زيد يضحك) أي ضاحكاً وضربت زيـداً يركب أي راكباً قال الله تعالى: ﴿ فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء ﴾ أي ماشية.

وقال الشاعر:

متى تأتِهِ تعْشو إلى ضَوْء نارِهِ تجدْ خيْرَ نارٍ عندها خيْرُ مُوقِدِ

والمـراد عاشياً ولا حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة.

فأمـا الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنه لا يدل على الحال لا تقول جـاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها لا تقول (جاء زيد ضحك) في معنى ضاحكاً فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً لأن (قد) تقربه من الحال؛ ألا تراك تقول: (قد قامت الصلاة) قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر:

ذكرتُكِ والخَطِيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا وقد نَهِلَتْ مِنا المثَقَّفَةُ السُّمْرُ

فموضـــع (قد نهلت) نصب على الحال والتقدير ناهلةً، وربما حذفوا منه (وقد) وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر:

وَطعْنٍ كَفَمِ الزِقِّ ... غَدَا والزِقُّ مَلآنُ

والمراد قد غدا وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ علـــى تقديـــر قـــد حصـــرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حَصِرةً بالنصب، وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه قد أو لم تكن، وإليه ذهـــب أبـــو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنـــيُّ بالنصـــوص قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ وقول الشاعر:(وطعن كفم الزق... الخ) ونحو قول الآخر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ ... كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وقـــوله: (حصرت) من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرةً على ما تقـــدم وكذلـــك غـــدا من قوله: غدا والزق ملآن وكذلك قوله: (بلله القطر) في موضـــع حال، وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن يكـــون صـــفة فإنه يجوز أن يكون حالاً ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكاً لأنك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاءٌ رجل ضاحك فيكون صفة للنكرة، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن (قد) مرادة فيها ولذلك حســـن الحـــال بالماضـــي، وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكـــون صـــفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالاً فضاحك ونحوه إنما وقع حالا لأنه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالاً، واعلم أن

الفعل الماضي إذا اقترن به (قد) والفعل المضارع إذا دخل عليه نافٍ ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيراً في الإتيان بواو الحال وتركها تقول: جاء زيد قد علاه الشيب وإن شئت قلت: وقد علاه الشيب ومثله قوله: (وقد نهلت منا المثقفة السمر) وذلك أن (قد) تقرب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال ولأنه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث إنَّ الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر: ﴿ولا تتبعانِ سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرها فقوله: (لا تتبعان) في موضع الحال مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيما غير متّبعين ومثله قول الشاعر:

بأيْدِي رجالٍ لَمْ يَشيمُوا سُيُوفَهُمْ ولَمْ تَكْثُرِ القَتْلى بها حين سُلَّتِ

وقال الله تعالى: ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ فقوله: لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع. ○

(فصل) قال صاحب الكتاب « ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال: (وقد أغتدى والطير في وكناتها).

قال الشارح: قد تقدم القول إنَّ الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فإذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض، وقوله: « إجراء لها مجرى الظرف » فيعني بالظرف (إذ) وقد شبه سيبويه

واو الحـــال بـــإذ وقدَّرها بها، وذلك من حيث كانت إذ منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد إذ لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدَّر بحرف الجر فإذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كـــأنك قلـــت: جاء زيد في هذه الحال، والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكمـــا أن الجملة بعد إذ لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله «لانعقاد الشبه بينهما». ا. هـ.

جملة الصلة

(فصـــل) قال صاحب الكتاب: « والموصول مالا بد لـــه في تمامه اسماً مـــن جملة تردفه من الجمل التي تقع صفاتٍ ومن ضمير فيها يرجع إليه وتسمى هـــذه الجملة صلة ويسميها سيبويه الحشو وذلك قولك: (الذي أبوه منطلق زيد) (وجاءني من عهده عمرو) واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للّام ويرجع الذكر منه إليه كما يرجع إلى الذي ».

قال الشارح: الموصول مالا يتم حتى تصله بكلام بعده تام فيصير مع ذلك الكـــلام اســـماً تاماً بإزاء مسمى فإذا قلت: (جاءني الرجل الذي قام) فالذي وما بعـــده في موضع صفة[1] الرجل بمعنى القائم وإذا قلت: (جاءني من قام) فمن ومـــا بعدهـــا فـــي موضـــع اســـم معروف غير صفة فمنزلة الذي ونحوه من الموصـــولات وحده منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه فصار لذلك من مقدماته ولذلك كان الموصول مبنياً فالموصول وحده اسم ناقص، أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل: موصول حينئذ وقوله: « لا بد له في تمامه اسماً من جملة تردفه » أي تتبعه وكل شيء يتبع شيئاً فقد ردفه.

وقـــولـــــه: « من الجمل التي تقع صفات » يريد من الجمل التي توضح وتبيـــن، وهـــي الجمل المتمكنة في باب الخبر وصلح فيها أن يقال فيه صدق أو كـــذب وجـــاز أن تقع صفة للنكرة فأما الاســـتفهام فلا يجوز أن يوصل به الذي وأخواتها لا يجوز (جاءني الذي أزيد أبوه قائم) وكذلك الأمر والنهي لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة إذ كانت لا تحتمل الصدق والكذب.

---

[1] لـــم يـــرتض ابن هشام هذا الإعراب. وعنده أن الإعراب للموصول فقط. وما بعده الصلة لا محل لها من الإعراب.

وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف، ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن بتعلقها به، فمثال وصلك بالفعل قولك: (جاءني الذي قام) فالذي الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول واستتر في الفعل لأنه له ولو كان لغيره لم يستتر نحو (الذي قام غلامه زيدٌ) وسواء في الفعل الفعل اللازم والمتعدي والحقيقي وغير الحقيقي نحو كان وليس فمثال اللازم ما تقدم من قولنا: جاءني الذي قام والذي قام غلامه ومثال المتعدى جاءني الذي ضرب زيداً والذي أعطى عمراً درهماً والذي ظن زيداً قائماً والذي أعلم عمراً زيداً خيرَ الناس، فالذي هو الموصول وضرب زيداً هو الصلة والعائد الفاعل المستتر في ضرب، وكذلك الباقي الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين، ومثال وصلك بالفعل غير الحقيقي قولك: جاءني الذي كان قائماً والذي ليس قائماً فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الجملة إيجاباً أو سلباً، فمثال الإيجاب الذي قام زيد، ومثال السلب الذي ما قام زيد، وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر جاءني الذي أبوه قائم فالذي اسم موصول وأبوه قائم الصلة والعائد الهاء في أبوه ومثله جاءني الذي هو قائم، فقولك هو قائم صلة وهو العائد إلى الموصول ومثال وصلك بالشرط والجزاء قولك: (جاءني الذي إن تأته يأتك عمرو) فقولك أن تأته يأتك عمرو صلة والعائد الهاء في تأته.

واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى كافتقار المبتدأ إلى الخبر؛ فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة

المبـــتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر، وإذا كان كذلك فأنت بالخيار في إلحاق العائد إن شئت أتيت به في الجملة الأولى نحو ما تقدم من قولك: (جاءني الـــذي إن تأتـــه يأتك عمرو) فالعائد الهاء في تأته وإن شئت أتيت به في الجملة الثانـــية نحـــو قولك: (جاءني الذي إن تكرم زيداً يشكرك) فالعائد الضمير في يشكرك، فإن جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء نحو قولك: جاءني الذي إن تزره يحسن إليك فالعائد الأول الهاء المنصوبة في تزره والآخر الضمير المرفوع في يحسن إليك كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلةً كذلك إن شئت أتيت بالعائد مـــع المبتدأ وحده نحو جاءني الذي أبوه قائم وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو الذي أخوك غلامه زيد وإن شئت أتيت به معهما نحو الذي أبوه أخوه زيد والذي عمه خاله عمرو وأما الصلة إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فنحو الذي عندك زيد والذي في الدار خالد.

واعلم أن الظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلق بفعل محذوف نحو استقر أو حلَّ ونحوه ولا يتعلقُ باسم فاعل لأن الصلة لا تكون بمفرد إنما تكون بجملة، وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة صلة وسيبويه يسميها حشواً فالصلة مصدر كالوصل من قولك: وصلت الشيء وصلاً وصلةً والمراد أن الجملة وصل له، فأما تسمية سيبويه لها حشواً فمن معنى الزيادة أي أنها ليست أصلاً وإنما هي زيادة يتمم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بنى فلان أي من أتباعهم وليس من صميمهم.

وقـــوله: « واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل » قد تقدم القول إن الألف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا بالجملـــة الفعلـــية المعـــرفة، كما وصفوا بها النكرة فلم يمكنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير فجاؤوا بالألف واللام ونووهما بمعنى الذي ولم يمكن إدخالهما

على لفظ الفعل لأنهما من خصائص الأسماء فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل فصار اسماً في اللفظ وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود إلى الألف واللام إذا كانت في تأويل الذي، والصواب أنه عائد إلى مدلول الألف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع في تقدير الجملة كسائر الصلات.

قال صاحب الكتاب: (وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربياً يقول: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) وقرئ (تماماً على الذي أحسنُ) بحذف شطر الجملة، وقد جاءت التي في قولهم بعد اللتيا والتي محذوفة الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه).

قال الشارح: اعلم أنهم قد « حذفوا الرواجع من الصلة » وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً وليس حذفها دون إثباتها في الحُسن وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى نحو قوله: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ والمراد بعثه وقال في موضع آخر: ﴿ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ فأتى بالعائد وهو الهاء وإنما حذفوا العائد من الصلة لأن الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد وذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طوله كما كرهوا طول الشهياب والحمير فخففوه بحذف الياء وقالوا الشهاب والحمار كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول لأنه هو الاسم ولا إلى حذف الفعل لأنه هو الصلة ولا إلى حذف الفاعل لأن الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع، ولا يحذف هذا الراجع إلا بمجموع ثلاث شرائط، أحدها:

أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً، لأن المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه، وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً لكثرة حروف المنفصل، وأن يكون على حذفه دليل وذلك أن يكون ضميراً واحداً لابد للصلة منه فتقول: (الذي ضربت زيد) فتحذف العائد الذي هو الهاء لأن الكلام والصلة لا يتم إلا بتقديره ولو قلت: الذي ضربته في داره زيد لم يجز حذف الهاء، لأن الصلة تتم بدونه فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه، وقد حذفوا العائد على الموصول إذا كان مبتدأ نحو قولك: (جاءني الذي ضاربٌ زيداً) والمراد الذي هو ضارب وحكى صاحب الكتاب عن الخليل « ما أنا بالذي قائل لك شيئاً » أي الذي هو قائل ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَة ﴾ برفع بعوضة كأنه جعل ما موصولة بمعنى الذي والمراد أن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضةٌ، ومثله قراءة بعضهم « تماماً على الذي أحسنُ » أي الذي هو أحسن ومثله قوله:

لمْ أرَ مثْلَ الفتيانِ في غِيَرِ الأيَّام يَنْسَوْنَ ما عواقِبُها

أي : ينسون الذي هو عواقبُها. وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً لأن العائد هنا شطر الجملة وليس فضلة، كالهاء في قولك: الذي كلمته، والذي سهّله قليلاً العلم بموضعه، إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد وقد جاءت الصلة محذوفةً بالكليّة، وذلك شاذٌ في الاستعمال والقياس. أما قلته في الاستعمال فظاهر، وأما في القياس فظاهر، فلأن الصلة هي الصفة في المعنى، وإنما جيء بالذي وصلةً إلى ذلك. فلا يسوغ حذفها؛ لأن فيه تفويت المقصود، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك: يا أيها الرجلُ؛ لأنه هو المقصود بالنداء، و (أيّ) وصلة إلى ذلك. فمن ذلك قولهم في المثل: (بعد اللتيا والتي) بحذف الصلة من كل واحدٍ منهما، لأن الغرض أن هذه الخُطَّة لعظمها وفخامة أمرها موصوفة بصغير المكروه وعظيمه.

وقيل: اللتيا والتي من أسماء الداهية، كأنها سميت بالموصول دون الصلة، فأما قول الشاعر، أنشده أبو عثمان:

حتّى إذا كانا هما اللذينِ مثل الجد يلين المحملجَيْن.

فإنـــه شبَّه الذي بمَنْ وما فحذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما، فأما على أصل الكوفيين فإنهم يجعلون الذي هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل لأنهم يجرونها مجرى الظرف.

(فصل) قال صاحب الكتاب « والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك: هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ذلك ».

قـــال الشـــارح: قد تقدم القول إن « الذي إنما أتى بها توصلاً إلى وصف المعـــارف بالجمل » حين احتاجوا إلى وصفها بالجمل كما كانت النكرات كذلك « وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب » لأن الغرض بهـــا تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك والصـــلة تخـــالف الخبر لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب، لأن الغـــرض مـــن الخـــبر إفادة المخاطب شيئاً من أحوال من يعرفه، فلو كان ذلك معلومـــاً عنده لم يكن مفيداً لـــه شيئاً فلذلك لا تقول: (جاءني الذي قام) إلا لمن عـــرف قيامه وجهل مجيئه، لأن جاء خبر وقام صلة وكذلك لا تقول (أقبل الذي أبوه منطلق) إلا لمن عرف انطلاق أبيه وجهل إقباله فاعرف ذلك.

نظرات في معاني الأدوات والحروف

- تمهيد
- في حدّ الحرف
- في تسميته حرفاً
- في جملة معانيه وأقسامه
- في بيان عمله
- في عدة الحروف
- من مزايا الحروف
- الغرض من حروف المعاني
- دراسة بعض الأدوات: لمّا ، يا ، السين المهملة، سوف.

تمهيد:

لمعانـــي الحروف قيمة تعبيرية كبرى؛ ذلك أنَّ مقاصدَ كلام العرب- على اخـــتلاف صـــنوفه- مبنـــيٌّ أكثرُها على معاني حروفه، وقد عُني العلماء كثيراً بإبـــراز دورهـــا وصـــنفوا الكتب المستقلّة في بيان أهميتها، وصُرِفَت الهِمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها، وبيان أصولها.

-فـــدُرس شـــكل الحـــرف ولُغَاتُه وبيّن عملُه ومعناه وأسراره في تركيب الكلام.

وأهم المؤلفات في هذا الموضوع:

- الألف واللام لابن الأنباري.
- اللامات لأبي القاسم الزّجاجي.
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني.
- الأزهية في علم الحروف للهروي.
- معاني الحروف للغزنوي.
- معاني الأدوات والحروف لابن قيّم الجوزية.
- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

في حدّ الحرف

قال بعض النحويين: لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف، لأنه كَلِمٌ محصورة. وليس كما قال. بل هو ممَّا لابدّ منه، ولا يُستغنى عنه، ليُرجَع عند الإشكال إليه، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيَّة ما صدق الحد عليه.

وقد حُدَّ بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدلُّ على معنى، في غيرها، فقط. فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وعُلم من تصدير الحدّ به أنَّ ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير. فهذه من حروف الهجاء، لا من حروف المعاني. فإنها ليست بكلمات. وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » لإبهامها.

واعترض بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنَّما وكأنّما. والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة.

وأمَّا نحو: إنَّما وكأنَّما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو « كأنَّ » ممَّا صيَّرةُ التركيبُ كلمةً واحدةً، فهو حرف واحد.

وقوله « تدلُّ على معنى في غيرها » فصلٌ، يخرج به الفعل، وأكثر الأسماء، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره. وكذلك أكثر الأسماء.

وقوله « فقط » فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط.

فـــإن كـــل واحـــد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى فـــي غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقمْ أقمْ معه. فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع، ودلت، مع ذلك، على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى « إن » الشرطية. فلذلك زيد في الحدّ « فقط »، ليخرج به هذا القسم.

اعترض الفارسي قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره» بالحروف الزائدة، نحو « ما » في قولهم: إنَّك ما وخيراً، لأنها لا تدل على معنى فـــي غـــيرها. وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة، بسبب تكثـــير اللفـــظ بها. وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصّل إلا مع كلام.

فـــإن قـــيل فمـــا معـــنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره » ؟ فـــالجواب: معـــنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر مـــتعلَّقه بخـــلاف الاسم والفعل. فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غيرُ متوقفة على ذكر متعلَّق؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » فُهِم منه التعريف ولو قلت « أل » مفردة لم يفهم منه معنى. فإذا قُرن بالاسم أفاد التعريف. وكذلك باء الجـــر فإنهـــا لا تدل على الإلصاق ، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنه يتحصّل منها مفردةً. وكذلك القول في سائر الحروف.

وقال السيرافي: المرادُ من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفســـه » أن تصوُّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه؛ ألا ترى أنك إذا قلـــت: مـــا الإنسان؟ فقيل لك: حيٌ ناطق، وإذا قلت: ما معنى « ضرَبَ »؟ فقـــيل لك: ضَرَبَ في زمان ماض، أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير.

وقولنا في الحرف « يدل على معنى في غيره » تعني به أن تصوُّر معناه متوقف على خارج عنه: ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى « مِنْ »، فقيل لك: التبعيض، وخُلِيت وهذا، لم تفهم معنى « من » إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل، لأن التبعيض أخْذُ جُزءٍ من كل.

في تسميته حرفاً

اختلف النحويون في علّة تسميته حرفاً:

فقيل: سُمّي بذلك، لأنه طرف في الكلام، وفضلة، والحرف في اللغة: هو الطرف. ومنه قولهم: حرف الجبل، أي: طرفه. وهو أعلاه المحدد. فإن قيل: فإن الحرف قد يقع حشواً، نحو: مررتُ بزيدٍ، فليست الباء في هذا بطرف! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى، لأنه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً.

وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد. والحرف، في اللغة، هو الوجه الواحد. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾[1] أي: يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة. فإن غيّرها الله، وامتحنه، كفر به. وذلك لشكه وعدم طمأنينته. فإن قيل: فإن الحرف الواحد قد يرد لمعانٍ كثيرة! فالجواب أنّ الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسَّع فيه، فيستعمل في غيره. قاله بعضهم. وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل، في حالة واحدة، على معنيين، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً، في وقت واحد. كقولك: رأيتُ ضاربه زيد. فـ « ضارب زيد » في هذه الحالة فاعل ومفعول. والفعل أيضاً يدل على معنيين: الحَدَث والزمان. والحرف إنما يدل، في حالة واحدة، على معنى واحد.

والظاهر أنه إنما سمّي حرفاً، لأنه طرف في الكلام، كما تقدم. وأما قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ فهو راجع إلى هذا المعنى، لأن الشَّاكَّ كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه. وإلى ذلك ترجع معاني الحرف كلها. كقولهم للناقة الضامرة الصلبة: حرف، تشبيهاً لها بحرف السيف. وقيل: هي الضخمة، تشبيهاً لها بحرف الجبل. وكان الأصمعي يقول: الحرف: الناقة المهزولة.

---

[1] الحج: ١١ .

في جملة معانيه وأقسامه

ذكـــر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى. وزاد غيره معاني أخر. وهذه المعاني، المشار إليها، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصـــةً، كالـــتعريف. ومعـــنى في الفعل خاصة، كالتنفيس. ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد. وربط بين مفردين، كالعطف في نحو: جاء زيد وعمرو. وربط بين جملتين، كالعطف في نحو: جاء زيد وذهب عمرو.

وإنمـــا قلـــت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه الأقسام، كالكف، والتهيئة، والإنكار، والتذكار، وغير ذلك.

وأمـــا أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم، ومختص بالفعل ومشترك بين الاسم والفعل.

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء، أوْ لا. فإن تنزّلَ منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التعريف، وإن لم يتنزّل منزلة الجزء فحقه أن يعمـــل، لأن مـــا لازم شيئاً، ولم يكن كالجزء منه، أثّر فيه غالباً. وإذا عمل فأصـــله أن يعمـــل الجـــرّ، لأنه العمل المخصوص بالاسم. ولا يعمل الرفع ولا النصـــب، إلا لشـــبهه بمـــا يعملها. كـــ « إنَّ » وأخواتها، فإنها نصبت الاسم، ورفعت الخبر، لشبهها بالفعل، في أوجه مذكورة في موضعها. ولولا شبه الفعل لكـــان حقها أن تجر، لأنه الأصل. وقد جروا بـــ « لعل » في لغة عُقَيل، مَنبهةً على الأصل.

وأمـــا المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل مَنزلة الجزء أوْ لا. فـــإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل، كحرف التنفيس، وإن لم يتنزل منه منزلة الجـــزء فحقـــه أن يعمل. وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم، لأن الجزم في الفعل نظـــير الجـــر فـــي الاسم. ولا يعمل النصب إلا لشبهه بما يعمله. كـــ « أن »

المصـــدرية وأخواتهـــا، فإنها لمَّا شابهت نواصب الاسم نصبت. ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم. وقد حكي عن بعض العرب الجزم بـــ « أنْ » و « لنْ ».

وأمـــا المشترك فحقه ألا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد يخالف هذا الأصـــلَ أحـــرفٌ، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس »، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم، على الأصل.

في بيان عمله

قد علم، مما سبق، أن الحرف قسمان: عامل، وغير عامل، فالعامل هو ما أثَّـــر، فيما دخل عليه، رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل.

ثم إن العامل قسمان: قسم يعمل عملاً واحداً، وقسم يعمل عملين.

فالأول إما ناصب فقط، كنواصب الفعل، و « إلاَّ » في الاستثناء، وواو « مع » عند من يراهما عاملين. وإما جار فقط، وهو حروف الجر. وإمَّا جازم فقط، وهو حروف الجزم.

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافاً للفرَّاء في قوله: « لولا » ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك. ومذهب البصريين أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء.

والثانـــي قســـم واحد، ينصب ويرفع، وهو « إنَّ » وأخواتها، و « ما » الحجازية وأخواتها.وزاد بعض المتأخرين قســماً آخر، يجر ويرفع. قـــال: وهو « لعـــلّ » خاصّةً على لغة بني عُقيل، وليس كما ذكر، فإن لعل على هذه اللغة جارة فقط. ولرفع الخبر بعدها وجه غير ذلك.

تنبيه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة. ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة. وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملها. والله أعلم.

في عدة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً أخره مختلفاً في حرفية أكثرها.

وذكر بعضهم نيفاً وثمانين حرفاً. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.

جامعة دمشق Damascus University

من مزايا حروف المعاني:

- من مزايا الحروف أنها لا تكون أحد جزئي الجملة.

- ومن مزاياها أيضاً أنّه لا يُخبر بها ولا عنها، وقد صرّح ابنُ السَّراج بهذا المعنى في تحديد الحروف، فقال: هو الذي لا يجوز أن يُخبر عنه ولا يكون خبراً.

قال الزمخشري: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره ومن ثَمَّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه. يريد أنَّه لكونه لا يدلُّ على معنى إلا في غيره افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه، وجملة الأمر أنه دخَل الكلام على ثلاثة أضرب:

١ – إفادة معنىً فيما يدخل عليه.

٢ – تعليق لفظٍ بآخر وربطه به.

٣ – زيادة ضرب من التأكيد.

فالأول ثلاثةُ مواضعَ: أحدها أن يدخل على الاسم، نحو: الرجل و الغلام، فالألف واللام أفادت معنى التعريف فيهما، لأنهما كانا نكرتين.

الثاني: أنه يدخل على الفعل، نحو: قد والسين وسوف، نحو: قد قام وسيقوم، وسوف يقوم؛ فهذه الحروفُ أحدثت بدخولها على الفعل معنىً لم يكن قبل، فـ (قد) قربته من الحاضر، والسين وسوف مختصة بالاستقبال وخلَّصته له بعد أن كان شائعاً في الحال والاستقبال، فهذه الحروف في الأفعال نظيرة الألف واللام في الأسماء.

الثالث: أن يدخل على الكلام التام والجملة المفيدة نحو قولك: أزيدٌ عندك ؟، وما قام خالد، فلما دخلت الهمزة أحدثت فيه معنى الاستفهام، وقد كان خبراً، وكذلك أحدثت (ما) معنى النفي، وقد كان موجَباً.

وأما الضرب الثاني فهو في أربعة مواضع:

أحدها: أن يدخل لربط اسم باسم وهو معنى العطف نحو قولك: جاء زيد وعمرو.

الثاني أن يدخل لربط فعل بفعل نحو . قام زيد وقعد.

الثالث أن يدخل لربط فعلٍ باسم نحو قولك: نظرتُ إلى زيد، وانصرفت عن جعفر، وهو معنى التعدية.

الرابع: أن يدخل لربط جملة بجملة، نحو قولك: إن تعطني أشكرْكَ، وكان الأصل: تعطيني أشكرُك، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعليقٌ؛ فلما دخلت (إنْ) علّقت إحدى الجملتين بالأخرى، وجعلت الأولى شرطاً والثانية جزاءً.

وأما الضرب الثالث وهو أن يدخل زائداً لضرب من التأكيد[1] كـ (مـا) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ .

ألا ترى أن (ما) لو كان لها موضع من الإعراب لَمَا تخطّاها الباء وعمل فيما بعدها، ومعنى الكلام: ما لنت لهم إلا برحمةٍ من الله .. أفادته (ما) الزائدة المقوية. وكـ (لا) من قولهم: ما قام زيد ولا عمرو، الواو هي العاطفة، و (لا) لغو[2]. كأنهم شبهوها بـ (ما) فزادوها.

ومن ذلك (إنْ) الخفيفة المكسورة في نحو قولـه: فمـا إنْ طبُّنـا جـبنٌ والمراد: فما طبُّنا جبن (الطّب: العادة).

وكذا (أنْ) الخفيفة المفتوحة في نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ ﴾

فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الإعراب ولا معنى لها سوى التأكيد.

---

[1] الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان بسبب تكثير اللفظ بها، وقوّةُ اللفظ مؤذنة بقوّة المعنى، (شرح المفصل ٨ / ٤).

[2] معنى إلغـاء الحرف أن يأتي لا موضع له من الإعراب، وأنّه متى سقط من الكلام لم يختلّ الكلام، ولم يتغيّر معناه (شرح المفصل ٨ /٤).

الغرض من حروف المعاني:

قال ابن يعيش في شرح المفصل: إن قيل: لم جيءَ بالحروف وكانت الحاجة إلـيها ؟ فـالجواب أنَّ حروف المعاني أجمَع جيءَ بها نيابة عن الجمل، ومفيدةً معناها من الإيجاز والاختصار.[1]

١ – حروف العطف جيء بها عوضاً عن : أعطفُ.

٢ – حروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن: أستفهِمُ.

٣ – حروف النفي جيء بها عوضاً عن: أنفي.

٤ – حروف الاستثناء جاءت عوضاً عن: أستثني، أو: لا أعني.

٥ – لام التعريف نابت عن: أُعرّفُ .

٦ – التنوين ناب عن خف.

٧ – حروف الجرّ جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباء نابت عن: أُلصِق، والكاف نابت عن: أشبِّهُ، وكذلك سائر الحروف.

اختصار الحروف:

لا يحسن حذف حروف المعاني، كحروف الجرّ ونحوها؛ لأن الغرض منها الاختصار، واختصار المُخْتَصَر إجحاف بحقّه.

---

[1] شرح المفصّل ٨ / ٧.

(لـــمَّا)

على ثلاثة أوجه:

١ – **أحدهـــا**: أن تختصَّ بالمضارع فتجزمه، وتنفيه وتقلبه ماضياً كلمْ[١]، إلّا أنها تفارقها في خمسة أمور:

أحدهـــا: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: « إنْ لمَّا تقمْ » وفي التنزيل: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ لَئِن ﴾ [٢]، ﴿ لَئِن لَّمْ ينتَهُوا ﴾[٣].

الثاني: أن منفيَّها مستمرُّ النفي إلى الحال[٤] كقوله:

فإنْ كنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكلٍ وإلا فأدركْني ولمَّا أُمزَّقِ[٥]

ومنفيُّ « لم » يحتمل الاتصال[٦] نحوُ ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾[٧]

---

[١] أي أن لمّا ولم يتوافقان في هذه الأمور الأربعة.

[٢] المائدة: ٥ / ٦٧، والآية ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ... ﴾ .

[٣] المائدة: ٧٢، والآية ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

وفي هذه الآية والتي قبلها شاهد على أن لم يجوز أن تقترن بأداة الشرط « إن ».

[٤] أي إلى حال المتكلم لأن لمَّا لنفي « قد فَعَلَ » أما لم فإن منفيَّها لا يقرب من الحال، لأنها لنفي فَعَلَ.

[٥] الشـــاهد أن منفي لمَّا يستمر نفيه إلى زمن التكلُّم، فقد نفى الشاعر التمزيق عنه إلى زمان إخباره.

أدركني: اطلبني، يعني فأغثني قبل أن أُقتل، وبهذا البيت سمي الشاعر الممزَّق العبدي، واسمه شاس بن نهار.

[٦] أي اتصال نفيه بالحال.

[٧] مريم: ١٩ /٣.

والانقطـــاع[1] مثل ﴿ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾[2]، ولهذا جاز « لم يكن ثم كان » ولم يجز « لمَّا يكن ثم كان » بل يقال: « لمَّا يكنْ وقد يكون » ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله:

وكنتَ إذْ كنتَ إلهي وحدَكا ... لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا[3]

وتبعه ابنُه فيما كتب على التسهيل[4]، وذلك وهْم فاحش.

ولا متداد النفي بعد « لمَّا » لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف « لم »، تقـــول: قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقيب قيامي، ولا يجوز « قمت فلمَّا تقم » لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث: أن منفيَّ « لمَّا » لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفـــيِّ لـــم، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز « لمَّا يكن » وقـــال ابن مالك: لا يشترط كون منفيّ لمَّا قريباً من الحال مثل « عصى إبليسُ ربَّه ولمَّا يندم » بل ذلك غالب لا لازم.

الـــرابع: أن منفـــيَّ لمَّا مُتوقَّع ثبوتُه بخلاف منفيِّ لم، ألا ترى أن معنى ﴿ بَـــلْ لَمَّـــا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[5] أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم لـــه متوقَّع،

---

(1) أي انقطاع نفيه قبل الحال.

(2) الإنســـان: ٧٦ / ١، والآية ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ... ﴾. أي لم يكن شيئاً مذكوراً ثم كان.

(3) الشـــاهد أن ابـــن مالك قال: إن لم للنفي المنقطع، وهناك شاهد آخر وهو إثبات الياء في قوله: يا إلهي على الأصل، وحذفها أكثر في الكلام لأن النداء باب حذف وتغيير.

(4) ســـبقت الإشـــارة إلى أن كتاب « التسهيل » لابن مالك، وأن اسمه الكامل « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد »، وهو مطبوع.

(5) ص: ٣٨ / ٨، والآيـــة ﴿ أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾.

قـــال الزمخشري في ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[1] : ما في « لمَّا » من معـــنى التوقُّع دالٌ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[2]، ا هـ . ولهذا أجازوا « لم يقض ما لا يكون » ومنعوه في لمَّا .

وهـــذا الفـــرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيَّانِ في نفي المتوقَّع وغيره، ومثالُ المتوقَّع أن تقول: مالي قمتُ ولم تقم، أو ولمَّا تقم، ومثالُ غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم، أو لمَّا تقم.

الخامس: أن منفيَّ لمَّا جائز الحذف لدليل، كقوله:

فـــجئتُ قُبورهم بَدْأً ولمَّا فـــناديتُ القبورَ فـــلم يُجبنَهْ[3]

أي ولم أكن بَدْأً قبل ذلك، أي سيِّداً، ولا يجوز « وصلتُ إلى بغداد ولم » تريد ولم أدخلها، فأما قوله:

احْفَظْ وديعتَكَ التي استُودعتها يومَ الأعازبِ إن وصلتَ وإنْ[4] لمِ

فضرورةُ.

وعلَّة هذه الأَحكام كلِّها أن لم لنفي فَعَلَ، ولمَّا لنفي قد فَعَلَ.

---

(1) الحجـــرات: ٤٩ / ١٤، والآية: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ... ﴾.

(2) لأن التوقع في كلام الله يحمل على التحقق.

(3) الشاهد أن مجزوم لمَّا محذوف تقديره « ولمَّا أكن بَدْءاً »، أي سيِّداً.

وقيل: التقدير ولمَّا أَسُدْ، أي أن السيادة حصلت له بعد موتهم.

والبَدْء بفتح الباء وسكون الدال: السيِّد، سمي به لأنه يُبْدأ به في العدِّ وغيره، والهاء في يجبنه للسكت.

(4) الشاهد أن مجزوم لم حذف لضرورة الشعر، والتقدير « وإن لم تصل ».

٢- الثاني[١]: من أوجُه لمَّا: أن تختصَّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وُجدت ثانيتهما عند وجود أوُلاهما، نحو « لما جاءني أكرمته » ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسيّ وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذْ، وهو حسَنٌ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة[٢].

وردَّ ابن خروف على مُدّعي الاسمية[٣] بجواز أن يقال: « لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم » لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمسِ.

والجوابُ أن هذا مثلُ ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[٤] والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا: المعنى لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمسِ أكرمتك.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملةً اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليلُ الأول ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾[٥]، والثاني ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[٦]،

---

(١) الأول قوله: « أن تختص بالمضارع فتجزمه ».

(٢) وكذلك إذ مختصة بالإضافة إلى الجملة وبالماضي.

(٣) أي أن تكون « لمَّا » بمعنى حين أو إذ .

(٤) المائدة: ٥ / ١١٦.

(٥) الإسراء: ١٧ / ٦٧ .

(٦) العنكبوت: ٢٩ / ٦٥.

والثالث ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾[1]، والرابع ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾[2] وهو مؤول بجادلنا، وقيل في آية الفاء[3]: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع[4] إن الجواب ﴿ جَاءتْهُ الْبُشْرَى ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا.

ومن مُشكل لمّا هذه قولُ الشاعر:

أقـولُ لعبدِ اللهِ لمّا سقاؤنا ... ونحنُ بوادي عبدِ شمسٍ وهاشمِ

فـيقال: أين فعلاها ؟ والجواب أن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره وهـي بمعـنى سَقَطَ، والجوابُ محذوف تقديره قلت، بدليل قوله أقول، وقولـه « شمِ» أمرٌ من قولك « شمتُ البرقَ » إذا نظرتَ إليه، والمعنى لمّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمهُ[5].

٣- والثالث: أن تكون حرف استثناء؛ فتدخل على الجملة الاسمية، نحو ﴿ إِن كُـلُّ نَفْـسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[6] فيمَنْ شدَّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو « أنشدُكَ الله لمّا فعلتَ » أي ما أسألك إلا فعلك، قال:

قالتْ لهُ: بالله يا ذا البُردين ... لمّا غنِثْتَ نَفَساً أو اثنين[7]

---

(1) لقمان: ٣١ / ٣٢.

(2) هود: ١١ / ٧٤، وتتمة الآية ﴿ فِي قَوْمِ لُوطٍ .. ﴾.

(3) أي آية سورة لقمان.

(4) أي آية سورة العنكبوت.

(5) وهناك وجه آخر تكون « لمّا » فيه ظرفاً بمعنى حين، وذلك على النحو التالي: شـمْ: فعل أمر فاعله ضمير يعود إلى البرق، وهو وفاعله مقول القول، لمّا: ظرف متعلق بأقول، وليست شرطية تحتاج إلى جواب، وجملة « ونحن بوادي عبد شمس » حال من فاعل أقول، وهَي: فعل ماض بمعنى انشق، وكتب هذا الفعل بالألف الممدودة للتنعمية.

(6) الطارق: ٨٦ / ٤.

(7) جاءت لمّا في البيت بمعنى إلا، وغَنِثَ كفرح: أن يشرب ثم يتنفس.

وفيه رد لقول الجوهري: إنَّ لمَّا بمعنى إلا غيرُ معروف في اللغة.

وتأتي لمَّا مركَّبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركَّبة من كلمات فكما تقدَّم في ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾[1] في قراءة ابن عامر[2] وحمزة[3] وحفص بتشديد نون إنَّ وميم لمَّا، فيمَنْ قال: الأصل لمَنْ ما فأُبدلت النون ميماً وأُدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت.

وأضعفُ منه قول آخر: إن الأصل لمَّاً بالتنوين بمعنى جَمْعاً، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال لمَّا في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد.

وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعْلى من اللَّمَم، وهو بمعناه؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فَعْلى فهلا كتب بالياء، وهلا أمالهُ مَن قاعدتُه الإمالةُ.

واختار ابن الحاجب أنَّها لمَّا الجازمة حُذف فعلها، والتقدير: لمَّا يُهملُوا، أو لمَّا يُتركوا، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[4] ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال ابن الحاجب: ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحقُّ ألا يُستبعد لذلك، اهـ .

---

[1] هود: ١١ / ١١١، وتتمة الآية ﴿ أَعْمَالَهُمْ .. ﴾.

[2] هو مقرئ أهل الشام، وأحد القراء السبعة ت ١١٨ هـ.

[3] هو إمام أهل الكوفة ومقرئهم، وأحد القراء السبعة ت ١٥٦ هـ.

[4] هود: ١١ / ١٠٥، والآية ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾.

وفـــي تقديـــره[1] نظر، والأولى عندي أن يقدَّر « لمَّا يُوفُّوا أعمالهم » أي أنهم إلى الآن لم يوفُّوها وسيوفَّونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعدَه ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع.

والثانـــي: أن منفـــيَّ لمَّـــا متوقَّعُ الثبوتِ كما قدَّمنا، والإهمال غير متوقَّع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر[2] بتخفيف « إنْ » وتشديد « لمَّا » فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في لمَّا تلك الأوجه[3].

والثانـــي: أن تكون « إنْ » نافيـــة، و « كلا » مفعول بإضمـــار رأى، و « لمَّا » بمعنى إلا.

وأما قراءة النحويين[4] بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين[5] بتخفيفهما فـــ « إن » فـــي الأُولى[6] على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية[7] مخففـــة مـــن الثقـــيلة وأُعملـــت علـــى أحد الوجهين[8]، واللامُ من « لمَّا » فيهما[9]

---

(1) أي في تقدير ابن الحاجب للفعل المحذف.

(2) هو شعبة بن عياش.

(3) أي الأوجه الأربعة السابقة.

(4) همـــا الكســـائي وأبو عمرو بن العلاء، وكلاهما قارئ من القراء السبعة، ونحوي، فالكسائي كوفي وأبو عمرو بن العلاء بصري.

(5) هما نافع قارئ المدينة المنورة وابن كثير قارئ مكة المكرمة.

(6) أي في قراءة تشديد النون من « إن ».

(7) أي في قراءة تخفيف النون من « إن ».

(8) إذا دخلت إن المخففة من الثقيلة حاز إعمالها وجاز إهمالها.

(9) أي في القراءتين السابقتين، وهما تخفيف النون وتشديدها في « إن ».

لامُ الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقةُ بين إنْ النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إنْ وإهمالها، وما زائدة للفصل بين اللامَيْن[1] كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[2] وبين النونات في نحو « اضربنانِّ يا نسوة » قيل: وليست موصولة[3] بجملة القسم لأنها إنشائية[4]، وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[5] لا يقال: لعل « مَن » نكرة أي لفريق ليبطئن؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

لمَّا رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتلاً ... أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاءَ[6]

وهو لُغز، يقال فيه: أين جواب لمَّا؟ وبمَ انتصب أدعَ؟ وجواب الأول أن الأصل « لنْ ما » ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطاً للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله:

عافتِ الماءَ في الشِّتاءِ، فقُلنا ... بردِيهِ تُصافِيهِ سَخِنيا[7]

---

(1) أي لام الابتداء الداخلة على ما ولام القسم الداخلة على الفعل.

(2) البقرة: ٢ /٦، والآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾، والاستشهاد بـ« أأنذرتهم » على قراءة مَن مدَّ الهمزةالأولى.

(3) أي وليست « ما » موصولة.

(4) جملة الصلة لا تكون إنشائية وإنما تكون خبرية.

(5) النساء: ٤ / ٧١ ، وتتمة الآية: ﴿ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾.

(6) الأصل في البيت: لن أدع القتال وأشهد الهيجاء ما رأيت أبا زيد مقاتلاً، فصل بين لن والفعل أدع للضرورة، وما مصدرية ظرفية.

(7) قيل: إن الفعل برَّد من الأضداد، برَّد الشيء إذا جعله بارداً، وبرَّده إذا جعله ساخناً، وقول ابن هشام: الأصل رِدِيه من الورود، وأدغمت لام بل في راء رديه فصارت راء مشددة.

فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل « بلْ رديه » ثم كتب على لفظه للإلغاز.

وعن الثاني[1] أن انتصابه بلنْ، وما الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين لنْ للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع: قوله: لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأنْ والفعل عطفٌ على القتال، أي لن أدع القتال وشُهودَ الهيجاء على حد قول:

ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحَبُّ إليَّ من لُبْس الشُّفوفِ[2]

---

[1] عاد المصنف إلى الكلام على البيت « لمَّا رأيت أبا يزيد ... »، وقوله: « وعن الثاني » إجابة عن قوله: « وبم انتصب أدع ».

[2] الشاهد أن الفعل « تقر » منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمعنى ولبس عباءة مع قرة عيني، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع عطف على قوله: ولبس.

(يـــا)

حـــرفٌ موضـــوع لـــنداء البعيد حقيقةً أو حكماً[1]، وقد ينادى بها القريب توكـــيداً، وقـــيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهـــي أكـــثر أحـــرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدَّر عند الحذف ســـواها نحو ﴿ يُوسُـــفُ أَعْـــرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[2] ولا يُنادَى اسم الله ﷻ والاسمُ المستغاث وأيها وأيـــتها إلا بهـــا، ولا المندوبُ إلا بها أو بـــ: وا، وليس نصبُ المنادى بها، ولا بأخواتها[3] أحرفاً، ولا بهنَّ أسماء لـــ « أدعو » متحملة لضمير الفاعل[4]، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقولُ ابن الطَّراوة: النداءُ إنشاءٌ، وأدعو خبرٌ، سهْوٌ منه، بل أدعو المقدَّر إنشاءٌ كبعتُ[5] وأقسمتُ.

وإذا ولي « يا » ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿ أَلاَ يا اسجدوا ﴾[6] وقوله:

ألا يا اسْقياني قبلَ غارة سِنجال ... وقَـبلَ منايا باكِراتٍ وآجالِ[7]

---

(1) كنداء الساهي أو النائم أو الغافل القريب.

(2) يوسف: ١٢ / ٢٩.

(3) من أحرف النداء نحو الهمزة.

(4) ذهـــب جماعـــة مـــن النحويين إلى أن « يا » وأخواتها التي ينادى بها أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً فيها.

(5) أي أن الجملة إنشائية،

(6) الـــنمل: ٢٧ / ٢٥، وتـــتمة الآيـــة: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْـــأَرْضِ ﴾. وقوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ يقرأ بتشديد اللام في « أَلَّا » على أنها مؤلفة مـــن « أَنْ » و « لا »، ويسجدوا فعل مضارع ويقرأ بتخفيف اللام على أنها « أَلاَ » وقوله « يسجدوا » حينئذ مؤلف من « يا » والفعل « اسجدوا ».

(7) الشـــاهد يجـــوز فـــي « يا » التي وليها فعل أن تكون للتنبيه وأن تكون حرف نداء والمنادى محذوف، والتقدير يا هذان اسقياني.

اصبحاني: اسقياني الصبوح، وهو شرب الغداة، سنجال: قرية من قرى إرمينية.

والحـــرف في نحو ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[1] « يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة »[2] والجملةِ الاسمية كقوله:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ والصَّالحين على سَمْعانَ من جار[3]

فقـــيل: هـــي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزمَ الإجحافُ بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إنْ وليها دعاء كهذا البيت أو أمرٌ نحـــو ﴿ أَلا يا اسْجدوا ﴾[4] فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ ﴾[5] ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ ﴾[6] ونحو ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[7] وإلا فهي للتنبيه.

---

(1) النساء: ٤ / ٧٢، والآية ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾.

(2) الحديث في صحيح البخاري، كتاب التهجد.

(3) الشاهد أن « يا » وليها جملة اسمية، فهي إما حرف تنبيه وإما حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم.

(4) النمل: ٢٧ / ٢٥، سلفت الآية قبل قليل.

(5) البقرة: ٢ / ٣٥، والآية ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ .. ﴾

(6) هود: ١١/٤٨، والآية ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّن مَّعَكَ.. ﴾.

(7) الزخرف: ٤٣ / ٧٧ .

السين المفردة: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخلِّصه للاستقبال، وينزلُ منه منزلةَ الجزء؛ ولهذا[1] لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من « سوفَ » خلافاً للكوفيين،[2] ولا مُدَّةُ الاستقبالِ معه[3]أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين[4]،ومعنى قول المعربين فيها: « حرف تنفيس »حرف[5] توسيع، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيِّق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قولُ الزمخشري وغيره: « حرفُ استقبال ».

وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكرَ ذلك في قوله تعالى: ﴿ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ ﴾[6] الآية، واستدلَّ[7] عليه بقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ

---

[1] أي ولتنزله منه منزلة الجزء.

[2] ذهب الكوفيون إلى أن حرف السين في مثل سينهض زيد أصلها سوف، وحذفت الواو والفاء للتخفيف.

[3] أي مع حرف السين.

[4] ذهب البصريون إلى أن السين حرف مستقلّ، وأن مدة التسويف مع السين أضيق منها مع سوف، فإن التسويف مع سوف أبلغ وأطول، وأن السين لو كانت مقتطعة من سوف لكانا متساويين في مدة التسويف.

[5] أي هو حرف...، فحرف: خبر هو، والجملة خبر المبتدأ « معنى ».

[6] أي إذا قلنا: زيد سيكرمك فإن الإكرام الذي نلته مستمر ولا ينقطع في المستقبل.

[7] النساء: ٤ /٩١، والآية ﴿ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوَاْ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوَاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾.
فاستخدام السين في الآية يفيد أن استهزاء هؤلاء بالمؤمنين مستمر، ذلك أنهم كانوا يسلمون إذا حضروا إلى المدينة وإذا ذهبوا إلى قومهم كفروا، ففعلهم هذا مستمر وإن كان في الماضي.

السُّفَهَاء مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ﴾[1] مدَّعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿ مَا وَلاَّهُمْ ﴾ قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويُّون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿ مَا وَلاَّهُمْ ﴾ غيرُ موافَق عليه، قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه ؟ قلت : فائدته أن المفاجأة للمكروه أشدُّ، والعلم به قبل وقوعه أبعدُ عن الاضطراب إذا وقع، انتهى.

ثم لو سُلِّم فالاستمرار إنما استُفيد من المضارع[2]، كما تقول: « فُلانٌ يُقْري الضيف ويصنعُ السميلَ » تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه[3] أفادت أنه واقعٌ لا مَحالةَ، ولم أرَ مَنْ فهم وجهَ ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعدَ بحصول الفعل؛ فدخولُها على ما يفيد الوعدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ ﴾[4]: ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالة، وإنْ تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في ﴿ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ ﴾[5] السين مُفيدةٌ وجود الرحمة لا محالة؛فهي توكيد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: « سأنتقم منك ».

---

(1) البقرة: ٢ /١٤٢، وتتمة الآية ﴿ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ .

(2) أي أن السين لم تفد الاستمرار .

(3) نحو سأكرمكن وسأنتقم منك .

(4) البقرة: ٢ /١٣٧، والآية ﴿ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾.

(5) التوبة:٩ /٧١، والآية ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

مُرادفه للسين[1]، أو أوسعُ منها[2]، على الخلاف[3]، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطَّرد، ويقال فيها « سَف » بحذف الوسط، و « سَوْ » بحذف الأخير، و « سَيْ » بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم[4].

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾[5] وبأنها قد تُفصلُ بالفعل الملغى، كقوله:

وما أدْري وسوفَ إخالُ أدْري ... أقومٌ آل حصنٍ أمْ نساءُ[6]

---

[1] أي أن سوف والسين مترادفان، وهذا قول الكوفيين.

[2] وهذا قول البصريين.

[3] أي على الخلاف في مدة التسويف.

[4] هو « المحكم والمحيط الأعظم »، وصاحبه ابن سيده.

[5] الضحى: ٩٣ /٥.

[6] والشاهد أنه اعترض بين سوف وبين أدري بجملة إخال، وإخال ملغىً عن العمل.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أسماء الأفعال

هذا لون من ألوان تقسيم الكلم عند علماء العربية، فقد ورد في النصوص أن بعض النحاة جعل أقسام الكَلِم أربعةً، فأضاف إلى الاسم والفعل والحرف قسماً رابعاً هو اسمُ الفعل.

ولأهمية هذا القسم ودوره في شواهدَ متنوّعةٍ واسعة من كلام العرب استحقّ أن يكون قسماً مستقلاً لدى بعض الدارسين المعاصرين، فأيّد أن يكونَ لأسماء الأفعال حيّزٌ لابدَّ من إبرازه، ولفت الأنظار نحو أهميته، ورأى أنّ مَنْ عدَّها قسماً رابعاً كسر الطوق الذي فرضه النّحاة القدماء على تقسيم الكَلِم، واضعاً أمام الدّارسين المتذوّقين لبلاغة العربية إشارةَ الدعوة إلى إعادة النظر في التقسيم، والخروج عن حَيْرَةِ النحاة في تقسيم الكلم، وخاصّةً في نظرتهم إلى أسماء الأفعال، فمنهم من اعتبرها أسماءً حقيقيّة، وأعطى الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزُها التنوين، وأنها لا تقبل علامات الفعل، ومنهم من اعتبرها أفعالاً حقيقيّةً، ونسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين؛ محتجّين بأنها إنما كانت أفعالاً؛ لدلالاتها على الحدث والزمن، ولرفعها الفاعل ونصبها المفعول، ولتأديتها معاني الفعل من أمرٍ ونهي، ومنهم مَنْ يقول: إنها أفعال، استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يقول: إنها بمنزلةٍ بين الأسماء والأفعال، ومنهم من يقول: إنها قسم رابع من أقسام الكلم، قسيمٌ للاسم والفعل والحرف[1].

ولرى أنّ من المعقول أن تفرد أسماء الأفعال بدراسة مستقلة؛ وهي خطوة لتيسير قواعد العربية، باختيار المذهب السهل، الذي يقوم على الشاهد وتؤازره الحجة، اعتماداً على معنى الصيغة لكل اسم فعل، وما يحققه من أغراض لغويّة وبلاغيّة.

---

[1] انظر مجلة المجمع العلمي العراقي، بحث اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، مجلد ١٦، ص ٦٨ د. سليم النعيمي.

هل لأسماء الأفعال قسمٌ خاصٌ في أقسام الكلمة ؟

اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فقال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرّف تصرُّف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرُّف الأسماء بحيث يُسنَد إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ أو فاعلاً، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين.

وقال جمهور الكوفيين: إنها أفعالٌ؛ لأنها تدلُّ على الحَدَث والزّمان، وكل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرَّف، فهي كـ: ليس وعسى ونحوهما.

ولأهمية أسماء الأفعال ودورها في تركيب الكلام وتنوّع دلالاتها جعلها بعض النحويين نوعاً خاصّاً من أنواع الكلمة، فالمعهود أن الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف، والقسم الرابع أسماءُ الأفعال؛ وذلك أنها ليست أفعالاً وليست أسماءً؛ لأنها لا تتصرَّف تصرّف الأفعال، ولا تصرّف الأسماء؛ ولأنها لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، فقد خالفت نمط الاسم والفعل فسمّيت الخالفة.

قال أبو حيَّان الأندلسي في الارتشاف:

اختلف الذين قالوا: إنها أسماء أفعال، فقيل: مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا أزمان، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان، فـ (مه) اسم للفظ : اسكت.

وقيل: تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان، فـ (مه) مرادف لـ (اسكت)، قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي وجماعة، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وقيل: هي أسماء للمصادر، ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر، فـ (مه) اسم لقولك: سكوتاً، وكذلك باقيها، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يُعنَى به المصادر وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء.

وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه – بحقٍّ – بعض الضعف، كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مضافاً إليها، ولا غير ذلك ..

ويخفُّ الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي لو أخذنا بالرأي القائل: إنّها قسم رابع مستقلّ من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمّونه الخالفة، بمعنى: خليفة الفعل ونائبه في معناه، وعمله وزمنه، وكل ما يتضمنه[1].

قال ابن جنّي في الخصائص: باب في تسمية الفعل:

اعلم أنَّ العرب قَدْ سَمّت الفعل بأسماءٍ.. وذلك في ضربين: أحدهما: في الأمر والنهي، والآخر: في الخبر..

الأوّل منها نحو قولهم: صَهْ فهذا اسم: اسكت، ومَه، فهذا: اكفف، ودونك اسم : خذ.

وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر، وإنما بابها الأمر والنهي، من قِبَل أنهما لا يكونان إلا بالفعل، فلمّا قويت الدلالة فيهما على الفعل حسُنت إقامة غيره مُقامَه، وليس كذلك الخبر؛ لأنه لا يُخصُّ بالفعل، ألا ترى إلى قولهم: زيد أخوك، ومحمد صاحبك، فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوة تسميته في باب الأمر والنهي، وعلى ذلك فقد مرّت ألفاظ صالحة جمعها طولُ التقرّي لها، وهي قولهم: أفّ، اسم الضجر[2].

---

[1] انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي (٣ /١٩٧)، ومنحة الجليل ٢٧، وفي النحو العربي نقد وتوجيه (٢٠٢ – ٢٠٤)، النحو الوافي (٤/ ١٤١، ١٤٢) حاشية ١.

[2] الخصائص ٣ / ٣٤، وانظر المرتجل ٢٥٠ – ٢٥٤.

قال ابنُ الخشّاب:

وممّـــا أُعمـــل عمل الأفعال ألفاظٌ سُمّيت بها الأفعال، أي: قامت مقامها، ودلّـــت عليها بعملها عملَها، وذلك اختصار منهم، فسمّيَت أسماءَ الأفعال، وبهذا تعـــرف في الصناعة؛ لأنها – كما قلنا – شُبّهت في دلالتها عليها، بدلالة الاسم على مسمّاه.

عمل اسم الفعل:

يعمـــل اسم الفعل عملَ مسمّاه، فيحتاج إلى فاعل، نحو: هَيْهَاتَ نجدٌ، كما تقول: بَعُدَتْ نجد، قال الشاعر:

فهيهات هيهاتَ العقيقُ ومَنْ به وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ

وتقولُ: شتان زيدٌ وعمرو، كما تقول: افترق زيد وعمرو.

ويحتاج إلى مفعول نحو: تَرَاكِ زيداً، كما تقول: اترك زيداً[1].

تقسيم أسماء الأفعال من حيث وضعها:

ينقسمُ اسم الفعل ثلاثة أقسام:

١- المُرْتَجَلُ. ٢- المنقول. ٣- المُشتقُّ.

الأولُ- المرتجل: وهو ما وُضع من أوّل الأمر اسم فعل، أي لم يَسبِقْ لـــه استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها، كـــ:

١- هَيْهَاتَ، شَتَّان، سَرْعَانَ وشكان (أسماء أفعال بمعنى الماضي).

٢- صَهْ، مَهْ، آمين، حَيْهل، هَلُمَّ، هَاءَ، إيه (... بمعنى الأمر).

٣- أُفّ، وي، آه، أوّه (... بمعنى المضارع).

---

[1] المرتجل في شرح الجمل ٦٨.

الثاني- المنقول من غيره إليه، وهو ما سَبَق لـه استعمالٌ في غير اسم الفعل، والنّقلُ إمّا من ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ أو من مصدرٍ، لغرض الاختصار والسرعة والمبالغة ونحو ذلك. وهو نوعان:

أولاً- ما نقل من ظرف أو جار ومجرور، نحو: عليكَ وإليك ودونَك، ومكانك، وأمامك، ووراءك.

والثاني: ما نقل من مصدر، وهو نوعان:

١- مصدر استعمل فعله، نحو: رويد زيداً، فإنهم قالوا: أروده إرواداً، بمعنى: أمهله إمهالاً، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله فقالوا: رويدَ زيدٍ، وتارةً منوّناً ناصباً للمفعول، فقالوا: رويداً زيداً، ثم إنهم نقلوه وسمّوا به فعله، فقالوا: رويدَ زيداً. والدليل على أنه اسم فعل كونه مبنياً، والدليل على بنائه كونه غير منوّن.

٢- مصدر فعل مهمل، وهو قولهم: بَلْهَ زيدٍ، فإنه في الأصل: مصدر فعل مهمل مرادف لـ (دع) و (اترك).

الثالث- المشتق: ما أخذ من فعل الأمر، نحو: نَزَالِ وتَرَاكِ وحذارِ، إذا أردت: انزل واترك واحذر..

أسماء الأفعال المعدولة عن فعل الأمر:

يُعدل فعل الأمر: افعلْ إلى صيغة فَعَالِ، قياساً مطّرداً، فيؤدي المعنى نفسه، نحو: حَذار، تَرَاكِ، دَراكِ، مَنَاعِ، نَظَار، نَعَاءِ.

قال سيبويه: فالحدُّ في جميع هذا: افعلْ ولكنه معدول عن حدّه، ولا يتصل به ضمير الفاعل، فصيغة ((فَعَالِ)) يؤمر بها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع؛ لأنه ليس بفعل، وإنما هو اسم في معنى الفعل، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول به.

تنبيه:

قال بعض النُّحاة- وقوله سديد- لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف: مكانك، اسم فعل؟ فهلا جعلوه ظرفاً على بابه، باقياً على أصله من الظرفية من غير نقله، إلى اسم الفعل؛ لأنّ اعتباره منقولاً إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذي بمعناه، كما لا يصحّ أن يُقال: اسكت صه، الزم عليك، خذ دونك، أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجه عن الظرف إلى اسم الفعل، فإنه يصحُّ أن يُقال: اثبت مكانك وتقدّم أمامك.. في حين لا يصحّ أن يُقال: صه اسكت، كما تقدّم[1].

ما نُقِل عن حرف:

توسّع ابن منظور في لسان العرب في الحديث عن الهاء، فذكر أنّ « ها » مقصورة، كلمة تنبيه للمخاطب ينبّه بها على ما يساق إليه من الكلام، ثم قال[2]:

وهاءَ أيضاً: كلمةُ إجابةٍ وتلبيةٍ.

قال الأزهري: قال سيبويه في كلام العرب: هاءَ وهاك، بمنزلة حيَّهل وحيَّهلك، وكقولهم: النَّجاك، وهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمنهيِّين والمضمرين، ولو كانت علماً لمضمرين لكانت خطأً؛ لأن المضمر هنا فاعلون، وعلامة الفاعلين الواو، كقولك: افعلوا، وإنما هذه الكاف تخصيص وتوكيد وليست باسم، ولو كانت اسماً لكان: النّجاكَ محالاً؛ لأنّك لا تضيف فيه ألفاً ولاماً.

قال الله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾ [الحاقة: ١٩]. جاء في التفسير أن الرجل من المؤمنين يُعطَى كتابه بيمينه، فإذا قرأه رأى فيه تبشره بالجنة، فيعطيه أصحابه فيقول: هاؤم اقرؤوا كتابي، أي: خذوه واقرؤوا ما فيه؛ لتعلموا فوزي بالجنة.

---

[1] انظر شرح الكافية: ٢ / ٧٥ .

[2] لسان العرب (ها)، الكتاب: ٢ / ٤٢.

وفـــي هاءَ بمعنى خُذْ لغاتٌ معروفة، قال ابن السكيت: يقال: هاءَ يا رجل، هاؤمـــا يا رجلان، هاؤم يا رجال، ويقال: هاءِ يا امرأة، مكسورة بلا ياء، وهائيا يـــا امرأتان، وهاؤنَّ يا نسوة.. ومن العرب من يقول: هاك هذا يا رجل، وهاكما هـــذا يـــا رجلان، وهاكم هذا يا رجال، وهاكِ يا امرأة، وهاكما هذا يا امرأتان، وهاكن يا نسوة.

ومن شواهد الشعر قول الشاعر:

قوموا فهاؤوا الحقَّ ننزلْ عنده إذ لم يكنْ لكمُ علينا مَفْخَرُ

أي: خذوا الحق.. اسم فعل أمر.. وواو الجماعة فاعل.

ومنه قول الشاعر:

ومربعٍ قال لي: هاءِ! فقلتُ له: حيّاك ربي! لقد أحسنْتَ بي هائي

الدليل على اسميّة هذه الألفاظ:

الدلـــيلُ علـــى أنّ هـــذه الألفاظ أسماء، أشياء وجدت فيها لا توجد إلاّ في الأسماء، منها:

أ- التنوين: الذي هو علم التنكير، وهذا لا يوجد إلاّ في الاسم، نحو قولك: آهٍ، وأفٍّ، وصَهٍ...

ب- التثنـــية: وهـــي من خواصّ الأسماء، وذلك قولهم: دُهْدُرَّيْنِ، وهذه التثنـــية لا يُـــراد بهـــا ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة، وإنما الغرض فيها: التوكـــيد بهـــا، والتكرير لذلك المعنى. « دُهْدُرّين: اسم فعل ماض، بمعنى: بَطَل بَطَل ».

ج- وجود الجمع فيها: في هَيَهَات، والجمع مما يختص بالاسم.

د- وجـود التأنيـث فيها: في هيهاة وهيهات، والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء.

هـ- الإضافة: في قولك: دونك، وعندك، ووراءَكَ، ومكانك.

و- وجود لام التعريف فيها: نحو النجاءَكَ، فهذا اسم انجُ.

ز- التحقير (التصغير): وهو من خَواصّ الأسماء، وذلك قولهم: رُوَيْدَكَ.

وببعض هذا ما يثبت ما دعواه أضعاف هذا[1].

قـال الرضي: والذي حملهم على أن قالوا: إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعـال، مـع تأديتها معاني الأفعال، أمر لفظي؛ وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعـال، وأنهـا لا تتصـرف تصرفها، ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً[2].

أقسام أسماء الأفعال من حيث زمانُها:

تقسم أسماء الأفعال بحسب الزمان إلى ثلاثة أقسام:

أولها: بمعنى الأمر، قال ابن هشام: ووروودها بمعنى الأمر كثير كـ: صه ومه وآمين، بمعنى: اسكت وانكفف واستجِبْ، ونزالِ وبابه، وإيه ومعناها: حدّث، وإيهاً ومعناها اقطعِ الحديث، ورويدك بمعنى: انئد..

وقـال ابـن الخشّـاب: هذه الأسماء المسمّى بها الفعل بابها الأمر؛ لأنه الموضـع الـذي يجتزأ فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظة الأمر، وأسـرارُ ذلـك: أنّ المـراد بها مع ما فيها من مبالغةِ الاختصارُ، والاختصار يقتضي حذفاً، والحذفُ يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مختص بالأمر؛

---

[1] الخصائص: ٣ / ٤٤ – ٤٥ .

[2] شرح الكافية: ٢ / ٧٣ المرتجل: ٢٥٠.

لأن الأمـــر يُستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الحال، كقولـــك لمـــن رأيته قد أشرع رمحاً أو سدّد سهماً أو أشال سوطاً أو شهر سيفاً: زيـــداً أو عمراً، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول: اطعنْ أو ارم أو اضربْ، ويكفي من ذلك الإشارةُ أو غيرها مما ليس بلفظ بل يقوم مقامه.

ثانيهما: بمعنى الماضي، وفيهما معنى الخبر، والخبر ليس كالأمر في ذلك، فلذلك قلّ استعمال هذه الأسماء في الخبر.

من أمثلة هذا القسم: شتّان وهيهات، بمعنى: افترق وبَعُدَ.

ثالثهما: بمعنى المضارع، وهو أيضاً قليل، نحو: أوّه وأفّ، بمعنى: أتوجـــع وأتضـــجر، ووا، ووي وواهـــا، بمعنى: أعجب كقولـــه تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢]،

أي: أعجبُ لعدم فلاحهم.

أحكام اسم الفعل:

من أحكام اسم الفعل أمور منها:

١- بناؤها:

اســـم الفعل مبني يلازم غالباً صيغةً واحدةً، وبناؤها كما سُمِعَ من العرب.

عِلَّـــةُ بـــناء هذه الأسماء[1]: إنّ عِلّةَ بناء: صه ومه، إنما هي تَضمُّنُها معنى لام الأمـــر، ألا ترى أنّ صهْ بمعنى اسكت وأنّ أصل اسكت: لِتسْكُت، كما أنَّ أصل قـــم: لتقم واقعد: لتقعد، فلما ضُمِّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيـــت، كمـــا أنَّ « كيف »، و « مَن »، و « كم » لمّا تضمن كلٌ واحدٍ منها معنى الاستفهام بُني، وكذلك بقيّة الباب.

---

[1] الخصائص: ٣ / ٥٠ .

وقـالوا: إنه إنما بني ؛ لوقوعه موقع المبنيّ يعني ان دَرَاكِ بمعنى أدركْ، وصـه بمعـنى اسكت،والمراد أنَّ علةَ بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غـير، أو أنّ المـراد أنّ وقوعه موقع فعل الأمر ضمنه معنى حرف الأمر، وهذا ظاهر في صه وإيه وويهاً وأشباه ذلك.

٢- أسماء الأفعال كلام تام:

أسـماء الأفعـال مدلولها لفظ الفعل، كما يُفْهِمُه قولهم: اسم فعل، لكن من حيث كونه لفظاً، ولذلك كان كلاماً تاماً.

ويترتب على هذا أن تكون أحكامُ اسم الفعل مع فاعله أحكام الجملة الفعلية، كوقوعها صفةً أو حالاً أو مفعولاً به بعد القول[1].

٣ – محلُّها من الإعراب[2]:

تعـددت أراء النحويين في بيان المحلِّ الإعرابي لأسماء الأفعال، فعلى القول بأنها أفعال حقيقية، أو أسماء لألفاظ الأفعال: لا محل لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة، وهو اختيار ابن مالك، وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضـعها: رفـع بالابـتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب ابن جني وبعض النحويين، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها: نصـب لأفعالها النائبة عنها؛ لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني وطائفة.

قال أبو حيّان في الارتشاف:

ومذهـب الأخفـش: أنَّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ونسبه أبـو جعفـر الـنَّحاس إلى الجمهور، وذهب سيبويه والمازني وأبو علي الدينوري

---

[1] النحو الوافي ٤ /١٥٩ .

[2] شرح التصريح ٢ / ١٩٥ – ١٩٦، الارتشاف ٣ / ٢١٤.

إلى أنها في موضع نصب. وذهب بعض النحاة إلى أنها في محل رفع على الابتداء، وأغنى الضمير المستكنّ فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في : أقائم الزيدان.

والصحيح أنّ كلاً منها اسم الفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب، قال في حاشية التصريح: أسماء الأفعال لا تكون فاعلةً ولا مفعولةً. وجاء في الأشباه والنظائر ما نصُّه:

قول بعض النحويين في مثل (تراكِ) و (نزالِ): إنه مبتدأ و فاعلُه مضمَر، ولا خبر له ؛ لاستقامة المَعنى من حيث كان معناه: انزلْ واتركْ هذا هو الصحيح فيه. وقد ذهب كثيرٌ إلى أنّه منصوب انتصابَ المصدر، كأنه قيل في نزالِ: انزلْ نزولاً، وهذا عندي ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمثابة: سقياً ورعياً، ونحن نفرّق بين سقياً وبين (نَزَالِ)، فكيف يمكن حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين، مع أنّ أحدهما مُعرَبٌ والآخر مبني ؟[1]

٤ – أسماء الأفعال من حيث اللّزوم والتعدّي:

قال ابن يعيش، هي ثلاثة أقسام:

- قسم لا يكون إلا لازماً، كـ: صه و مه.
- وقسم لا يكون إلا متعدياً، نحو: عليك زيداً، أي: الزمه. ودونك بكراً، أي: خذه.
- وقسم يستعمل تارةً لازماً وتارةً متعدياً، كـ : رويدَ، وهَلُمَّ، وحيَّهل، قال: ونظير ذلك مِنَ الأفعال باب: وزنتُه ووزنت لـه وكلته وكِلْتُ له[2].

---

[1] حاشية يس ٢ /١٩٦، الأشباه والنظائر ٣ / ٣٠٦ ط المجمع.

[2] الأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٢، شرح المفصل ٤ /٤٦.

٥ – استعمال أسماء الأفعال من حيث التعريف والتنكير:

أسماء الأفعال في الاستعمال ثلاثة أقسام:

١ – قسم لم يستعمل إلا معرفةً، نحو: بلّه وآمين؛ لأنه لم يسمع فيهما تنوين.

٢ – قسم لا يستعمل إلا نكرةً، وهو ما لم يفارقه التنوين، نحو: إيهاً في الكفّ، وويهاً في الإغراء، وواهاً في التعجب.

٣ – قسم استعمل معرفةً ونكرةً، فينوّن[1]؛ لإرادة التنكير ويحذف التنوين؛ لإرادة التعريف، وذلك نحو: صه ومه وإيه وأفٍ.

٦ – أسماء الأفعال من حيث الإضافة :

إنها لا تضاف، كما أن مسمّاها – وهو الفعل – كذلك. ومن ثمَّ قالوا: إذا قلت: بلـه زيـد، بالخفض كانا مصدرين، والفتحة فيها فتحة إعراب، وإذا قلت: بله زيداً ورويدَ زيداً كانا اسمي فعل، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذٍ فتحة بناء لعدم التنوين.

٧ – لا يـتقدَّم معمولها عند البصريين؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألا تتصرَّف تصرفه، لا تقول: (زيداً عليك)، وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها، واستدلوا على ذلك بظاهر قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] وبقول آخر:

يـا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونـكا

والـتقدير: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك، فدلَّ على جواز تقديم معمولهـا علـيها، ويرى البصريون: أنّ (دلوي) : في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدّر، والتقدير: هذا دلوي دونكا، أو منصوب بإضمار فعل: خذ دلوي دونك[2].

---

[1] الخصائص: ٣ / ٥٠ .

[2] أسرار العربية ١٦٠ – ١٦١، شرح شذور الذهب ٥٢٢.

٨ – ما ذُكر في اتساع أسماء الأفعال ومن الإيجاز ومن المبالغة لم يتركْ لهـا حـريَّة العمـل وكاملَ التصرف، فالعرب ابعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمَّى بها، وتناسوا تصريفه، لتناسيهم حروفه، يدل على ذلك أنك لا تقول: صبهْ، فتسـلمَ، كمـا تقول: أنصت فتسلمَ، ولا: مَه فتستريحَ، وذلك أنك إذا أجبْتَ بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك في الفعل معنى المصدر، وإنما يصحّ ذلك لاستدلالك علـيه بلفـظ فعلـه، ألا تراك إذا قلت: زرني فأكرمَك، فإنك إنما نصبته، لأنك تصـوّرت فـيه: لتكن زيارة منك فإكرامٌ مني. فـ (زرني) دلّ على مصدره. ولـيس كذلـك أسماء الأفعال كـ : صَهْ؛ لأنه ليس من الفعل في قبيلٍ ولا دبيرٍ، وإنما هو صَوْتٌ أُوقع موقع حروف الفعل؛ فإذا لم يكن (صه) فعلاً ولا في لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه[1].

٩ – يجزم المضارع في جواب الطلب منها:

قـال ابـن جني: فأما الجزم في جواباتها فجائز حَسَن؛ وذلك قولك: صه تسـلَمْ، ومَهْ تسترحْ، ودونك زيداً تظفرْ بسَلَبه، ألا تراك في الجزم لا تحتاج إلى تصـوّر معنى المصدر، لأنك لست تنصب الجواب فتُضطرَّ إلى تحصيل معنى المصدر الدّال على أنْ والفعل. وهذا واضحٌ[2].

من أبرز شواهد النحويين على جزم اسم الفعل للجواب قول الشاعر:

وقولي كلَّما جَشَأَتْ وجَاشتْ مكانَك تُحمدي أو تستريحي

جزم (تُحمدي) بعد قوله (مكانكِ)، وهو اسم فعل بمعنى اثبتي[3].

---

[1] الخصائص ٣ / ٤٧.

[2] الخصائص ٣ / ٤٩.

[3] شرح شذور الذهب ٤٤٩.

وجاء جواب الطلب مجزوماً بعد اسم الفعل: رويد في قول الشاعر:

رويدَ نصاهلْ بالعراق جيادنا كأنك بالضحّاك قد قام نادبُهْ

أي: رويدَ بعضَ وعيدكم نصاهل، كقول الآخر:

رويدّ بني شيبانَ بعضَ وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوانِ

١٠- خفّة أسماء الأفعال:

قال ابن جني: باب في كثرة الثقيل وقلّة الخفيف:

هذا موضع من كلامهم طريف، ذكر فيه أنّ أسماء الأفعال، صَهْ ومَهْ وإيه وأفّ وآوّتاه، وهيهات: كل واحد منها جزء مفرد هو قائم برأسه، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل، يدل على ذلك أنّه لما ظهر في بعض أحواله ظَهَر مخالفاً للضمير في الفعل، وذلكَ قول الله سبحانه: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] وأنت لا تقول في الفعل: اضربُمْ ولا ادْخُلْمْ ولا اخرجُمْ ولا نحو ذلك[1].

الفائدة من أسماء الأفعال في كلام العرب:

استحقّتْ أسماءُ الأفعالِ تقسيماً خاصّاً عند بعض النحويين؛ لأنها حقّقَت الفوائد الآتية:

أحدها: السَّعة في اللغة والتفنُّن في التعابير.

والثاني: المبالغة، وذلك أنك في المبالغة لابدَّ أن تترك موضعاً إلى موضع، إما لفظاً إلى لفظ وإما جنساً إلى جنس.

والثالث: الإيجاز والاختصار[2].

---

[1] الخصائص: ٣ / ١٧٨ .

[2] الخصائص: ٣ / ٤٦ - ٤٧.

قال صاحب البسيط:

فائدة وضع أسماء الأفعال: الاختصار والمبالغة، أمَّا الاختصار فإنها بلفظ واحدٍ مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع.

وأمَّا المبالغة فتعلم من لفظها؛ فإنَّ « هيهات » أبلغ في الدلالة على البعد من « بَعُد » وكذاك باقيها، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمَّاها تغني عن وضعها[1].

وقال ابن الخشاب في المرتجل:

تُحقِّقُ أسماءُ الأفعال غرضين: هما المبالغة والاختصار؛ أمَّا المبالغة: فلأنها تدلّ على شدة البعد، وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

أي: بعد جدًّا، أو بَعُد كلُّ البعد ما توعدونه.

ولعلَّه يخرج بتبعيده الشيء والمبالغة في ذلك في كثير من الأمر إلى أن يُؤيِّسَ منه، وعلى هذا الشرح الدقيق جاء قول الشاعر:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ به ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله

وأمَّا الاختصار: فإنَّ اسم الفعل – وهو اللفظة التي تقوم مقامه – تكون مع الواحد المذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما على صورةٍ واحدةٍ، تقول في الأمر للواحد: صَهْ يا زيدُ،وفي الاثنين: صَهْ يا زيدان، وفي الجماعة: صه يا زيدون، وفي الواحدة: صه يا هند، وصه يا هندان، وصه يا هندات.

ولو جئت بمسمَّى هذه اللفظة – وهو اسكت – لقلت اسكت واسكتا واسكتوا واسكتي واسكتن[2].

---

[1] الخصائص ٣ / ١٧٨.

[2] المرتجل: ٢٤٩.

قال ابن الأنباري في باب الإغراء:

إن قال قائلٌ: لم أقيم الظروف والحروف مقام الفعل ؟ قيل: طلباً للتخفيف؛ لأنّ الأسماء والحروف أخفُّ من الأفعال فاستعملوها بدلاً، طلباً للتخفيف.

فإن قيل: فلم كثُر في عليك وعندك ودونك، خاصَّةً ؟

قيل: لأنَّ الفعل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، ولما كانت (على) الاستعلاء، والمستعلي مشاهدٌ منْ تَحته، و (عند) للحضرة، ومَنْ بحضرتك تشاهده، و (دونَ) للقرب، ومَنْ بقربك تشاهده، صار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلُّ عليه، فلهذا أقيمت مُقام الفعل[1].

تعريف المعاصرين:

بيّنَ الباحثون المعاصرون أغراض أسماء الأفعال؛ فكل كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري، فهي من حيث استعمالها قريبةُ الشَّبه بما يسمونه في اللغة الإنكليزية Exclamation فإذا قال القائل: (هيهات النجاح) فإنه سيؤدي معنىً معيناً معبراً بالوضع عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد النجاح، ولا يفسي به أن يفسره بعبارة: (بَعُدَ النجاح) على سبيل الإخبار؛ لأنّ القائل في هذه الحالة يريد أن يعبّرَ عن معنى إنشائي، بينه وبين التعجب رحمٌ وقربى، فكان المعنى المراد التعبير عنه: (ما أبعدَ النجاحَ !)، ولعل النحاة حين فسروه بمعنى: (بَعُدَ النجاح) قد أرادوا بالفعل الماضي الذي في جملة التفسير ذلك المحوّل إلى صيغة (فَعُل) التي تفيد معنى التعجب فمثله مثل الفعل في قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥] وقوله: ﴿ سَاءَ مَثَلاً

---

[1] أسرار العربية ١٥٧.

الْقَـوْمُ الَّذِيـنَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا ﴾ [الأعـراف: ١٧٧] ولم يريدوا بها الإخبار كما يخبرون بالفعل من باب (كرُم).

ومـثل ذلـك يقـال في قوله تعالى: ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وفي قول الشاعر: شتّان ما بين الثريا والثرى.

والذي يقول: آه، لا يريد أن يخبر عن الوضع بقدر ما يريد أن ينشئ التألُّمَ بـه، ومثل هذا يُقال عن التعجب والمدح والذم، وكل هذه تنمُّ عن موقف خاص شخصـي وذاتـي للمتعجـب أو المادح أو الذَّم، فلما كان الإفصاح هو المعنى الصرفي العام للخالفة، وهو وظيفتها في الكلام فإن الكلمات التي تستعمل للتعجب والمـدح والـذم تتصـف هـي الأخرى بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف[1] من المواقف الانفعالية أو التأثريّة.

وإذا لاحظـنا أنَّ الـتأفُّفَ المنبعث من الناس متفاوتٌ كثيراً، ليس بدرجة واحـدة، علمـنا منطق العربية في أنها جمعت أربعين لغة لكلمة: (أُفٍّ) عدها علماء العربية في المعاجم وتتبّعها علماء التفسير ورصدوا القراءات العديدة التي قرأت بها كلمة أف، في مثل قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣].

بين الفعل واسم الفعل: الأصل هو: الفعل، واسم الفعل فرع عنه، والفرق بيـن أسـماء الأفعال ومسمَّياتها من الأفعال: أنها وإن عملت عملها فهي ليست بصـريح أفعالهـا؛ لعدمهـا في التصرّف الذي هو خاصٌّ بالفعل، ولذلك نقص تصرفها في معمولها عن تصرُّف الفعل، وانحطت في ذلك عن رتبته.

وألفـاظ الأفعال دوالّ على المعاني التي وُضعت لها، وهذه دوالٌّ على تلك الألفاظ، فهي أسماء لألفاظها، فلفظ (بعُدَ) ، دالّ على المعنى الذي تحته – وهو

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣، أقسام الكلام العربي ٢٥١ – ٢٥٢.

خـــلاف القرب – و (هيهات) اسم للفظ (بَعُدَ) أي: دالٌّ عليه، قال ابن هشام: اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، كشتّان وصَهْ وأوّه.

توافق أسماءُ الأفعال الأفعالَ في ثلاثة أمور:

أولها: الدلالة على المعنى.

ثانـــيها: أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدي واللزوم غالباً.

ثالثهما: أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره.

ومن غير الغالب في التعدي نحو: (آمين) فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعدّيـــه لمفعول، مع أنه بمعنى (استَجِبْ) وهو من فعل متعدٍ . وكذا: إيه، فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه – وهو زدني – متعدٍّ.

وتخالف أسماءُ الأفعال الأفعالَ في سبعة أمور:

الأول: أنـــه لا يـــبرز معهـــا ضمير، بل تقول: صَهْ ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنـــث والمفرد والمثنى والجمع، بخلاف: اسكت فإنك تقول: اسكت، اسكتي، اسكتا، اسكتوا، اسكتن.

الثانـــي: أنـــه لا يـــتقدم معمولها عليها، فلا تقول: زيداً عليك، كما تقول: محمداً الزم.

الثالث: أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً باسم الفعل، تقول: أنزل نزال، وتقـــول اسكت صه، كما تقول: انزل انزل، اسكت اسكت، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل.

الـرابع: أن الفعـل إذا دلّ على الطلب جاز نصب المضارع في جوابه، فتقول: انزل فأحدثَك، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كـ: صه ونزال.

الخـامس: أنّ أسـماء الأفعـال لا تعمـلُ مضمرةً، بحيث تُحذفُ، ويبقى معمولهـا، ولا متأخرة عن معمولها، بل متى وجدْت معمولاً تقدّم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعلٍ عامل فيه، وأشهر شاهدٍ على ذلك قول الشاعر:

يا أيُّها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

قـدّر النحويون: خذ دلوي، ولا يجعل قوله (دلوي) معمولاً لدونكا، ولا لآخر مثله مقدّر، على الأصح.

السـادس: أنّ أسـماء الأفعال أغلبها سماعي، إلا وزن فعَالِ، وهي غيرُ متصرفة، فلا تختلف أبنيتُها لاختلاف الزمان، بخلاف الأفعال.

السـابع: أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل.

تبيين المخاطب في أسماء الأفعال الدالة على الأمر:

بيَّن سيبويه أن أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر لا تكون إلا للمُخَاطَب، فلا يجـوز أن يأتـي بعدها ضمير الغائب أو المتكلم إلا ما جاز في اتصال (على) بياء المتكلّم، فلا يقال: رويده، ولا حَيَّهَلهُ ولا حَذَره[1].

وقـد نُقِلَـتْ جـروف الجـر والظروف إلى أسماء الأفعال متصلةً بكاف الخطـاب، وكذلك نقلت بعض المصادر مثل: النجاءك، وحَذَرَكَ وحَذارك ونولك وفَرَطَك.

---

[1] الكتاب: ١ / ١٢٦ – ١٢٧ ، الارتشاف: ٣ / ٢٠٥.

أمـا أسـماء الأفعـال كَـ: رويْدَ، المنقول عن المصدر، وحيّهل، وهاءَ المـرتجلان فـيجوز أن تلحقهما الكاف؛ لتبيين المقصود بالخطاب، لأنهما يقعان للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فتأتي الكاف لتخصص المخاطب، فإن كان المخاطب بيناً مقبلاً على من يخاطبه فالغرض من الكاف التوكيد.

وبيّن سيبويه أن هذه الكاف ليست اسماً أضيف إليها اسم الفعل، وردَّ على من يجعلها اسماً بقوله: ولو كانت اسماً لما جاز القول: النجاءَك، فالاسم المعرّف بالألف واللام لا يضاف، وليست علامة للمضمر؛ لأن المضمر فاعل.

وأمـا هَلُـمَّ، فيأتي بعدها حرف الجرّ اللام متصلاً بالضمير، قال سيبويه: ونظـير الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ (لك) التي تجيء بعد ((هَلُمَّ)) فـي قولـك: هلـمَّ لـك، فالكـاف هنا اسم مجرور باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف في رويدَ وأشباهها، كأنه قال: هَلُمّ، ثم قال: إرادتي بهذا لك، فهو بمنزلة: سقياً لك، وإن شئت قلت: هلمّ لي، بمنزلة: هات لي، وهلمَّ ذالك لك، بمنزلة أدنِ ذاك منك.

العطف على الفاعل:

تكتسـب أسماء الأفعال في هذا المجال حكم الأفعال أيضاً، فكما لا يُعطف على الفاعل المضمر إلا إذا أُكدّ بضمير رفع، لا يعطف على فاعل أسماء الأفعال المضمر إلا بعد توكيده بضمير الرفع المنفصل.

تقـول: رويدكـم أنـتم وعبدُ الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله، ويقبح العطف دونما توكيد، قال أبو حيّان في الارتشاف:

« إذا عطف على فاعل (رويد) المستتر اسماً مرفوعاً أُكدّ، تقول: رويداً أنت وزيدٌ عمراً.

ولا يجوز العطف على الضمير المجرور باللام بعد: هلمَّ فلا يقال: هلمَّ لك وأخيك؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور))[1].

والصـــواب أن تقول: هَلُمَّ لك أنتَ وأخوك، وهلمَّ لكم أجمعون، كأنك قلت: تعالوا أنتم أجمعون، وتعال أنتَ وأخوك.

توكيد أسماء الفعل:

ورد توكـيد اسـم الفعـل (هيهات) في القرآن الكريم في قولـه تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

وورد توكيد اسم الفعل: (واهاً) في قول الشاعر:

واهاً لريا ثم واهاً واهاً.

كما ورد توكيد اسم الفعل (حذار) في قول الشاعر:

هي الدنيا تقول بملء فيها حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

وكذا في استعمال: صَهِ صَهْ، ومَهِ مهْ، ونحو ذلك.

توكيد فاعل أسماء الفعل:

أ- توكيد فاعل أسماء الفعل المنقولة عن المصدر:

إذا كـان التوكـيد بلفـظ (نفـس) فلا بدَّ من تأكيد الفاعل بضمير الرفع المنفصل، تقول:

رويـدك أنت نفسُك، ورويدكم أنتم أنفسُكم، وأما قول العرب: (رويدك نفســك) فإنهم يجعلون (نفسَـك) مفعولاً به لا توكيداً، فهي كما تقول: رويدَ عبد الله، إذا أمرت به.

---

[1] الكـتاب: ١ / ١٢٦ - ١٢٧ (بـاب من الفعل سمّي فيه بأسماء مضافة) ارتشاف الضرب: ٦٥٨/٢.

أما إذا كان التوكيد بلفظ (أجمعون) فيجوز أن يؤكد الفاعل بضمير الرفع المنفصل، ويجوز ألا يؤكد، تقول: رويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، قال سيبويه: كلٌ حَسَنٌ.

ب-توكيد فاعل أسماء الأفعال المرتجلة:

ليس في توكيد فاعل: عليك وهاءك ما يخالف القاعدة العامة في التوكيد، أمّا هلمَّ لك: فيجوز فيها توكيد ضمير الرفع المضمر، وتوكيد الكاف المجرورة باللام، تقول: هلمَّ لك نفسك، وهلمَّ لك أنت نفسك، وهلمَّ لكم أجمعين وأجمعون[1].

جـ- توكيد فاعل أسماء الأفعال المنقولة عن الجار والمجرور أو الظرف:

يجوز في فاعل أسماء الأفعال المنقولة عن الجار والمجرور أو الظرف توكيد الضمير المجرور الذي ذُكر لتبيين المقصود بالخطاب، ويجوز توكيد الفاعل المضمر، تقول: عليكم أنفسكم وعليكم أجمعين، وعليكم أنتم أنفسكم وعليكم أجمعون[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ﴾ [يونس: ٢٨].

اشتقاق أسماء الأفعال:

المشهور أن معظم أسماء الأفعال إنما هو مرتجل وسماعي، قال الفارسي في توضيح أصل تيد: أرى أنَّها مأخوذة من التؤدة، فالفاء أُبدلَتْ منها التاء، والعين همزة ألزمت بدل الياء، وهذا الذي قاله متكلَّف. والغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق.

ومن النادر ما ذكره الأصمعي أنه يقال للرجل: هَلُمَّ إلى كذا، فيقول: لا أَهَلُم بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وفتح الميم مشدّدة، وتقول: إلامَ أهَلُمُّ، وذكر أبو علي أنه يقال للرجل: هلم كذا، فتقول: لا أُهَلِّمُه، أي: لا أعطيه[3].

---

[1] الكتاب: ١ / ١٢٥ – ١٢٦ ، التعليقة على كتاب سيبويه: ١٦١/١ .

[2] انظر كتاب نظام الجملة: ٦٣١ – ٦٣٣ .

[3] ارتشاف الضرب (٢٠١/٣ و ٢١١)، إيضاح الشعر: ٣٦ – ٣٧.

اللجنة العلمية

د. نبيل أبو عمشة

د. مزيد نعيم

د. منى الياس

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University